

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

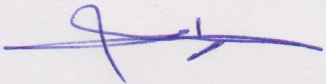
كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: Rami M. M. Nassar اسم الطالب: رامي منسي محمد نصار
Date: 2016-04-30 التاريخ: ٢٣ رجب، ١٤٣٧ هـ
Signature: التوقيع: 



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ رامي منسي محمد نصار، لنيل درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة، وموضوعها:

"الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 29 جمادى الثاني 1437 هـ، الموافق 2016/04/07 م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. نافذ ياسين المدهون	مشرفاً ورئيساً
د. محمد نعمان النحال	مناقشاً خارجياً
د. أحمد جواد الوادية	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية
.....
د. محمد إبراهيم المدهون
رئاسة الأكاديمية



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الماجستير في القيادة والإدارة
غزة - فلسطين



الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي

إعداد الطالب

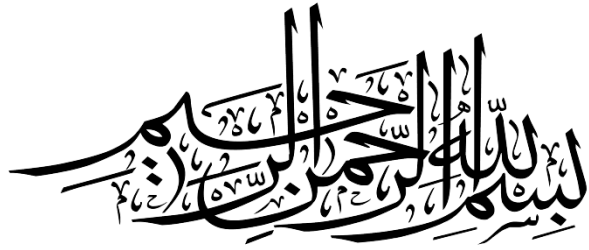
رامي منسي محمد نصار

إشراف

د. نافذ ياسين المدهون

دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج القيادة والإدارة.

2016م - 1437هـ



"وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا"

[آل عمران: 103]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء



• إلى من قال فيهم ربنا جلّ وعلا ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

(الإسراء: 23)

- إلى والدي الغالي والأب الحنون الذي كان دوماً داعماً لي لأصل لهذه اللحظة الجميلة والمنظرة.
- إلى والدتي الغالية والأم المجاهدة الصابرة، والتي كانت منذ صغري توفر لي كل سبل الراحة للوصول لأعلى المراتب العلمية.
- إلى روح أخي الشهيد عماد منسي نصار.
- إلى روح أخي الشهيد أكرم منسي نصار.
- إلى روح كل شهداء عائلة نصار.
- إلى زوجتي الحبيبة (إم البهاء) وابني الغالي بهاء وبناتي الحبيبات إلى قلبي هدى وعلا وسالي وجنى.
- إلى إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وأزواجهن وأبنائهن وكل أهلي وربعي.
- إلى الأصدقاء والأحباب وأخص شيوخ وشباب وأشباه مسجد بلال بن رباح.
- إلى زملائي في مكتب نواب محافظة غزة الذين كانوا دوماً سنداً لي في دراستي.
- إلى كل من أسدى لي معروفاً أو مساعدةً أو نصحاً.

إليهم جميعاً أهدي جهدي هذا المتواضع عرفاناً وتقديراً.

راجياً الله عز وجل أن ينفع بعلمي هذا أبناء شعبي الصابر المرابط والمعطاء.

شكر وتقدير

يقول الله عز وجل ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾
[إبراهيم: آية 7]

الحمد لله الذي تتم بفضلله النعم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ﷺ، لا يسعني بداية إلا أن أقدم شكري وتقديري إلى إدارة أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى على جهودهم الطيبة والمباركة في تقديم خدماتهما العلمية الأكاديمية لي ولطلبة الأكاديمية لتحقيق خطوات نحو النجاح على مسار النخبة.

وأقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى د / نافد ياسين المدهون أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني؛ الذي تكرم وشرفني بإشرافه على رسالتي، وأحاطني بتوجيهاته وملاحظاته القيمة التي أغنت رسالتي وساهمت بإخراجها بهذه الصورة.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الإخوة في لجنة المناقشة كل من:

د. / أحمد جواد الوادية حفظه الله.

د. / محمد نعمان النحال حفظه الله.

سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم.

وأقدم بشكري وامتناني إلى نواب المجلس التشريعي الفلسطيني والوزراء السابقون في قطاع غزة على مساهمتهم الكريمة في إنجاح رسالتي لترى النور بهذه الصورة.

ولا يسعني إلا أن أشكر الإخوة الأساتذة والمختصين الذين تفضلوا بتحكيم إستبانة الدراسة.

وأخيراً، أتقدم بالشكر والعرفان إلى زوجتي الحبيبة منى وأبنائي هدى وعلا وسالي وجنى وبهاء الدين، الذين صبروا علي وتحملوا انشغالي عنهم.

وأقدم بالشكر والتقدير إلى جميع من ساعدني في إتمام هذه الدراسة حتى رأت النور.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني خلال فترة الانقسام في قطاع غزة (2007م-2014م)، وذلك باستعراض الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي، وتقييم لأي مدى تم استخدام هذه الأدوات خلال الانقسام، والوقوف على أهم معوقات العمل البرلماني بصورة عامة والرقابة البرلمانية بصورة خاصة، كما هدفت الدراسة للتعرف عن مدى مساهمة الرقابة البرلمانية في تطوير وتعزيز عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية في قطاع غزة، ولأي مدى ساهمت الرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد، وفي تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، ومن خلال التحليل يقدم أبرز الأحداث التي كان لها أثراً على الدراسة، ويذكر أن مجتمع الدراسة تضمن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، ووزراء ما بعد الانقسام أو من في حكمهم، وقد قام الباحث باستخدام طريقة المسح الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، كما استخدم أيضاً أداة المقابلة مع عدد من النواب والوزراء ومن في حكمهم.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الانقسام السياسي الفلسطيني أثر سلبياً على الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي في قطاع غزة، حيث أن المتوسط الحسابي للجوء لهذه الأدوات لم يتجاوز درجة المتوسط (58.76%)، كما أن تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في فترة الانقسام لم يكن كبيراً حيث أن المتوسط الحسابي له لم يتجاوز درجة المتوسط أيضاً (64.51%)، وأن العمل الرقابي واجه معوقات جسيمة من حصار وحروب متكررة على قطاع غزة، وكان الوزراء يولون اهتماماً كبيراً لرقابة المجلس التشريعي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (68.98%).

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها: إنهاء الانقسام فوراً على أسس سليمة واضحة وعادلة، تضمن حقوق الكل الفلسطيني، ودعت الكتل البرلمانية وخاصة كتلة حركة فتح للضغط على رئاسة السلطة الفلسطينية لتفعيل المجلس التشريعي، كما أوصت بتفعيل الأدوات الرقابية بصورة أنجع مما عليه الآن، وألا تكون الحزبية هي الناظم لتفعيل هذه الأدوات، كذلك دعت نواب المجلس التشريعي إلى إعلان نتائج العملية الرقابية للجمهور، ودعت المجلس التشريعي إلى الاستمرار في مكافحة الفساد عبر تفعيل عمل هيئة الكسب غير المشروع، وتعزيز عناصر الحكم الرشيد، من عدل و شفافية واحتكام للقانون.

Abstract

The study aims to identify the performance of the Parliamentary Oversight of the Palestinian Legislative Council during the period of division in the Gaza Strip (2007 -2014). It reviews the regulatory tools of the Legislative Council, and evaluates the use of these tools through the division. In addition, the study highlights the most important obstacles of parliamentary work in general and parliamentary oversight In particular. The study also aims to identify the extent of the contribution of parliamentary oversight in the development and enhancement the work of ministries and government institutions in the Gaza Strip and to what extent the parliamentary oversight contributes in facing corruption and promoting the principles of good governance.

The researcher uses the descriptive analytical study based on a detailed and accurate description of the phenomenon. The researcher provides the prominent events had impact on the study through analysis.

The study includes members of the Palestinian Legislative Council in the Gaza Strip, and ministers after the split or the like, has the researcher using a comprehensive survey method, where the questionnaire was distributed to all members of society study in addition of the tool of meeting as he met a number of MPs and ministers.

The study concludes a set of results. The study sample believes that the Palestinian political division impacted on the regulatory tools of the Legislative Council in the Gaza Strip as the arithmetic average of using these tools did not exceed the average grade (58.76%). Moreover, The impact and the effectiveness of the performance of the Palestine Legislative Council oversight during the division was not great as the arithmetic average had not exceeded (64.51%). More, the parliamentary oversight work faced serious obstacles of due to siege and aggression against the Gaza Strip. The ministers attached great importance to the supervision of the Legislative Council as the mean reached (68.98%).

The study recommends a set of recommendations and proposals including: ending the division immediately on sound, clear and fair basis ensuring Palestinian rights of all. It calls on the parliamentary blocs especially the mass Fatah movement to put pressure on the presidency of the Palestinian Authority to activate the Legislative Council. In addition, it recommends activating the regulatory tools more effectively and not allowing one party to govern these tools. The study calls the MPs of the Legislative Council to declare the results regulatory process to the public and continuing in fighting corruption by activating illicit gains authority and promoting the concepts of transparency ,justice and invocation of law to promote the good governance.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ث	ملخص الدراسة باللغة العربية
خ	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
ر	قائمة المحتويات
ظ	قائمة الجداول
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
3	فرضيات الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
6	حدود الدراسة
7	أدوات الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني	

رقم الصفحة	الموضوع
الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: المجلس التشريعي الفلسطيني	
10	تمهيد
11	المطلب الأول: نشأة المجلس التشريعي
11	الفرع الأول: المجلس التشريعي في ظل الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية
13	الفرع الثاني: عملية الانتخابات الأولى عام 1996م وموقف حركة حماس منها
14	الفرع الثالث: الإطار القانوني لانتخابات المجلس التشريعي 2006
14	أولاً: القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية
15	ثانياً: قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة 2005
15	الفرع الرابع: نتائج انتخابات المجلس التشريعي 2006
16	أولاً: تركيبة المجلس التشريعي السياسية 2006
17	ثانياً: هيئة رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني
17	ثالثاً: انتخاب رئاسة المجلس
18	الفرع الخامس: اللجان الدائمة في المجلس التشريعي
18	أولاً: عدد اللجان
19	ثانياً: تشكيل اللجان
20	ثالثاً: آلية اجتماعات اللجان
21	رابعاً: سير عمل اللجان

رقم الصفحة	الموضوع
22	المطلب الثاني: وظائف المجلس التشريعي الفلسطيني
22	الفرع الأول: الوظيفة التشريعية
22	الفرع الثاني: الوظيفة الرقابية
23	أولاً: الموازنة العامة
23	ثانياً: منح الثقة للحكومة الجديدة
23	ثالثاً: سحب الثقة من الحكومة
24	رابعاً: المصادقة على تعيين ذوي المناصب العليا
24	خامساً: تلقي الاستقالة المقدمة من رئيس السلطة الفلسطينية
24	سادساً: إقرار الخطة العامة للتنمية المقدمة من الحكومة
24	سابعاً: الموافقة على القروض العامة
24	ثامناً: إقرار الضرائب العامة والرسوم
24	تاسعاً: المهمة التمثيلية بالتعبير عن مطالب المواطنين ونقل همومهم
المبحث الثاني: الرقابة البرلمانية	
25	تمهيد
26	المطلب الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية وأهميتها وأهدافها
26	الفرع الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية
26	الفرع الثاني: أهمية الرقابة البرلمانية
27	الفرع الثالث: أهداف الرقابة البرلمانية
28	أولاً: الهدف العام للرقابة البرلمانية

رقم الصفحة	الموضوع
29	ثانياً: الهدف الخاص للرقابة البرلمانية
30	المطلب الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات ونطاق الرقابة البرلمانية
30	الفرع الأول: مبدأ الفصل بين السلطات
31	الفرع الثاني: نطاق عملية الرقابة البرلمانية
33	المطلب الثالث: أدوات الرقابة البرلمانية
33	الفرع الأول: الأدوات المنصوص عليها في التشريعات سارية المفعول
33	أولاً: السؤال البرلماني
35	ثانياً: الاستجواب
36	ثالثاً: سحب الثقة من الحكومة
37	رابعاً: لجان تقصي الحقائق
39	خامساً: الرقابة على الموازنة العامة
40	سادساً: الشكاوى
41	الفرع الثاني: الأدوات التي لم تتناولها التشريعات سارية المفعول
41	أولاً: الزيارات الميدانية
42	ثانياً: جلسات الاستماع
المبحث الثالث: الانقسام السياسي الفلسطيني وآثاره	
44	تمهيد
45	المطلب الأول: مفهوم الانقسام وأسبابه
45	الفرع الأول: مفهوم الانقسام

رقم الصفحة	الموضوع
46	الفرع الثاني: أسباب الانقسام
49	المطلب الثاني: الآثار السياسية للانقسام
49	الفرع الأول: ازدواجية الأداء الحكومي
50	الفرع الثاني: ازدواجية الأداء البرلماني
51	الفرع الثالث: التدخلات الدولية
53	المطلب الثالث: أثر الانقسام على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي
53	الفرع الأول: معوقات العمل البرلماني والرقابي خلال فترة الانقسام
53	أولاً: الاحتلال وتعطيل عمل المجلس التشريعي
54	ثانياً: الانقسام السياسي الفلسطيني في يونيو 2007
55	ثالثاً: الحروب المتكررة على قطاع غزة
56	رابعاً: موقف الفصائل والكتل البرلمانية
57	الفرع الثاني: الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة خلال الانقسام
58	أولاً: السؤال البرلماني
58	ثانياً: الاستجواب
58	ثالثاً: سحب الثقة
59	رابعاً: لجان تقصي التحقيق
59	خامساً: جلسات الاستماع
59	سادساً: الدور الرقابي المالي
60	الفرع الثالث: الأداء الرقابي في الضفة الغربية خلال الانقسام

رقم الصفحة	الموضوع
61	أولاً: الهيئات البرلمانية في الضفة الغربية
61	ثانياً: آلية عمل مجموعات العمل البرلمانية
62	ثالثاً: الإطار القانوني لعمل هذه الهيئات
63	رابعاً: الأداء الرقابي للمجلس في الضفة الغربية
الفصل الثالث الدراسات السابقة	
65	الدراسات المحلية
72	الدراسات العربية
78	الدراسات الأجنبية
83	التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الرابع طريقة وإجراءات الدراسة وتحليل البيانات الإحصائي	
المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة	
89	تمهيد
89	منهجية الدراسة
89	مصادر الدراسة
90	مجتمع الدراسة
90	أدوات الدراسة
91	خطوات بناء الإستبانة
92	صدق الاستبانة
102	ثبات الإستبانة

رقم الصفحة	الموضوع
104	الأساليب الإحصائية المستخدمة
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	
108	تمهيد
108	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والمؤسسية
111	المحك المعتمد في الدراسة
112	اختبار فرضيات الدراسة
النتائج والتوصيات والمقترحات	
146	نتائج الدراسة
149	توصيات الدراسة
158	الدراسات المقترحة
159	قائمة المصادر والمراجع
168	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
16	تركيبية نواب المجلس التشريعي حسب الانتماء السياسي	.1
19	لجان المجلس التشريعي الفلسطيني	.2
85	مصفوفة الفجوة البحثية	.3
91	درجات مقياس ليكرت الخماسي	.4
93	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السؤال البرلماني " والدرجة الكلية للمجال	.5
94	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاستجواب " والدرجة الكلية للمجال	.6
95	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " لجان تقصي الحقائق " والدرجة الكلية للمجال	.7
96	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجب الثقة " والدرجة الكلية للمجال	.8
97	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الزيارات الميدانية " والدرجة الكلية للمجال	.9
98	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الشكاوي " والدرجة الكلية للمجال	.10
99	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الرقابة على الموازنة العامة " والدرجة الكلية للمجال	.11
100	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي " والدرجة الكلية للمجال	.12
102	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة	.13

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
103	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	.14
104	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	.15
108	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	.16
109	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	.17
109	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل	.18
110	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	.19
111	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل	.20
112	يوضح المحك المعتمد في الدراسة	.21
113	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لجميع مجالات الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي	.22
115	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " السؤال البرلماني "	.23
118	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " الاستجاب " "	.24
120	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " لجان تقصي الحقائق "	.25
123	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " حجب الثقة "	.26
126	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " الزيارات الميدانية "	.27
128	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " الشكاوي "	.28

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
130	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " الرقابة على الموازنة العامة "	.29
133	المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال " الأداء الرقابي للمجلس التشريعي "	.30
139	نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - الجنس	.31
140	نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - العمر	.32
142	نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - الوظيفة	.33
143	نتائج اختبار " التباين الأحادي " - المؤهل العلمي	.34
144	نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - عدد سنوات العمل	.35
152	النتائج والتوصيات	.36

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

خامساً: أهمية الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة.

سابعاً: أدوات الدراسة.

ثامناً: مصطلحات الدراسة.

مقدمة:

يرتبط تعزيز قيم النزاهة ونظم الشفافية والمساءلة في القطاع العام بشكل وثيق بوجود بنية مؤسساتية سليمة، وأجهزة رقابة قوية وفاعلة تتمتع باستقلالية ومهنية، ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وتقلدها مسؤولية القطاع العام، عملت على بناء أجهزة للرقابة العامة ومنها، هيئة الرقابة العامة التي تأسست في عام 1994م، وتحولت فيما بعد لديوان الرقابة الإدارية والمالية بموجب قانون رقم (15) لسنة 2004م، و أجرت السلطة انتخابات المجلس التشريعي عام 1996م، حيث أنيطت به مسؤولية سن القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وكذلك هيئة الكسب غير المشروع سنة 2005م، إضافة إلى أجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، وتتولى هذه الأجهزة مهام للأغراض المخصص لها، والتحقق من انسجام التصرفات والأفعال مع أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، بالإضافة إلى كافة المهام الرقابية لتلك المؤسسات، يقوم المجلس التشريعي بدور رقابي أساسي ومهم.

حيث تعتبر الرقابة البرلمانية حجراً أساساً في البرلمانات الديمقراطية، إذ تشكل مؤشراً على الحكم الرشيد، وهي تهدف إلى مساءلة السلطة التنفيذية حول أعمالها، وإلى ضمان تنفيذ السياسات بطريقة فعّالة، فالرقابة البرلمانية الدقيقة للسلطة التنفيذية مؤشر على سلامة الحكم، وإلى جانب وظيفته التشريعية، يتمكّن البرلمان من تحقيق توازن القوى، وتعزيز دوره كمدافع عن المصلحة العامة، ففي الأنظمة الديمقراطية القديمة والحديثة يتمتع البرلمان بالسلطة التي تخوّله الإشراف على الحكومة، من خلال عدد من الأدوات والآليات، غالباً ما يتم تحديدها من خلال الدستور، ونصوص تنظيمية كالأنظمة الداخلية للبرلمان، وتقوم الطريقة التي يمكن للبرلمان من خلالها استخدام صلاحياته الرقابية على وجود إطار قانوني يعزز موقفه كمؤسسة رقابية، ويضمن له سلطته واستقلالته في إطار النظام السياسي. (محسن، 2013: 4)

ومع حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني في 2007/6/14، تأثر العمل البرلماني والرقابي بشكل كبير بهذا الانقسام، وهذا يتطلب التعرف على مدى ممارسة أدوات الرقابة القائمة خلال هذه الفترة خصوصاً في قطاع غزة، ومدى تأثر استخدام هذه الأدوات بالانقسام، من أجل المساهمة في تقديم تصور إلى الجهات العليا خصوصاً المجلس التشريعي عن واقع الأداء الرقابي، بغرض التقويم والتطوير بما ينسجم مع غايات وأهداف العمل البرلماني الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

بات واضحاً أن الانقسام السياسي الفلسطيني أحدث فجوة في جميع المؤسسات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا الانقسام طال المجلس التشريعي الذي انتخب أعضائه الشعب الفلسطيني ليكونوا مراقبين على أداء السلطة التنفيذية، حتى لا تحيد عن مصلحة الوطن والمواطن، والذي دفع الباحث للنظر لأي مدى قام المجلس التشريعي الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة بالدور الرقابي المنوط به خلال فترة الانقسام، فكانت هذه الدراسة، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

ما مدى قيام المجلس التشريعي في قطاع غزة بدوره الرقابي في فترة الانقسام؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:-

- 1- ما الأدوات الرقابية المستخدمة في المجلس التشريعي الفلسطيني؟
- 2- ما مدى الاهتمام التي تُوليه الدوائر الحكومية في قطاع غزة لدور المجلس التشريعي الفلسطيني في عملية الرقابة؟
- 3- ما مدى مساهمة الرقابة البرلمانية في تطوير أعمال السلطة التنفيذية في قطاع غزة؟
- 4- ما العوائق التي واجهت نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في عملية الرقابة البرلمانية في فترة الانقسام؟
- 5- ما مدى مساهمة الرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد في قطاع غزة؟
- 6- لأي مدى كان الأداء الرقابي للمجلس التشريعي معززاً لحكم رشيد في قطاع غزة؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى عدة فرضيات:

- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة السؤال البرلماني.
- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الاستجواب البرلماني.
- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة لجان تقصي الحقائق.
- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة سحب الثقة.
- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الزيارات الميدانية.
- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الشكاوى.
- يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الرقابة على الموازنة العامة.

● **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل).

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى الجنس.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى العمر.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى الوظيفة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى عدد سنوات العمل.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تستند إلى أصول البحث العلمي ونظرياته وتطبيقاته المعتمدة، والأهداف هي:
- 1- التعرف على الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي الفلسطيني، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف العملية الرقابية.
 - 2- توضيح مدى تأثير الانقسام على العملية الرقابية للمجلس التشريعي في قطاع غزة.
 - 3- مناقشة العوائق التي اعترضت نواب المجلس التشريعي في قطاع غزة خلال عملية الرقابة البرلمانية في فترة الانقسام.
 - 4- إيضاح العلاقة بين الرقابة البرلمانية و المؤسسات الحكومية.
 - 5- التعرف على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني في فترة الانقسام.
 - 6- تبيان دور المجلس التشريعي في مكافحة الفساد في قطاع غزة، وفي تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

- 1- تأتي أهمية هذه الدراسة في تعريف الجمهور بلجان المجلس التشريعي ودورها في عملية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
- 2- إثراء المكتبة الفلسطينية والعربية بالبحوث حول عمل المجلس التشريعي، وعملية الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، وكذلك مساعدة المختصين في هذا المجال للاستفادة من هذه الدراسة.

ثانياً: الأهمية العملية:

- 1- تساعد هذه الدراسة على تطوير الأداء البرلماني من أجل ضمان رقابة أفضل على أعمال السلطة التنفيذية.
- 2- مساعدة المجلس التشريعي في تطوير وتعديل نظامه الداخلي.
- 3- تساعد هذه الدراسة في التغلب على معوقات الأداء البرلماني في حالة الانقسام.

حدود الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على الحدود التالية:

- **الحد الزمني:** الفترة الزمنية الممتدة من يونيو 2007م وحتى أبريل 2014م. واختيار هذه الفترة كونها هي بداية الانقسام حتى تاريخ تشكيل حكومة الوفاق الوطني.
- **الحد المكاني:** قطاع غزة، كون المجلس التشريعي في هذه الفترة مفعّل فقط في قطاع غزة.
- **الحد الموضوعي:** البحث في آليات الرقابة وفعاليتها في المجلس التشريعي الفلسطيني في فترة الانقسام السياسي.
- **الحد البشري:** نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، و وزراء ما بعد الانقسام أو من في حكمهم، كونهم الأكثر ارتباطاً واطلاعاً على عمل المجلس في هذه الفترة.
- **الحد المؤسسي:** المجلس التشريعي الفلسطيني، و المؤسسات الحكومية.

أدوات الدراسة:

أولاً: المقابلة:

تم إعداد مقابلة حول "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"، احتوت هذه الأداة على ثلاثة عشرة سؤال، موضحة في الملحق رقم (3)، وتم إجراء هذه المقابلات مع عدد (6) من النواب، وعدد (4) من الوزراء أو من في حكمهم، ملحق رقم (4).

ثانياً: أداة الاستبانة:

تم إعداد إستبانة حول "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"

و تتكون استبانة الدراسة من ثلاث أقسام رئيسية:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية والمؤسسية عن المستجيبين (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل).

القسم الثاني: وهو عبارة عن أدوات الرقابة البرلمانية، ويتكون من 40 فقرة، موزع على 7 مجالات :

المجال الأول: السؤال البرلماني، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثاني: الاستجواب، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثالث: لجان تقصي الحقائق، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: حجب الثقة، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: الزيارات الميدانية، ويتكون من (6) فقرات.

المجال السادس: الشكاوي، ويتكون من (5) فقرات.

المجال السابع: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، ويتكون من (7) فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، ويتكون من (18) فقرة.

● مصطلحات الدراسة:

- مفهوم الرقابة:
- التعريف اللغوي: تعني كلمة رقابة الإشراف والفحص والتفتيش والمراجعة والتحقق.
- التعريف الاصطلاحي: هي وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد لها. (عوابدي، 2002: 51)
- التعريف الاجرائي "الرقابة البرلمانية": تلك الرقابة التي تمارسها المجالس النيابية على أعمال السلطة التنفيذية في ظل النظام البرلماني. (الصاوي، 2003: 132)
- الإنقسام السياسي الفلسطيني: هو مصطلح جديد أضيف لقاموس المصطلحات السياسية للقضية الفلسطينية، وهو الحالة التي نتجت عن الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح، وحركة حماس، بتاريخ 2007/6/14، وهو نتيجة مباشرة لحالة عدم الاستقرار والصراعات التي عاشتها الساحة الفلسطينية، خصوصاً بعد انتخابات 2006 وفوز حركة حماس، ونتج عنها بسط حماس سيطرتها على جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية. (علاونة، وآخرون. 2014: 21)
- البرلمان: هو مؤسسة سياسية مكونة من مجلس أو عدة مجالس، يتألف كل منها من عدد كبير من الأعضاء، ويتمتع هذا المجموع بسلطات تقريرية متفاوتة الأهمية. (موريس، 1992: 111)
- ويطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل مجلس النواب - المجلس التشريعي - مجلس الشعب - مجلس الأمة أو الجمعية الوطنية، أو المؤتمر العام الوطني.
- المجلس التشريعي الفلسطيني: هو السلطة التشريعية المنتخبة، ويتولى المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي، وتنتهي مدة المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء الجديد المنتخب اليمين الدستوري. (القانون الأساسي الفلسطيني، المادة 47، المادة 47 مكرر)

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المجلس التشريعي الفلسطيني.

المبحث الثاني: الرقابة البرلمانية.

المبحث الثالث: الانقسام السياسي الفلسطيني وآثاره.

المبحث الأول: المجلس التشريعي الفلسطيني:

تمهيد:

تنبؤاً السلطة التشريعية مكانة مرموقة في النظام السياسي الفلسطيني، ولكن ما يلفت النظر أن هناك من يقزم التجربة التشريعية الفلسطينية ويختزلها في حقبة زمنية محدودة، حيث يستقر في أذهان قطاع واسع من النخب الفلسطينية بأن التجربة البرلمانية الفلسطينية خرجت من رحم اتفاقيات أوسلو سنة 1993، ولكن الحقيقة أن هذه التجربة سبقت ذلك بكثير، فلقد كان التمثيل البرلماني للفلسطينيين في العهد العثماني أولى الممارسات البرلمانية في فلسطين، وذلك إبان تمثيل الأقاليم الفلسطينية في البرلمان العثماني في الأستانة في (مجلس المبعوثان)، حيث تعود بداية المشاركة والمشاركات اللاحقة أربعة عشر نائباً. (قريع، 2006: 11)

بعد انهيار الحكم العثماني في المنطقة العربية، وُضعت فلسطين تحت نظام الانتداب البريطاني سنة 1917، وصدر مرسوم دستور فلسطين في 1922/8/10، حيث تضمن الدستور اشماله على إنشاء مجلس تشريعي لفلسطين (السفري، 1937: 85)، وقد نص هذا المرسوم على أن المجلس التشريعي يتم إنشائه من 22 عضواً، مزج بين طريقة التعيين الأوتوقراطية والانتخاب الديمقراطية، يرأسه المندوب السامي البريطاني الذي له حق حل أو فض المجلس التشريعي، ومعه عشرة أعضاء من الموظفين الرفيعين الذين يختارهم المندوب السامي البريطاني من السلطة التنفيذية، ليكونوا أعضاء في المجلس التشريعي، أما الإثنا عشر الآخرين فيجب أن ينتخبوا، ولكن لم ينتخب أي منهم طيلة حقبة الانتداب البريطاني، لذلك تم تغيير اسمه لمجلس استشاري له صلاحيات المجلس التشريعي. (مرسوم دستور فلسطين 1922، المواد (34-17))

بعد انتهاء الانتداب البريطاني ودخول الجيش الأردني أرض فلسطين بتاريخ 1948/05/18م خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني، وفي سنة 1952م صدر الدستور الأردني الذي تضمن ضم الضفتين "الغربية والشرقية"، وانشاء برلمان موحد بينهما يتألف من عددٍ متساوٍ من النواب من كلا الضفتين، أما في قطاع غزة فقد عمدت الإدارة المصرية إلى عدم ضم القطاع للسيادة المصرية، وإبقائه تحت إدارة ورقابة القوات المسلحة المصرية، التي أصدرت في سنة 1955م القانون الأساسي لقطاع غزة رقم 255 لسنة 1955م، الصادر عن الحاكم العام للقطاع لواء أركان حرب محمد حسن عبد اللطيف، والمنشور بتاريخ

1958/2/25م أحكام المجلس التشريعي ضمن المواد (23-30)، وقد تضمن تشكيل مجلس تشريعي يرأسه الحاكم الإداري العام، ويتم تعيين الأعضاء فيه بحكم مواقعهم الوظيفية، وقد استمر المجلس المذكور أعلاه والمشكل بطريق التعيين نشاطه التشريعي حتى سنة 1967م. (قريع، 2006: 14-16)

بعد عدوان حزيران واحتلال (إسرائيل) للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، باتت تلك المناطق تحت الإشراف المباشر للاحتلال الإسرائيلي ولنظام حكم عسكري شمولي تعينه وزارة الحرب الاسرائيلية، وقد تألف هذا الحكم من منسق عام في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وحاكم عسكري للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة، يساعدهم مجموعة من ضباط الجيش الاسرائيلي يتولى كل منهم إدارة قطاع أو قطاعات معينة، فكان هناك ضابط للتعليم، وضابط للاقتصاد، وآخر للصحة، وهكذا، ولم يتغير هذا التركيب للحكم العسكري، ولكن تعبير الحكم العسكري استُبدل بالإدارة المدنية، حيث بقيت كافة الصلاحيات بأيدي الضباط الاسرائيليين، وتم اجهاض التجربة البرلمانية الفلسطينية. (الوحيدي، مرجع سابق: 411)

وبعد ذلك تم توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، والذي أضحى بموجه للشعب الفلسطيني سلطة حكم ذاتي ومجلس تشريعي منتخب، ففي هذا المبحث سيتناول الباحث نشأة المجلس التشريعي الفلسطيني مع بيان وظائفه من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: نشأة المجلس التشريعي.

المطلب الثاني: وظائف المجلس التشريعي.

المطلب الأول: نشأة المجلس التشريعي:

تناول الباحث في هذا المطلب، المجلس التشريعي في ظل الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، وموقف حركة حماس من انتخابات 1996، كذلك تعرض الباحث إلى مهام المجلس التشريعي، بالإضافة إلى الإطار القانوني لانتخابات 2006، وتركيبه المجلس بعد انتخابات 2006، وكذلك مهام هيئة المجلس.

الفرع الأول: المجلس التشريعي في ظل الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية:

تبلورت فكرة انشاء المجلس التشريعي الفلسطيني، طبقاً للاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية في وثيقة «إعلان المبادئ» التي وقعت بالأحرف الأولى في 19 أغسطس /آب عام 1993 في العاصمة النرويجية أوسلو، وتم وضع التفاصيل بما يخص المجلس التشريعي في اتفاقية المرحلة الانتقالية الموقعة في 28 سبتمبر/ أيلول 1995، وذلك من خلال إجراء انتخابات سياسية عامة في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة. (حرب، 2008: 8)

ونصت وثيقة «إعلان المبادئ» في مادتها الأولى على «أن أحد أهداف عملية المفاوضات هو إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية تتمثل بمجلس فلسطيني منتخب ليمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية». (إعلان المبادئ، 1996: المادة الأولى)

وأكدت الوثيقة في المادة الرابعة على، أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة الغربية وقطاع غزة، ماعدا القضايا المتروكة للمفاوضات النهائية حول الحل الدائم، وهي تحديداً القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليون الموجودون في الأرض المحتلة. (إعلان المبادئ، 1996: المادة الرابعة)

واعتبرت اتفاقية المرحلة الانتقالية، أن المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية المنتخبين، يشكلان سلطة الحكومة الانتقالية الفلسطينية لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة- أريحا في 4 مايو/ أيار 1994، وللمجلس المنتخب صلاحيات تشريعية، وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وحددت اتفاقية المرحلة الانتقالية عدد أعضاء المجلس الفلسطيني باثنين وثمانين عضواً (تم الاتفاق لاحقاً على جعل العدد 88 عضواً) يتم انتخابهم مباشرة وتلقائياً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. (طابا، 1995: المادة الثالثة)

الفرع الثاني: عملية الانتخابات الأولى عام 1996م وموقف حركة حماس منها:

لقد كان العشرين من يناير عام 1996 يوماً مفصلياً في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث عقدت أول انتخابات فلسطينية عامة إستناداً إلى قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 للعام 1995 وتعديلاته في قانون رقم 16 لسنة 1995، والذي يعتمد نظامي الأغلبية (الدوائر)، وكذلك الانتخاب على أساس المرشح الفرد والقوائم المفتوحة، فقد توجه شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة، لأول مرة في تاريخهم الحديث إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم في انتخابات عامة ديمقراطية حرة ومباشرة، لإختيار رئيسهم للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإختيار ممثلهم في المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك تحت رقابة دولية ومحلية، وبهذا ولد أول مجلس تشريعي فلسطيني على أرض فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية. (موقع المجلس التشريعي برام الله، 2015/11/5)

قاطعت كل من حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية (القيادة العامة)، وحزب التحرير السياسي هذه الانتخابات، باعتبار أن المشاركة هذه تعطي شرعية لاتفاقية أوسلو، كونها الإطار القانوني لهذه الانتخابات، خصوصاً وأن هذه الاتفاقية لا تكفل الحرية وحق العودة للفلسطينيين. (صافي، 2008: 14)

واعْتُبرت حركة المقاومة الإسلامية حماس أبرز المقاطعين لهذه الانتخابات، ودار جدلاً واسعاً حول سبب مقاطعة حركة حماس لهذه الانتخابات، هل هو سياسي أم ديني، وقد تعلمنا في علم السياسة أن المواقف السياسية فيها من المرونة ما تكفي للتغيير والتبديل حسب تغير الظروف وتبدل المصالح، والمصالح نوعان، إما مصلحة خاصة أو مصلحة عامة، ومن حق أي حزب أن يبحث عن مصلحته الخاصة، ولكن الأحزاب ذات البعد الوطني الحقيقي تضع المصلحة العامة في سلم أولويات قراراتها، وأرى كباحث أن حركة حماس شاركت في انتخابات 2006 عندما رأت أنها تستطيع أن تخدم الشعب من داخل مؤسسات السلطة، وحينما وجدت أن الظروف ملائمة لدخولها هذه الانتخابات، فقد أصبحت حركة حماس خصوصاً بعد انتفاضة سنة 2000، وبعد انسحاب الاحتلال الاسرائيلي سنة 2005 قوة حقيقية يحسب لها حساب على البعد المحلي والأقليمي، وهذا ما لم يتوفر لها في انتخابات 1996، وقد أكد ذلك د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني، حينما أجمل سبب هذه المقاطعة بما يلي: "لا شك أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996م، كان نتيجة لاتفاق أوسلو، حيث أصبحت هناك سلطة ولو بصلاحيات محدودة على الأرض، ولا بد لهذه السلطة من مؤسسات تنهض بأعبائها السياسية والقانونية، فكانت الانتخابات الأولى والتي جاءت

كاستحقاق لاتفاق أوسلو، والذي نص على أن يقوم الفلسطينيين بعد تسعة أشهر بانتخابات رئاسية وتشريعية طوال المرحلة الانتقالية، والتي حددها اتفاق أوسلو بخمس سنوات، وفي حينه قررت حماس عدم المشاركة في هذه الانتخابات، لا لحكمها الشرعي حلالاً كان أم حراماً كما حاول البعض أن يلزم موقف الحركة في حينه، ولكن كان لمعارضتها اتفاق أوسلو أولاً، ثم دراسة المصلحة من المشاركة في هذه الانتخابات ثانياً، رأت أن تقاطع هذه الانتخابات وأعتقد أنه في أي نظام ديمقراطي عالمي يحق لأي حزب أو قوة سياسية أن تشارك أو تقاطع أي انتخابات وهذا حق يكفله لها الدستور والأعراف الديمقراطية". (الرمحي، 2010/4/3)

بعد هذا الموقف لحركة حماس، تبين أن عدم دخولها انتخابات 1996 كان سياسياً بحتاً، وعندما رأت حركة حماس أن المصلحة تقتضي دخولها المعركة السياسية، قررت المشاركة في انتخابات 2006، وهذا ما حدث بالفعل، وسنستعرض نتائج هذه الانتخابات وتركيبية المجلس بعد فوز حركة حماس بأغلب مقاعده، بالإضافة للإطار القانوني الناظم لهذه الانتخابات.

الفرع الثالث: الإطار القانوني لانتخابات المجلس التشريعي 2006:

تُنظَّم الانتخابات التشريعية والرئاسية والهيئات المحلية في السلطة الفلسطينية بموجب العديد من التشريعات، وحيث أن موضوعنا متعلق بالانتخابات التشريعية فقط، فإن التشريعات الناظمة لهذه الانتخابات تقتصر على أحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الانتخابات الفلسطينية رقم (9) لسنة 2005م، واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وسوف نتناول كل واحد من هذه القوانين بالشرح وذلك على النحو التالي:

أولاً: القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تضمن القانون الأساسي الفلسطيني العديد من الأحكام التي تنظم عمل السلطة التشريعية، وأهم هذه الأحكام ما ورد في المادة (47)، حيث نصت على أن «المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة وأنه يتولى مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي».

وتحدد المادة 47 مدة المجلس التشريعي بأربع سنوات من تاريخ انتخابه، بحيث تجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية، جرى التعديل الدستوري انسجماً مع قانون الانتخابات لسنة 2005 الذي أنهى مسألة بقاء المجلس طوال المرحلة الانتقالية، فيما نصت

المادة 47 مكرر على أنه «تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية»، وقد تم إحداث هذا النص لسد أي فراغ قانوني قد ينشأ في حال لم تُجرَ الانتخابات التشريعية، أو عدم قدرة المجلس التشريعي الجديد على الانعقاد، في ظل تهديدات إسرائيلية بعدم السماح للفلسطينيين بإجراء الانتخابات التشريعية خاصة في مدينة القدس، وفقاً للاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية عام 1995، وبخاصة البروتوكول الخاص بالانتخابات.

ثانياً: قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) لسنة 2005:

حدد قانون رقم (9) بشأن الانتخابات العامة لسنة 2005 عدد مقاعد المجلس التشريعي بمائة واثنين وثلاثين (132) مقعداً وحدد مدة ولاية المجلس بأربع سنوات من تاريخ انتخابه على أن تجرى الانتخابات كل أربع سنوات بصورة دورية، وقد أقر قانون الانتخابات نظاماً انتخابياً مختلطاً مناصفة لعدد مقاعد المجلس التشريعي (50% - 50%) بين نظام الأغلبية (ذي الدوائر المتعددة غير المتساوية) والنظام النسبي (أو نظام القوائم)، بإعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بحيث يتم انتخاب ستة وستين (66) نائباً على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الست عشرة حسب عدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، وستة وستون (66) نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) فيما حدد القانون أيضاً انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي في آن واحد.

أقرّ القانون نوعين من الكوتا (تخصيص مقاعد مضمونة) الأول للمرأة والثاني للمسيحيين في المجلس التشريعي، حيث خصصت ستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصصة لنظام الدوائر يتم تحديدها بمرسوم رئاسي، وفرض القانون على القوائم الانتخابية تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في القوائم المترشحة على مستوى الوطن، بحيث لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

(1) امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.

(2) امرأة ثانية من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.

(3) امرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك.

الفرع الرابع: نتائج انتخابات المجلس التشريعي 2006:

جرت الانتخابات الفلسطينية العامة الثانية في 2006/1/25، وشاركت فيها الأحزاب والحركات والفصائل الفلسطينية كافة، باستثناء حركة الجهاد الاسلامي، وأحدثت نتائج هذه الانتخابات تغييراً جذرياً في التركيبة السياسية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فقد حصدت حركة (حماس) ممثلة بكتلة التغيير والإصلاح النصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، إذ حصل أعضاؤها على 74 مقعداً من مقاعد المجلس المائة والاثنين والثلاثين أي (56%) وحصلت حركة فتح على 45 مقعداً أي (34%) وحصلت بقية القوائم الانتخابية (التيهة الشعبية وتحالف بديل والمبادرة الوطنية والطريق الثالث) على تسعة مقاعد أي (7%)، وحصل المستقلون (المتحالفون مع حركة حماس) على أربعة مقاعد أي (3%). (أربع سنوات من العطاء، 2010: 21)

أولاً: تركيبة المجلس التشريعي السياسية 2006:

ظهر جلياً من النتائج السابقة أن حركتي حماس وفتح حصلتا على النصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي، والجدول التالي يوضح نسب جميع الفصائل والمستقلين:

جدول رقم (1): تركيبة نواب المجلس التشريعي حسب الانتماء السياسي

النسبة المئوية %	عدد النواب	الانتماء السياسي
56.1	74	حركة حماس
34.1	45	حركة فتح
2.3	3	التيهة الشعبية
1.5	2	تحالف بديل(التيهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)
1.5	2	الطريق الثالث
1.5	2	المبادرة الوطنية
3.0	4	المستقلون
100	132	المجموع

(حرب، جبارين ، 2008: 10)

ويتضح من الجدول السابق أن عدد النواب من خارج حركتي فتح وحماس ثلاثة عشر (13) نائباً (أي حوالي 10% من مجمل أعضاء المجلس التشريعي)، وهم من أحزاب سياسية ومستقلون، تسعة منهم تم انتخابهم في القوائم الانتخابية على مستوى الوطن، وأربعة نواب تم انتخابهم في الدوائر الانتخابية، ينتمي خمسة نواب من الذين تم انتخابهم في القوائم الانتخابية لأحزاب سياسية (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب) منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وواحد للمبادرة الوطنية، في حين أن (3) نواب مستقلون أو لا ينتمون لأحزاب سياسية، وأظهرت نتائج الانتخابات العامة الثانية أنه لم ينجح من المرشحين المستقلين في الدوائر الانتخابية الست عشرة سوى أربعة مرشحين تحالفوا أو تم دعمهم من حركة حماس، ثلاثة منهم في دائرة مدينة غزة والآخر في دائرة طولكرم.

ثانياً: هيئة رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني:

هيئة مكتب رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني (هيئة المكتب) هي الهيئة التي تدير أعمال المجلس و تطبق نظامه الداخلي وهي التي تمثله في المناسبات الرسمية، وتتكون من رئيس المجلس ونائبيه (الأول والثاني)، وأمين سر المجلس. (أربع سنوات من العطاء، ج1: 40)

ثالثاً: انتخاب رئاسة المجلس:

تعتبر رئاسة المجلس أهم منصب يعرض على النواب، لذا وجب أن تتوفر في النائب المرشح للرئاسة مواصفات كالنزاهة والخبرة والحكمة والدراية في الإضطلاع بالمسؤولية، إضافة إلى أن يكون بعيداً عن الشبهات. (المظفر، 1989: 98)

حيث يُنتخب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في الجلسة الافتتاحية لكل دورة عادية سنوية، إثر طلب رئيس مكتب المجلس المؤقت من النواب الترشح لعضوية هيئة مكتب رئاسة المجلس (هيئة المكتب) ويتم الانتخاب بالاقتراع السري، ويفوز من يتحصل على الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في الدورة الأولى. (النظام الداخلي للمجلس، المادة 8)

و حسب الفقرة الثانية من المادة (2) من النظام الداخلي "يقوم المجلس في جلسته الأولى بانتخاب هيئة المكتب، ويشغل كرسي الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً، ويتولى أعمال السكرتارية أصغر الأعضاء سناً، وإذا تعذر قيام أي منهما بواجباته لأي سبب من الأسباب يجوز إستخلافه بمن يليه سناً حسب الحال، وتنتهي مهماتهما بانتخاب هيئة المكتب"، وفي افتتاح الدورة السنوية الأولى يوم 18 شباط 2006 تم انتخاب د. عزيز دويك بأغلبية 70 صوتاً من 116 نائباً حضروا الجلسة الافتتاحية، فيما صوت 46 نائباً بأوراق بيضاء، وتم

انتخاب د. أحمد بحر نائباً أول، ود. حسن خريشة نائباً ثانياً، ود. محمود الرمحي أميناً للسر، وجميعهم بالتزكية. (حرب، جبارين، مصدر سابق: 14)

وتمتد مهمة هيئة رئاسة المجلس التشريعي، وفقاً لنص المادة (4) من النظام الداخلي، إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية، فيما حددت المادة (16) من النظام الداخلي الدورة العادية بسنة، تعقد على فترتين مدة كل منهما أربعة أشهر، تبدأ الأولى في الأسبوع الأول من شهر آذار والثانية في الأسبوع الأول من شهر أيلول.

الفرع الخامس: اللجان الدائمة في المجلس التشريعي:

تعتبر اللجان البرلمانية الأداة الأساسية للبرلمانات في القيام بالواجبات والأعباء التي تفرضها طبيعة النظم النيابية، سواء أكانت واجبات رقابية على أعمال السلطة التنفيذية، أم تشريعية لاستصدار القوانين، لهذا تضطلع اللجان بدور عملي وأساسي في عمل المجلس التشريعي. (أربع سنوات من العطاء ، ج1: 44)

وللوقوف على الدور الهام الذي تقوم به لجان المجلس التشريعي، سوف نتحدث بشئ من التفصيل حول عدد هذه اللجان وطريقة تشكيلها وآلية عملها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: عدد اللجان:

قام المجلس التشريعي الثاني بإجراء تعديل على النظام الداخلي فيما يتعلق بعدد اللجان الدائمة، من إحدى عشرة لجنة إلى أربع عشرة لجنة، وذلك في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 2006/4/19، حيث تم تقسيم لجنة الداخلية والحكم المحلي إلى لجتين، هما لجنة الداخلية والأمن، ولجنة الحكم المحلي، واستبدال لجنة التربية والقضايا الاجتماعية باللجان التالية: لجنة التربية، ولجنة القضايا الاجتماعية، ولجنة الشهداء والأسرى والجرحى والمقاتلين القدامى، وقد أصبحت اللجان الدائمة في المجلس على النحو التالي:

جدول رقم (2): لجان المجلس التشريعي الفلسطيني

الرقم	اسم اللجنة	عدد الأعضاء
1	لجنة القدس	10
2	لجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان والجدار	9
3	لجنة اللاجئين	10
4	اللجنة السياسية	26
5	اللجنة القانونية	17
6	لجنة الموازنة والشؤون المالية	20
7	اللجنة الاقتصادية	18
8	لجنة الداخلية والأمن	21
9	لجنة الحكم المحلي	7
10	لجنة التربية والتعليم	14
11	لجنة القضايا الاجتماعية	14
12	لجنة الشهداء والأسرى والجرحى والمقاتلين القدامى	9
13	لجنة الطاقة والمصادر الطبيعية	7
14	لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان	29

(حرب، جبارين، مصدر سابق: 21)

جدير بالذكر أنه بتاريخ 2008/4/23 تم اتخاذ قرار رقم (1116/1/3) بالعودة لنص المادة (48) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، والتي تنص على الالتزام بتشكيلة وعدد لجان المجلس التشريعي، وبهذا يكون عدد لجان المجلس التشريعي الدائمة هي (11) بالإضافة إلى اللجنة الخاصة بشؤون المجلس. (أربع سنوات من العطاء، ج1: 104)

وفي إطار الرقابة البرلمانية اهتم المشرع الفلسطيني بتخصيص لجنة خاصة للرقابة العامة ومتابعة حقوق الانسان، بالرغم من أن كافة لجان المجلس التشريعي الدائمة تقوم بدورها الرقابي على الجهات التي تدخل ضمن اختصاصها، وهذه اللجنة هي " لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان" و تعمل اللجنة بالتنسيق والتعاون مع بقية لجان المجلس بحيث تتكامل معها وتعزز أعمالها في مراقبة مختلف مناحي الحياة العامة بما لا يتعارض وصلاحيات اللجان.

وترتكز مهمتها في الرقابة المالية والإدارية والرقابة التشريعية، إلى جانب متابعة حقوق الإنسان والحريات العامة، على النحو التالي: (موقع المجلس التشريعي بغزة، 2016/1/19)

1- الرقابة المالية: عبر متابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان عدم سوء إستعمال المال العام، من خلال القضايا المحالة إليها من المجلس ترسيخاً لمنهج المساءلة والمكاشفة.

- 2- الرقابة الإدارية: عبر متابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان عدم سوء استخدام السلطة والمنصب، ولبناء وتطبيق نظام مبني على الكفاءة وبموجب معايير ومقاييس محددة ومعلنة.
- 3- المحافظة على الحقوق والحريات العامة: عبر متابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان سيادة القانون وتطبيقه المتكافئ، وحماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد والجماعات والمجتمع بشكل عام.
- 4- الرقابة التشريعية: عبر دراسة واقتراح مشاريع قوانين وأنظمة في مجال اختصاصها.

ثانياً تشكيل اللجان:

يتم اختيار أعضاء اللجان بداية كل دورة انعقاد للمجلس حسب ما نصت عليه المادة (48) من النظام الداخلي للمجلس، وتتم عملية اختيار أعضاء اللجان وفق نص المادة (49) من النظام الداخلي، حيث نصت بأن يرشح كل من الأعضاء نفسه للجنة التي يرى الاشتراك فيها، وتتلقى هيئة مكتب المجلس هذه الطلبات، وتقوم بتنسيقها بالتشاور والتوافق مع مقدميها، ثم يعرض الرئيس التشكيلات النهائية على المجلس للموافقة.

ويفرض النظام الداخلي حسب المادة (50) على كل نائب أن يشترك في إحدى لجان المجلس، كما يسمح له أن يشترك في لجنة ثانية، وفي الوقت نفسه يمنع النظام الداخلي في المادة (51) الجمع بين منصب الوزير وعضوية هيئة المكتب أو عضوية اللجان.

وطبقاً لأحكام المادة (5) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، يجوز لعدد من النواب الانتظام في كتلة شريطة أن لا يقل عددهم (أعضاء الكتلة) عن 5% من مجموع أعضاء المجلس، وهذا لا ينطبق سوى على حركتي حماس (74 مقعد) وفتح (45 مقعد)، وخلال النقاشات التي جرت بين الكتل والمجموعات البرلمانية تم الاتفاق على أن تسمى القوائم الانتخابية التي فازت بمقعدين أو ثلاثة بالقوائم البرلمانية وليس بالكتل، وهذا منع كلا من (تحالف الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب وفدا) وقائمة فلسطين المستقلة، و الجبهة الشعبية، والأعضاء المستقلين الأربعة من الانتظام في كتلة.

ورغم ذلك تم التفاهم على منح القوائم البرلمانية بعض المزايا كالتمثيل في لجنة شؤون المجلس ورئاسة المجلس، فقد حصلت كل من كتلة البديل والطريق الثالث على رئاسة لجنة،

وحصلت الجبهة الشعبية على رئاسة لجنتين، فيما حصلت حركة حماس على رئاسة (6) لجان، وحركة فتح على رئاسة (4) لجان. (أربع سنوات من الحصار، ج1: 48،49)

ثالثاً: آلية اجتماعات اللجان:

لم يحدد النظام الداخلي الطريقة التي تتبعها اللجان في تسيير أعمالها، ويستشف من طريقة عملها أنه يتم اتباع أسلوب المداولات في المجلس، فرئيس اللجنة يُسير أعمالها، ومقرر اللجنة يحتفظ بكافة الوثائق العائدة إلى اللجنة كافة. (أربع سنوات من العطاء، ج1: 46)

وقد حدد النظام الداخلي مواعيد عقد اجتماعات اللجان الدائمة بالأسبوع الذي يسبق انعقاد جلسة المجلس حسب الفقرة الثانية من المادة (17)، وتجتمع اللجان في مقرّي المجلس المؤقتين بناء على دعوة من رؤسائها أو بدعوة من رئيس المجلس بالتنسيق مع رئيس اللجنة أو بطلب من أغلبية أعضائها، وتوجه الدعوة لأعضاء اللجنة قبل موعد انعقادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل، ويخطر الأعضاء بجدول أعمال الجلسة حسب المادة (53).

ويفرض النظام الداخلي عدم الاجتماع خلال جلسات المجلس إلا وقت انتخاب مكاتب اللجان، حيث ترفع الجلسة العامة للسماح لأعضاء اللجان بانتخاب رؤساء اللجان ومقرريها، ولا يكون اجتماع اللجنة قانونياً إلا إذا حضرته الأغلبية من أعضائها حسب المادة (54)، والغاية من النصاب إلزام النواب أعضاء اللجان بحضور اجتماعاتها نظراً إلى أن العمل التحضيرى داخل اللجان هو الأساس الذي يعتمد عليه المجلس في أخذ قراراته. (أربع سنوات من العطاء، مصدر سابق: 46،47)

رابعاً: سير عمل اللجان:

تقوم اللجنة بدراسة مشاريع القوانين والشكاوى والعرائض المحالة إليها من المجلس، وتتولى جمع الوثائق اللازمة لفهمها بمساعدة موظفي المجلس، علماً أن رئيس المجلس يحيل إلى اللجنة جميع الوثائق المتعلقة بالمواضيع المحالة إليها، وبعد تجميع كافة الوثائق والاطلاع عليها يناقش أعضاء اللجنة الموضوع تحت الدراسة (مشروع قانون أو شكوى أو تقرير) بكافة تفاصيله، وغالباً ما توجه اللجنة عدداً من الأسئلة إلى الوزير أو المسؤول المعني في مؤسسات السلطة الوطنية للحصول على معلومات أو إيضاحات بخصوص الموضوع المطروح عليها، وبعد المناقشات والمداولات التي يجريها أعضاء اللجنة للموضوع المطروح عليها يتم التصويت على القرار أو التوصية التي تتخذها اللجنة لعرضها على المجلس، فقد نصت المادة (54) من النظام الداخلي على أن القرارات داخل اللجنة تتخذ بالأغلبية النسبية وإذا تساوت الأصوات الموافقة والرافضة لمشروع القرار يرجح الجانب الذي صوت فيه الرئيس. (المظفر، مصدر سابق، 118)

المطلب الثاني: وظائف المجلس التشريعي الفلسطيني:

لا تختلف وظائف المجلس التشريعي عن الوظائف الأساسية لأية برلمان في العالم، ويمارس المجلس وظيفتين أساسيتين كما نص عليهما القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، الوظيفة الأولى هي الوظيفة التشريعية، والتي سنتطرق لها في الفرع الأول، والوظيفة الثانية هي الوظيفة الرقابية، والتي سنتناولها في الفرع الثاني، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الوظيفة التشريعية:

تعتبر الوظيفة التشريعية من أهم الوظائف التي يقوم بها المجلس التشريعي، وفقاً للمادة 47 من القانون الأساسي 2003 المعدل، والتي تنص على أن المجلس التشريعي هو السلطة التشريعية المنتخبة، وهو الذي يتولى المهام التشريعية على الوجه المبين في نظامه الداخلي.

ومنذ تنصيب المجلس التشريعي الأول بتاريخ 1996/3/7، تولى المجلس سلطة إصدار التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع، بهدف تنظيم الحياة وبلورة وحدة القانون ما بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. (صافي، مصدر سابق: 26)

حيث تتضمن دورة إقرار القوانين مراحل متعددة تشترك في حلقاتها السلطات الأخرى خاصة السلطة التنفيذية، ويمكن إجمال مراحل إقرار القانون على النحو التالي: (عياش، 2010: 56)

- أ. مرحلة تقديم مشاريع القوانين.
- ب. المرحلة الثانية إقرار مشاريع القوانين.
- ت. المرحلة الثالثة إصدار القوانين.
- ث. نشر القوانين ونفاذها.

الفرع الثاني: الوظيفة الرقابية: تعتبر الوظيفة الرقابية من أهم الوظائف التي يقوم بها المجلس التشريعي، والتي سنأتي على تفصيل أدائها في المطلب الثالث من المبحث الثاني من هذه الدراسة، خاصة ما نص عليه القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي من حق السؤال والاستجواب وتشكيل لجان تقصي الحقائق وغيرها من الأدوات الرقابية، فطبقاً للمادة

47 من القانون الأساسي 2003 المعدل فإن المجلس التشريعي يتولى المهام الرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي، ويستخدم المجلس العديد من الآليات الرقابية، والتي تشمل ما يلي:

- أولاً: **الموازنة العامة:** يعتبر إقرار الموازنة العامة السنوية للسلطة الفلسطينية من المهام الأساسية لعمل المجلس التشريعي، ففي القانون الأساسي 2003 المعدل في المادة 61 و 62 جاءت عليها مفصلة على النحو التالي:
 - 1- على الحكومة عرض مشروع الموازنة على المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية.
 - 2- يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة السنوية فيقره بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة أو يعيده إلى الحكومة في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمه إليه مصحوباً بملاحظات المجلس لاستكمال المقترحات المطلوبة وإعادته إلى المجلس التشريعي لإقراره.
 - 3- يتم التصويت على الموازنة باباً باباً.
 - 4- لا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب الميزانية إلا بالاتفاق بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.
 - 5- يجب عرض الحساب الختامي لميزانية السلطة الوطنية على المجلس التشريعي في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه باباً باباً.

ثانياً: منح الثقة للحكومة الجديدة: حسب المادة 66 من القانون الأساسي الفلسطيني 2003 المعدل، فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته، يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بحكومته، وذلك بعد الاستماع والانتهاج من مناقشة البيان الوزاري المكتوب، والذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب، و يتم التصويت على الثقة برئيس الوزراء وأعضاء حكومته مجتمعين، ما لم تقرر الأغلبية المطلقة خلاف ذلك، و تمنح الثقة بالحكومة إذا صوتت إلى جانبها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي.

ثالثاً: سحب الثقة من الحكومة: حسب المادة 57 من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني 2003 يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد إستجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة

أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس، و يترتب على سحب الثقة انتهاء ولاية من سحبت منه.

رابعاً: المصادقة على تعيين ذوي المناصب العليا (رئيس سلطة النقد، رئيس ديوان الرقابة): نصت المادة 93 و 96 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003 على أن محافظ سلطة النقد ورئيس ديوان الرقابة يتم تعيينهما بقرار من رئيس السلطة الوطنية ويصادق على تعيينهما من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني.

خامساً: تلقي الاستقالة المقدمة من رئيس السلطة الفلسطينية: تشير المادة 37 من القانون الأساسي المعدل 2003 على أن طلب الرئيس بالاستقالة يعتبر نافذ، ومركزه يعتبر شاغر في حال قبلت استقالته بثلاثي أعضاء المجلس التشريعي.

سادساً: إقرار الخطة العامة للتنمية المقدمة من الحكومة: تبين المادة 59 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003 على أن المجلس التشريعي هو من يقر الخطة العامة للتنمية، ويحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على المجلس.

سابعاً: الموافقة على عقد القروض العامة: توضح المادة 92 من القانون الأساسي المعدل 2003 أن القروض العامة تعقد بقانون، ولا يجوز الارتباط بأي مشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة العامة لفترة مقبلة إلا بموافقة المجلس التشريعي.

ثامناً: إقرار الضرائب العامة والرسوم: تشير المادة 88 من القانون الأساسي وتعديلاته إلى أن "قرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها والغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها، في غير الأحوال المبينة في القانون".

تاسعاً: المهمة التمثيلية بالتعبير عن مطالب المواطنين ونقل همومهم: وهي العقد الواضح بين الشعب ونوابه، والتي عليها يتم انتخاب نواب المجلس ليكونوا خير ممثل عن مطالبهم، وينقلوا همومهم ومشاكلهم للجهات التنفيذية، ويقروا القوانين التي تساعد على حماية الوطن والمواطن.

المبحث الثاني: الرقابة البرلمانية:

تمهيد:

تعد الرقابة من أهم الوظائف الإدارية، فهي إحدى مكونات العملية الإدارية الهامة (أبو زيد ، 1999 :3)، وتتطوي وظيفة الرقابة على تلك الأنشطة و الأعمال التي تصمم كي تجعل من الأحداث تتماشى مع الخطط الموضوعة، و من ثم فهي تقيس الأداء و تصحح الانحرافات السلبية، و تؤكد تحقيق الخطط، والرقابة قد تكون إدارية تباشرها الإدارة بنفسها على أعمالها، أو قد تكون رقابة قضائية تباشرها المحاكم، وتختلف باختلاف التنظيمات القضائية داخل كل دولة، وهناك ما يسمى بالرقابة الشعبية، وهي رقابة سياسية يمارسها المجتمع عن طريق الهيئات النيابية (الرقابة البرلمانية)، أو عن طريق التنظيمات الشعبية، سواء كانت ممثلة على مستوى الأمة أو على مستوى الاقليم. (الزغبى، 1987 :99)

وتعتبر الرقابة البرلمانية من أهم المهام التي تقوم بها المجالس النيابية، وأقدم الوظائف تاريخياً وسياسياً، بجانب المهام التشريعية، ويختلف مدى هذه الرقابة باختلاف النظام التي تسير عليه الدولة، ففي النظم البرلمانية تكون أقوى فاعلية عنها في النظم الرئاسية، وهي من أعلى مظاهر التعاون و التنسيق بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية، ولهذه الرقابة وسائل وأدوات تضبط أداءها، بحيث لا تتغول سلطة على أخرى، والتي نظمتها القوانين الدستورية، بحيث تقوم العلاقة بينهما على التوازن والتعاون، و تحترم كل سلطة حدود سلطتها واستقلاليتها، ومن أهم هذه الوسائل أو الأدوات السؤال البرلماني، والاستجواب، ولجان تقصي الحقائق، ومنح وسحب الثقة من الحكومة، بالإضافة إلى الرقابة على الموازنة العامة. (أبو زيد، مصدر سابق: 33)

وسيتناول الباحث في هذا المبحث ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية وأهميتها وأهدافها.

المطلب الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات ونطاق الرقابة البرلمانية.

المطلب الثالث: أدوات الرقابة البرلمانية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية وأهميتها وأهدافها:

سيقوم الباحث في هذا المطلب بتوضيح المفاهيم المختلفة للرقابة البرلمانية، واستخلاص مفهوم مركز لهذه الوظيفة المهمة للبرلمان، ثم يبين أهميتها في تصويب العمل الحكومي، ويستعرض الأهداف الخاصة والعامة للرقابة البرلمانية.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية:

تمثل الرقابة البرلمانية أو كما أطلق عليها البعض الرقابة السياسية، الإرادة الشعبية التي يمارسها المجتمع عن طريق الهيئات النيابية، أو عن طريق التنظيمات الشعبية، سواء كانت ممثلة على مستوى الأمة، أو على مستوى الفئات الاقليمية. (بطيخ، 1996: 353)

ولقد تعددت مفاهيم الرقابة البرلمانية وتنوعت، فقد عرفها البعض بأنها "تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية لأعمال الحكومة، والكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتحديد المسؤول عن ذلك ومسائلته". (عمران، 1990: 332)

وأشار فقهاء القانون الدستوري إلى أنها "تأثير متبادل بين الحكومة والبرلمان، ليتمكن البرلمان من التأثير في الحكومة بتبادل الرأي وإبداء الرغبات". (سلام، 1983: 2)

ورأي الصاوي أنها "تلك الرقابة التي تمارسها المجالس النيابية على أعمال السلطة التنفيذية في ظل النظام البرلماني". (الصاوي، 2003: 132)

مما سبق يخلص الباحث إلى أن الرقابة البرلمانية تعني متابعة أعمال الحكومة من قبل البرلمان، وتقييمها بمدى التزامها بالقانون والدستور، لحمايتها من أي تجاوز أو انحراف، وتأبيدها إن أصابت وأحسننت، وتقويمها و محسابتها إن أخطأت وابتعدت عن المسار السليم، ويكون ذلك بالتحري والمتابعة والإستيضاح، للوصول للمعلومة السليمة التي تساعد النواب في تأدية هذه الوظيفة على أكمل وجه.

الفرع الثاني: أهمية الرقابة البرلمانية:

الحكومة هي صانعة السياسة العامة، والمنوط بها تنفيذها، لهذا كان لا بد من أن يشاركها البرلمان تأدية تلك الاختصاصات بتوازن، معناه أن "السلطة توقف السلطة". (هوريو، 1977: 147)

ومن هنا لم يكن من سبيل للاحتراز من ذلك، إلا بالاعتراف لكل سلطة بوسائل تمكنها من منع الأخرى من أن تضل. (طه، 1981: 123)

وعلى هذا الأساس كانت الرقابة من أهم وظائف البرلمان، يستوثق بها من كيفية أداء الحكومة لمهامها، ويتمكن من خلالها من منعها إذا ضلت، وتكمن هذه الأهمية الرقابية سواء في نظر المجتمع أو أعضاء البرلمان، إلى عددٍ من الأمور التي أملتتها التطورات السياسية منها:

أولاً: أن الحكومة هي التي تصنع السياسات العامة، وهي التي تملك القدرة على التنفيذ، وهي المخولة بوضع اللوائح التنفيذية للأنظمة، وبالتالي يتجه إهتمام البرلمان في ظل هذه الأوضاع، إلى محاولة إستثمار ما هو ممكن من وسائل وآليات، وتفعيلها للمساهمة في صنع القرار، وأهمها الرقابة.

ثانياً: أن التوازنات السياسية والحزبية في البرلمان، قد تحد من قدرته على توجيه الحياة السياسية، وصنع السياسات العامة، لاسيما في ظل وجود أكثرية حزبية كبيرة مؤيدة للحكومة، وبالتالي تصبح الرقابة أهم الوسائل المتبقية أمام المعارضة للتأثير في السلطة التنفيذية.

ثالثاً: أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، قد تنظر إلى الدور الرقابي للبرلمان بشكل أكثر تقديراً وإعجاباً من نظرتها لدوره التشريعي، وينطبق ذلك بوضوح على نظرة الرأي العام إلى أعضاء المعارضة البرلمانية أو المستقلين. (الصاوي، 2000: 70)

ويرى الباحث، أن أهمية الرقابة البرلمانية تكمن في تحمل الأمانة التي أوكلت من الشعب إلى النواب، للمحافظة على المال العام، ومحاسبة كل من تسول له نفسه من اختلاس أموال الشعب أو إهدارها في غير مصلحة عامة، وتوجيه دفة السياسات في المجتمع والمؤسسات الحكومية لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

الفرع الثالث: أهداف الرقابة البرلمانية:

تهدف الرقابة البرلمانية الي المحافظة على المصلحة العامة في مفهومها العام والشامل، والتأكد من حسن إدارة المال العام، ولم تكن في يوم من الأيام تهدف لأن تكون الرقابة البرلمانية وسيلة لتصفية الحسابات بين المعارضة والحكومة، ولا هي وسيلة دعائية يستخدمها النائب لكسب تأييد المواطنين والرأي العام، أثناء مساءلة الوزير أو استجوابه، ولا هي وسيلة

لتحقيق أهداف وغايات شخصية، و إنما الرقابة البرلمانية لا تكون إلا من أجل أداء حسن لدور النائب، لتحقيق المصلحة العامة. (بن بغيلة، 2003: 10)

ونجد من خلال النصوص الدستورية والقوانين التي تنظم الرقابة، فإنه يمكن أن نستخلص أن للرقابة هدفاً عاماً تسعى لتحقيقه بمختلف الوسائل، كما أن لكل من هذه الوسائل هدفاً خاصاً، لا يجوز تحقيقه بغير إتباعها. (أبو يونس، 2002: 14)

ومن هنا نقسم أهداف الرقابة البرلمانية إلى هدف عام وهدف خاص، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الهدف العام للرقابة البرلمانية:

تعتبر الرقابة البرلمانية عهدة عامة ووطنية، وواجباتها والتزاماتها عامة ووطنية، لهذا فإن عملية الرقابة البرلمانية تستهدف المحافظة على المصلحة العامة من كافة أسباب ومخاطر البيروقراطية، والانحرافات والأخطاء، والفساد السياسي واستغلال النفوذ و الاختلاس، والإستخفاف بقيم وأخلاقيات دولة القانون والمؤسسات العامة. (بن بغيلة، مصدر سابق: 10)

والهدف الأساسي للرقابة البرلمانية، والذي هو من ضمن اختصاصه ضمان حسن تطبيق السياسة العامة، وبرنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان، بالإضافة إلى التطبيق السليم للنصوص التشريعية والتنظيمية المجسدة لهذه السياسة والبرنامج الحكومي، كما تهدف الرقابة البرلمانية عن طريق ممارسة وسائلها الدستورية المختلفة إلى التطبيق السليم والشرعي للقوانين المالية المصادق عليها من طرف البرلمان. (عابدي، 2002: 59)

ومن أجل تحقيق الهدف العام للرقابة البرلمانية فلا بد من أمرين:

1- أن تتوفر للنائب في البرلمان المعلومات والوثائق اللازمة عن مختلف أجهزة الدولة، بحيث يمكنه بواسطتها الإحاطة بمجريات الأمور، لأن حجب هذه المعلومات عنه سيؤدي إلى عجزه عن القيام بدوره الرقابي، بالإضافة إلى وقوعه تحت سيطرة جماعات المصالح المحتكرة لتلك المعلومات المهمة، مما يؤدي ذلك إلى التأثير سلباً على أداء النائب لدوره التشريعي والرقابي.

2- أن يتصف النائب بالقدرة والكفاءة والنزاهة و الموضوعية و الالتزام، التي تمكنه من تقييم العمل الحكومي على أسس ومعايير ثابتة، بحيث يستطيع الحكم على مدى التناسق والتطابق بين هذا العمل والقواعد المنظمة له، وتكون رقابته تتسم بالموضوعية ولا يشوبها أية أهواء أو رغبات شخصية. (أبيونس، مرجع سابق: 14)

ثانياً: الهدف الخاص للرقابة البرلمانية:

يقصد بالهدف الخاص للرقابة البرلمانية، هو ذلك الهدف المرجو تحقيقه رقابياً عبر إحدى وسائل الرقابة البرلمانية حسب الحالة المضبوطة رقابياً، ويختلف هذا الهدف بحسب الوسيلة التي تمارسها الرقابة من خلالها، حيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا اتبعت الوسيلة المناسبة لذلك، ومن بين هذه الوسائل ما يستهدف العلم ببعض الأشياء المجهولة أو الغامضة مثل السؤال، ومنها ما ينبغي المحاسبة أو المساءلة مشوية بالاتهام كالأستجواب، ومنها ما يمكن بواسطة هذه الوسيلة تجلية الحقيقة حول أمر تضطرب الآراء بشأنه مثل التحقيق البرلماني أو لجان تقصي الحقائق، إلى غير ذلك من وسائل الرقابة البرلمانية الأخرى التي لها أهداف مختلفة عن بعضها البعض والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني، ولكن رغم اختلاف وسائل الرقابة البرلمانية، إلا أنها جميعاً ترمي إلى غاية وهدف واحد وهو تقييم و إصلاح الأداء الحكومي. (بن بغيلة، مرجع سابق: 11)

وتتوع هذه الوسائل لا يعني أنها لا تحمل قصوراً في تحقيق أهدافها، لذلك لا بد من التعرّيج على أهم الأسباب التي قد تحد من الوصول للهدف المرجو من استخدام هذه الوسائل، وهي كالاتي: (أبو يونس، مرجع سابق: 19)

السبب الأول: هو عدم كفاءة بعض النواب أو عدم قدرة بعض أعضاء البرلمان على معرفة الهدف الحقيقي من وراء الوسيلة المتبعة.

السبب الثاني: يتمثل في إنحراف بعض النواب عن أهداف الرقابة، وإتخاذها عمداً وسيلة لتحقيق غايات أخرى، بحيث يوظفون وسائل الرقابة في غير وظيفتها الدستورية، وتكون مصلحة الشعب آخر همهم، بحيث إذا ما تعلق الأمر بالصالح العام يفترق الهمة والإخلاص والمصادقية.

ويرى الباحث أنه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الرقابة البرلمانية، لا بد أن تكون هذه الرقابة وفق القانون وطبقاً لأحكامه، ويكون المعيار فيها المصلحة العامة، وليس الأهواء أو مصالح شخصية، وأن يسعى النواب دوماً لتطوير أدائهم، كما لا بد من توفير شبكة معلومات دائمة عن سير عمل المؤسسات الحكومية، لتساعد على تفعيل دورهم الرقابي على أكمل وجه.

المطلب الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات ونطاق الرقابة البرلمانية:

سيقوم الباحث في هذا المطلب بتوضيح لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ثم يبين نطاق عملية الرقابة البرلمانية.

الفرع الأول: مبدأ الفصل بين السلطات:

يعتبر مبدأ فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، ويفترض هذا المبدأ أن وظائف الدولة، تنقسم إلى ثلاثة أنواع من الوظائف هي:

التشريع والتنفيذ والقضاء، حيث يرتبط مبدأ فصل السلطات باسم الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو، الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، ومنع الاستبداد في الحكم، انطلاقاً من قوله أنه إذا اجتمعت السلطة التشريعية مع التنفيذية في يد شخص واحد، أو تركزت في هيئة واحدة فستنتهي الحرية. (عبد الله، 1998: 260)

حيث ذهب معظم فقهاء القانون العام إلى أن الفهم الصحيح لمبدأ فصل السلطات الذي قصده مونتسكيو نفسه، هو الفصل المتوازن بينها، مع قيام قدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام، ووجود رقابة متبادلة بينها لضمان التزام كل سلطة بحدودها، وبذلك فإن مدى هذا الفصل يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فهو يسير باتجاه الفصل المتوازن في الأنظمة البرلمانية، وباتجاه الفصل المطلق في الأنظمة الرئاسية، وهو ما عبر عنه وولتر بيجهوت، بأن استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية هو الصفة الحقيقية للحكومة الرئاسية، كما أن اندماجهما وارتباطهما هما المبدأ الصحيح للحكومة الوزارية. (الدجاني، 1998: 46)

و يؤكد القانون الأساسي الفلسطيني مبدأ فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، حيث ينص في المادة الثانية على أن "الشعب مصدر السلطات، ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي".

مع التأكيد أن الفصل بين السلطات الثلاث في السلطة الفلسطينية، وفقاً لأحكام القانون الأساسي، هو فصل مرن ونسبي وليس فصلاً جامداً. (أبودية، حرب، 2006: 3)

إلا أن الواقع العملي قد يفرض أن تتداخل أعمال بعض السلطات ببعضها البعض، كأن تسند أعمال السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، كأصدار التشريعات في غير زمن انعقاد البرلمان، أو كأصدار لوائح الضرورة، أو أن تقوم السلطة التشريعية مقام السلطة التنفيذية كمراجعة ميزانية الدولة من إيرادات ومصروفات، وعليه فإن الطبيعة الدستورية السياسية للرقابة البرلمانية، أنها تنطلق من السياسات والبرامج الحكومية، التي يصوت ويصادق عليها البرلمان كميّار للرقابة البرلمانية، حيث تحرص هذه الرقابة على مدى مطابقة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الحكومة والإدارة العامة مع هذه السياسات والبرامج. (سلام، مرجع سابق: 19)

الفرع الثاني: نطاق عملية الرقابة البرلمانية:

يحرص مبدأ فصل السلطات على ألا تتدخل سلطة في عمل سلطة أخرى، إلا أنه لم يحدد نطاق رقابة البرلمان تحديداً دقيقاً، حيث يلاحظ الاتساع في مجالها لصالح البرلمان. (طه، المرجع السابق: 125)

ومن مظاهر إتساع مجالات الرقابة البرلمانية، هي أنها ليست مقصورة على أعمال السلطة التنفيذية، وإنما تمتد أيضاً إلى مراقبة أعضائها، فأى تصرفات لأركان السلطة التنفيذية سواء كان رسمية أو غير رسمية يتم الرقابة عليها، طالما كان لها تأثير على المصلحة العامة. (عارف، 1945: 309)

كما أن الرقابة البرلمانية لا تقتصر على أعمال السلطة التنفيذية على ما تتخذه الأخيرة بصفتها الحكومية، وإنما تمتد لما تصدرها السلطة التنفيذية من أعمال إدارية داخلية، كما أن أعمال الحكومة أو أعمال السيادة تخضع لها كخضوع الأعمال الإدارية، إذ تتحقق فيها مناط هذه الرقابة، وهو انعقاد الاختصاص بها للسلطة التنفيذية. (أبيونس، مرجع سابق: 19)

وهناك من ذهب إلى أنه لا يجوز لأعضاء البرلمان مد رقابتهم إلى السياسة الخارجية للدولة، على أساس أنها تعكس العلاقة بالدول الأخرى، وأنها تعد من أعمال السيادة، كما أن طابعها السري قد يتعارض من أن تكون مجالاً للرقابة، لا سيما إن كانت وسيلة الرقابة هي الأسئلة المكتوبة التي يعد نشر الإجابة عنها بالجريدة الرسمية من مقتضيات ممارستها.

ولكن من يرى أن هذا الرأي لا يمكن قبوله، لأنه من جهة يخالف ما استقرت عليه التقاليد البرلمانية، فالتذرع بأن في التعرض لتلك الأعمال ما يفضي إلى الكشف عن سريتها هو أمر مردود عليه، لأن السرية لا يمكن أن تمثل عائقاً يحول دون أن يبسط النواب رقابتهم على

تلك الأعمال، لاسيما إن كان من المقدر الحفاظ على سريتها دون إخلال بحقهم الدستوري في الرقابة، ولعل من سبل ذلك عدم نشر الإجابة الحكومية عن الأسئلة المتعلقة بالمسائل السرية بالجريدة الرسمية، مما يكون مفاده اقتصار العلم بها على أعضاء البرلمان وحدهم، كما أنه ليس هناك ما يمنع البرلمان من عقد جلسة سرية لمناقشة هذه الأعمال، وهذا أمر تقره الدساتير ولا تحظره، هذه الميزة تختص بها الرقابة البرلمانية، على خلاف ما هي عليه الرقابة القضائية، التي تقتصر على أعمال الإدارة فحسب، دون أن تمتد إلى أعمال السيادة. (قطيش، 2005: 415)

ومن مظاهر اتساع الرقابة البرلمانية أيضاً، هو أن هذه الرقابة لا يشترط لممارستها أن تكون أعمال السلطة التنفيذية التي تمارس عليها تامة أو منجزة، فلا يلزم أن تكون قد خرجت من طور الإعداد والتحضير إلى نطاق التنفيذ، فهي تمارس أيضاً على الأعمال التحضيرية، بل حتى على ما تنوي الحكومة إتخاذه، أو حتى مجرد التصريحات التي يدلي بها أعضاء الحكومة، وإن لم تأخذ شكلاً نهائياً. (سلام، مرجع سابق: 10)

إضافة إلى ذلك، فإن الرقابة البرلمانية تشمل مشروعية الأعمال الإدارية وملائمتها معاً، فلا تقتصر على الاستيثاق من مطابقة العمل الحكومي أو الإداري للقواعد القانونية المنظمة له، وإنما تتجاوزه إلى البحث في مدى ملائمته مع الواقع والظروف المعاصرة له، لكن الرقابة القضائية تقتصر على مشروعية الأعمال الإدارية ولا تمتد إلى ملائمتها. (طه، المرجع السابق: 426 425)

وفيما يختص بضيق أثر الرقابة البرلمانية، فكل ما يترتب على رقابة البرلمان من أثر لا يعدو أن يكون إثارة المسؤولية السياسية للوزير أو الحكومة، فلا يملك البرلمان أكثر من ذلك، حيث يقف مبدأ الفصل بين السلطات حائلاً دون الاعتراف له بأكثر من ذلك، فلا يجوز له مثلاً أن يصدر أوامر إلى الحكومة أياً كان مضمونها أو هدفها، كما لا يمكنه أن يلغي قراراً أصدرته الإدارة أو يعدله أو يوقف تنفيذه مهما كانت درجة جسامة مخالفته للمشروعية، لكن يكون له أن يخفف من تلك الآثار من خلال سن تشريع بهذا الشأن أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي للبرلمان على الإدارة حتى لا يتعرض الوزير للمساءلة. (أبوينس، مرجع سابق: 21)

ويرى الباحث، أن الفصل المتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ظل الانقسام السياسي الحالي غير متوفر، بل هناك تناغم واضح بين السلطتين كون الحكومة والبرلمان من ذات الحزب، وهذا يؤثر سلبياً على إيجاد رقابة برلمانية فاعلة.

المطلب الثالث: أدوات الرقابة البرلمانية:

تعتبر الرقابة البرلمانية وظيفة أساسية بحكم الدستور والقانون، ولقد تضمن القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي العديد من الأدوات الرقابية، التي تساعد أعضاء المجلس على أداء هذه المهمة على أكمل وجه، ولقد فسر النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني آلية استخدام هذه الأدوات، وسيوضح الباحث في هذا المطلب الأدوات المنصوص عليها في التشريعات سارية المفعول، كالسؤال البرلماني، والاستجواب، ولجان تقصي الحقائق، والرقابة على الموازنة العامة، والشكاوى، بالإضافة لاستخدام المجلس مجموعة من الأدوات الرقابية الغير منصوص عليها في التشريعات السارية كالزيارات الميدانية وجلسات الاستماع.

و يمكن تحديد هذه الأدوات الرقابية على النحو التالي:

الفرع الأول: الأدوات المنصوص عليها في التشريعات سارية المفعول:

نظم المشرع الفلسطيني الأدوات الرقابية التي يستطيع من خلالها أعضاء المجلس التشريعي ولجانه المختلفة من ممارسة الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

أولاً: السؤال البرلماني:

هناك أكثر من تعريف للسؤال البرلماني، فقد عرفه المشرع المصري على أنه، تمكين أعضاء البرلمان من الإستفسار عن الأمور التي يجهلونها وهو يمثل علاقة مباشرة بين السائل والمسؤول. (الطماوي، 1996: 455)

كما أن البعض عرفه بأنه الاستيضاح عن قضية معينة يوجهه أحد النواب إلى الوزير أو الحكومة. (طربوش، 1995: 370)

ولقد عرفه النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني في المادة (114) على أن "السؤال هو استفتاء العضو من رئيس الوزراء أو الوزراء، عن أمرٍ يجهله في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم، أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمرٍ من الأمور.

أما النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، فقد عرفه بأنه استفسار واستيضاح في مسألة معينة وصل علمها لعضو المجلس التشريعي، حيث يطلب ايضاحات بشأنها من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء، للتحقق من حصولها والوقوف على ما تعتزم الحكومة أو أحد وزرائها القيام به في أمر من الأمور.

ويرى الباحث، أن السؤال البرلماني هو وسيلة رقابية يستخدمها النائب للوصول لحقيقة أمر وصل إليه بعض المعلومات عنه، ولكنه يجهل كل أبعاده، ويكون ذلك من الوزير المختص مباشرة.

ووفقاً للنظام البرلماني، فإن كل عضو في البرلمان مخول بحق الإستفسار من وزير أو أكثر عن أمر معين، وهذا ما يطلق عليه حق السؤال، والسؤال قصر على النائب السائل والوزير المسؤول الذي عليه أن يرد بنفسه على السؤال، ولا يسمح بإثارة مناقشة في المجلس. (المصالحة، 2000: 39)

والسؤال كأداة للرقابة البرلمانية يتمتع بالبساطة، فالآثار المترتبة عليه ليست خطيرة، فهو مجرد إستفهام عن شأن من الشؤون التي لا يعلمها العضو للوصول لحقيقة الأمر (بطيخ، مصدر سابق: 362)، وبالتالي قد يقتنع العضو بإجابة الوزير، ويكتفي بما قدمه من معلومات حول المسألة المطروحة وينتهي الأمر، وقد يكتنف إجابة الوزير بعض الغموض فيحق للعضو السائل طلب التوضيح، وللوزير أن يرد بإيجاز ولمرة واحدة وينتهي الأمر. (اللواء، 2010: 2)

وقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (56) في الفقرة الثالثة على حق كل عضو من أعضاء المجلس بتوجيه الأسئلة للحكومة أو إلى أحد الوزراء أو من في حكمهم، كما حدد النظام الداخلي للمجلس التشريعي شروط تقديم السؤال وإجراءاته وآلية الرد عليه بموجب المواد (75، 76، 77، 78). (أربع سنوات من العطاء، 2014: 9)

وقد أعتد المجلس التشريعي خلال مسيرة عمله على إستخدام الأسئلة للوزراء كوسيلة للرقابة ومحاسبة الحكومة عن أعمالها وقد استخدم أعضاء المجلس التشريعي الحالي هذه الوسيلة بشكل ضعيف، حيث بلغ عددها من أبريل 2006 حتى بداية الانقسام السياسي سنة 2007/6/14 إلى (9) أسئلة فقط، فيما وصل عدد الأسئلة بعد الانقسام حتى مارس 2014 (32) سؤال، بما مجموعه (41) سؤال. (أربع سنوات من العطاء، ج1: 91) (أربع سنوات من العطاء، ج2: 34)

ومن أهم القضايا التي دفعت النواب إلى توجيه السؤال للوزراء ما يتعلق بتلاعب التجار بأسعار السلع التموينية، وظاهرة الإحتكار، وأثر الحصار على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضع الإنتاج الزراعي في قطاع غزة، خدمات الاتصالات والمعلومات التكنولوجية، تجاوزات الأجهزة الأمنية، إضراب المعلمين، وقضية الروبي والكردي، وأزمة الكهرباء، ومعايير اختيار الطلاب المرشحين لتونس، وغيرها. (أربع سنوات من العطاء، ج1: 92 93) (أربع سنوات من العطاء، ج2: 34 35)

ويلاحظ الباحث، أن الأسئلة البرلمانية ذات أهمية كبيرة، فهي تتيح فرض الرقابة على النشاط الحكومي في المجالات التي قُدم السؤال عنها، كما قد تكون وسيلة تمهيدية لإجراء إصلاحات تشريعية في بعض أركان البناء القانوني للدولة، عندما تكشف الإجابات الوزارية عن وجود نقص أو خلل بها، وهو يوفر قنوات اتصال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يتيسر من خلاله الحصول على معلومات من الصعب الحصول عليها بغير هذا الطريق، ومع ذلك كان استخدامها ضعيف جداً، رغم العدد الكبير للشكاوى المقدمة للمجلس التشريعي ومكاتب النواب.

ثانياً: الاستجواب:

تعددت التعريفات للاستجواب، فمنهم من عرفه على أنه استفسار ينطوي على اتهام، يتقدم به النائب إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه، أو الوزراء أو نوابهم، بقصد محاسبته وتوجيه النقد إليه. (الحلو، 1997: 350)

وقد اختصر البعض بأنه اتهام للوزير الموجه إليه الاستجواب. (فكري، 2003: 450)

كما تم تعريفه بأنه سؤال مغلظ، يهدف إلى كشف سلامة تصرف الوزير في موضوع مساءلته. (المقاطع، 2002: 11)

ويرى الباحث، أن الاستجواب أداة خطيرة، وتتطلي على اتهام للوزير المستجوب، قد يترتب على نتائجه سحب الثقة من الوزير.

ويعد الاستجواب من أخطر وأهم الوسائل الرقابية للمجلس التشريعي، سواء في موضوعه أو من حيث الأثر المترتب على استخدامه، إذ يؤدي إلى مناقشات حقيقية تنتهي بقرار يصدره المجلس.

فالغرض من الاستجواب هام جداً، فأهميته تنبع من كونه يمثل مساءلة ومحاسبة للحكومة عن أخطاء ارتكبتها، فإذا ما ثبت صحة هذه الأخطاء يتم سحب الثقة عن الحكومة أو عن أحد أعضائها، فهو يحمل في طياته معنى الاتهام والمحاسبة للحكومة أو أحد وزرائها بأمر

يتعلق بأدائها، ولكن سحب الثقة ليست النتيجة الوحيدة المترتبة على الاستجواب، فالاستجواب يترتب عليه أحد الأمور الثلاث الآتية:

1- قد يظهر من المناقشة أن الحكومة قد قامت بواجبها على أكمل وجه مما يستوجب شكرها بدلاً من لومها.

2- قد يتبين من المناقشة أن الحكومة لم تخطئ أو أن خطأها بسيط يمكن التجاوز عنه.

3- قد ينتج عن المناقشة قرار بإدانة الحكومة أو بعض أعضائها أو أحدهم، وهنا سواء كانت الحكومة أهلاً للثقة أم لم تكن، فالاستجواب ينتهي إلى سحب الثقة من الوزارة أو الوزير الذي يتعلق به قرار سحب الثقة. (الصوص، 2007: 48)

ولكون الاستجواب وسيلة خطيرة، نجد أن القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي قد أحاطاه بالعديد من القيود والإجراءات والشروط والضمانات، وذلك بموجب أحكام المادة (56) من القانون الأساسي، والمادة (75، 80) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

ويلاحظ الباحث أن هذه الأداة على أهميتها، لم يستخدمها المجلس التشريعي الحالي إلا مرة واحدة فقط، وكانت قبل الانقسام الفلسطيني، وهي لوزير الداخلية والأمن الوطني نصر يوسف، حول عمل الأجهزة الأمنية واقتحام سجن أريحا، أما ما بعد الانقسام لم يتم العمل بهذه الأداة، على الرغم من كثرة الشكاوى المقدمة للمجلس ولجانته، وهذا يعد تقصير واضح في الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، ويرى الباحث أن الانقسام التي كانت أحد إفرازاته حكم الحزب الواحد، هو السبب وراء عدم استخدام هذه الأداة.

ثالثاً: سحب الثقة من الحكومة:

تعد أداة حجب الثقة من أهم وأخطر أدوات الرقابة البرلمانية، وهي نتيجة مباشرة للاستجواب، حيث ربط النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني حجب الثقة بالاستجواب وكشروط لازم له، مع مراعاة ما ينص عليه القانون الأساسي بهذا الشأن، وهي تعبر عن تقصير واضح في أداء الحكومة أو أحد وزرائها في تنفيذ خطة وسياسة الحكومة، والتي نالت ثقة المجلس التشريعي لتنفيذها. (مجدلاني، 2004: 14)

وهذا ما أكدته المادة (77) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في البند "1" التي نصت على: "يجوز لعشرة أعضاء من المجلس التشريعي التقدم بطلب إلى رئيس المجلس لعقد جلسة خاصة لطرح الثقة بالحكومة أو بأحد الوزراء بعد استجوابه".

والمادة (4/80) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي نصت على: "يشرح المستجوب موضوع استجوابه، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة، وللمستجوب بعد ذلك إذا لم يقتنع أن يبين أسباب عدم إقتناعه، وله ولغيره من الأعضاء أن يطرحوا مسألة حجب الثقة عن الوزراء أو أحدهم، مع مراعاة ما ينص عليه القانون الأساسي بهذا الشأن".

كما أنه حسب المادة (5/80) من النظام الداخلي للمجلس "يجوز لمقدم الاستجواب سحبه واسترداده، فلا ينظر فيه إلا إذا طلب ذلك خمسة أعضاء أو أكثر من أعضاء المجلس".

ويرى الباحث أنه من الغرابة بمكان، كيف للمجلس التشريعي الفلسطيني الحالي منذ انتخابه (قبل الانقسام أو بعده) لم يسحب الثقة من أي من الوزراء، بل الأشد غرابة، أن المجلس لم يتم طرح موضوع سحب الثقة لأي حكومة أو وزير على جدول أعماله خلال هذه الفترة، وبالتأكيد أن غياب التعددية السياسية داخل المجلس التشريعي وراء غياب استخدام هذه الأداة.

رابعاً: لجان تقصي الحقائق (التحقيق البرلماني):

لجان تقصي الحقائق هي مصطلح يطلق على اللجان التي يتم تشكيلها من قبل البرلمان، بهدف الوصول للحقيقة في موضوع معين، وتأخذ الرقابة البرلمانية هنا مظهراً جماعياً أكثر عمقاً من الاستجواب، إذ إن الاستجواب قد يمتد يوماً أو يومين، جلسة أو جلستين، غير أن عمل هذه اللجان قد يمتد أكثر من شهر أو شهرين، بل يمتد إلى ستة شهور في بعض البلاد. (سلام، 1983: 119)

حيث تكمن أهمية وخطورة هذه اللجان في أنها تمثل آلية للإطلاع على خفايا الأمور فيما يتعلق بعمل الحكومة حيث تُمنح سلطات وصلاحيات واسعة كي تستطيع الوقوف على عيوب الجهاز الحكومي والإداري.

ويلجأ المجلس التشريعي إلى تشكيل لجان لتقصي الحقائق من عدد من أعضاء المجلس، وذلك إذا أراد المجلس الوقوف بنفسه على حقيقة معينة، أو الكشف عن مخالفات سياسية، أو

الكشف عن كافة العناصر المادية والمعنوية في مسألة أو قضية ذات مصلحة عامة، حيث لا يكتفي بالمعلومات التي يذكرها الوزراء أو بما يضعونه من حقائق، بل يقوم المجلس بجمع المعلومات الدقيقة بنفسه، أو بواسطة لجانها، وفيه أن يستدعي أي من الموظفين وغيرهم ممن يرى لزوم استدعائهم للوصول إلى الحقيقة، والتي على ضوءها يمكن أن يحدد موقفه. (اللواء، مصدر سابق: 4)

و تعد لجان تقصي الحقائق من أهم أنواع اللجان الخاصة ، ويأتي تشكيلها كوسيلة من وسائل ممارسة المجلس التشريعي لاختصاصه الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية، وتقدم نتائج عملها للمجلس على شكل تقرير، وفقا لنص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (58) ، والمادة (48) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

وقد شكل المجلس التشريعي الفلسطيني 5 لجان تقصي حقائق فقط خلال فترة عمله من 2006 حتى 2014 وكلها في الفترة التي سبقت الانقسام إلا واحدة فقط بعده، ويرى الباحث أن هذا العدد قليل جداً، رغم التجاوزات والمخالفات الكثيرة التي تستوجب ذلك، وهذه اللجان هي:

1- لجنة تقصي حقائق في أحداث اقتحام سجن أريحا: تم تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية وفقا لقرار المجلس رقم (1019/2/1) تضم ممثلين عن القوائم البرلمانية في المجلس التشريعي وحددت مهامها بالآتي:

أولاً: تحديد أطراف وجوانب المسؤولية والوقائع المتعلقة باقتحام سجن أريحا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي واختطاف النائب أحمد سعادات و اللواء فؤاد الشوبكي، وباقي المعتقلين السياسيين.

ثانياً: تقديم تقرير للمجلس بنتائج عملها في مدة أقصاها عشرة أيام من تشكيلها، وقد قدمت اللجنة تقريرها في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 3/5/2006. (حرب، 2004: 42)

2- لجنة تقصي حقائق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها محافظات الضفة والقطاع في أيام 12 و 13/6/2006 بموجب قرار المجلس رقم (1047/7/1) حول اقتحام مبنى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء واختطاف النائب خليل الربيعي على أيدي مسلحين، لكن اللجنة لم تقدم تقريرها. (حرب، مصدر سابق: 42)

3- لجنة تقصي حقائق بخصوص غرق قرية أم النصر بالمياه العادمة (قطاع غزة)، تولت لجنة البيئة والمصادر الطبيعية إجراء تقصي حقائق، أعدت اللجنة التقرير لكنه لم يعرض على المجلس لعدم إنعقاده في حينه. (حرب، مصدر سابق: 42)

4- لجنة تقصي حقائق في انفجار محطة وقود النبالي في رام الله، قررت هيئة رئاسة المجلس التشريعي تشكيل لجنة تقصي حقائق لتحديد المسؤولية عن انفجار محطة النبالي للمحروقات في شهر شباط 2007، أعدت اللجنة التقرير لكنه لم يعرض على المجلس لعدم إنعقاده في حينه. (حرب، مصدر سابق: 42)

5- لجنة تقصي حقائق حول إدخال السيارات من الأنفاق بموجب قرار (ع.غ.1300/4) بحيث تقدم تقريرها في مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخه وبالفعل قدمت تقريرها للمجلس في الموعد المحدد. (أربع سنوات من الحصار، ج2، 95)

خامساً: الرقابة على الموازنة العامة:

تمثل الموازنة العامة الدور الرقابي الفاعل في إثراء العمل البرلماني، وتعتبر الموازنة العامة الخطة و المحور الذي يعبر عن أعمال الدولة للسنة المالية المقبلة، فهي تتضمن السياسات التي تنوي الحكومة تبنيها في كافة المجالات، كتوطيد الأمن الداخلي وإقامة العدل، وما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يجعل من رقابتها من قبل أعضاء المجلس التشريعي أمراً لازماً وهدفاً سامياً، لأنها تحقق السيادة الشعبية والتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتحافظ على المال العام من الإسراف والتبذير والسرقة، وقد حدد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005، وقانون تنظيم الموازنة رقم (7) لسنة 1998، المرجعيات والإجراءات الواجبة لإعداد الموازنة، وآليات إعتقاد المجلس لها، وكيفية تنفيذها، والمؤسسات المنوط بها رقابة تنفيذ الموازنة، وحدود مسؤوليتها لتحقيق الشفافية، وحسن استخدام المال العام، بالإضافة إلى المساءلة السنوية للحكومة أمام المجلس التشريعي. (أربع سنوات من الحصار، ج2: 10)

ويلاحظ أن المجلس التشريعي في رقابته على الموازنة العامة يواجه بعض الإشكاليات التي ترتبط بعمل السلطة التنفيذية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. تأخر السلطة التنفيذية عن تقديم مشروع قانون الموازنة العامة السنوي للمجلس التشريعي في الموعد المحدد لها قانوناً، فهذا التأخير من شأنه إضعاف الدور الرقابي

للسلطة التشريعية حيال الموازنة العامة والسياسة المالية للسلطة الوطنية ككل، فالمدة التي تُمنح للمجلس التشريعي لدراسة المشروع بكافة جوانبه تكون غير كافية.

2. تأخر العمل بالموازنة الجديدة، والسبب في ذلك أن المجلس التشريعي قد يعترض علي مشروع قانون الموازنة العامة الجديد، أو يطلب تعديله، وقد لا تستجيب الحكومة لمطالبه في تعديل الموازنة، فيتأخر العمل بالموازنة الجديدة، ويضطر في هذه الحالة المجلس لإصدار قرار باستمرار الإنفاق بإ اعتمادات شهرية بنسبة 12/1 (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية الجديدة.

3. نقص المعلومات والبيانات التي تقدمها الحكومة من خلال مشروع قانون الموازنة العامة يضعف الدور الرقابي للمجلس عليها.

4. تأخر السلطة التنفيذية في تقديم الحساب الختامي والتقارير الربعية للمجلس التشريعي تنقص من فاعلية الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة.

5. تجاهل السلطة التنفيذية لقرارات وتوصيات المجلس التشريعي التي يقرها بشأن الموازنة العامة. (الواء، مرجع سابق: 5)

ويرى الباحث، أن متابعة المجلس لأداء الحكومة المالي مهم للغاية، ولهذا يجب أن تذلل جميع العقبات أمام رقابة فاعلة للمجلس التشريعي، و يكون ذلك بتقديم الموازنة في موعدها المحدد، وأن تعمل السلطة التنفيذية على سرعة التفاهم حول التوصيات المقررة من المجلس، حتى لا يتم التأخير في المصادقة على مشروع الموازنة العامة، بالإضافة لتوافر المعلومات و البيانات حول الأداء المالي للحكومة، عبر تحديث وزارة المالية بياناتها على موقعها الإلكتروني بشكل دوري وشهري.

سادسا: الشكاوى:

بينت المواد (100، 101، 103، 102، 104) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني أحقية كل فلسطيني بأن يرفع شكوى للمجلس فيما له صلة بالشؤون العامة، ونظمت هذه المواد آلية تقديم هذه الشكاوى، وضرورة إشعار المواطن صاحب الشكوى بما اتخذ بشأنها كتابة، ووفقاً لنص المادة (102) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي والتي أشارت إلى وجود ديوان للشكاوى في المجلس، حيث نصت على "يحيل الرئيس العرائض والشكاوى إلى ديوان الشكاوى".

و تعد الشكاوى إحدى أدوات المساءلة الفعالة على أعمال السلطة التنفيذية، فهي وسيلة هامة يتم من خلالها حماية الحقوق بشكل عام من الإنتهاك، وتعد الشكاوى والعرائض المقدمة من المواطنين إلى المجلس إحدى الأدوات الهامة التي تلقي الضوء على مكامن الخلل والانحراف في أداء السلطة التنفيذية، في مجالات لا يمكن الوصول إليها بأدوات الرقابة البرلمانية الأخرى. (حرب، مرجع سابق: 1)

بمعنى أنها تعبر عن نقص ما في أداء السلطة التنفيذية أو انتهاكات في أداء الأجهزة الأمنية، أو الوزارات أو المؤسسات العامة، كما أنها آلية هامة من الآليات التي تعزز العلاقة بين المجلس التشريعي والجمهور المنتخب له. (مجدلاوي، مرجع سابق: 17)

وقد أولى المجلس التشريعي الحالي أهمية كبيرة للشكاوى الواردة إلى لجانته، أو إلى النواب مباشرة عبر مكاتبهم على مستوى قطاع غزة، وقد ورد ما يزيد عن (3800) من الشكاوى إلى لجان المجلس التشريعي، بالإضافة إلى آلاف الشكاوى الأخرى عبر مكاتب النواب، سواء من قبل المواطنين أو المؤسسات أو النقابات، و أخذت هذه الشكاوى طابع قانوني أو حقوقي، أو ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي ومالي، وقامت اللجان الدائمة بالمجلس التشريعي ومكاتب النواب كلاً حسب اختصاصه بمتابعة حل هذه الشكاوى، سواء بإعداد مراسلات للجهات المختصة، أو المتابعة الشخصية من قبل النائب، أو بعقد جلسات استماع مع الوزراء المعنيين لإيجاد حلول لهذه الشكاوى. (أربع سنوات من الحصار، ج1: 246) (أربع سنوات من الحصار، ج2: 146)

الفرع الثاني: الأدوات التي لم تتناولها التشريعات سارية المفعول:

بالإضافة الي ما تضمنته التشريعات من أدوات رقابية أوجد العرف البرلماني أدوات أخرى للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

أولاً: الزيارات الميدانية:

تعتبر الزيارات الميدانية التي يقوم بها نواب المجلس التشريعي، من أهم وسائل الرقابة الفعالة التي تساهم في الكثير من الأحيان في الكشف عن الانحرافات والخروقات في أداء الأجهزة الحكومية، والحيلولة دون وقوعها، عبر ابداء الملاحظات أثناء وبعد هذه الزيارات، وتكمن أهمية هذه الأداة في أنها تزيد من معرفة النواب بالحالة الميدانية والعملية التي تسير

عليها أجهزة الدولة، لتكون عوناً لهم على فهم واقع هذه الأجهزة، مما يساعدهم في حل ومعالجة مشاكل الجمهور.

وقد قامت لجان المجلس التشريعي الحالي منذ 2006 حتى 2014/3 المختلفة بإجراء حوالي (310) زيارة ميدانية لمختلف المواقع، سواء السجون المركزية، أو مراكز التأهيل والإصلاح، أو المستشفيات أو البلديات والهيئات المحلية وغيرها. (أربع سنوات من الحصار، ج1، 117) (أربع سنوات من الحصار، ج2، 235)

بالإضافة لمئات الزيارات التي قام بها النواب على انفراد، أو قامت بها مكاتب النواب المنتشرة على مستوى قطاع غزة، والتي ساعدت على حل الكثير من شكاوى المواطنين، و الكشف عن العديد من المعوقات والانحرافات في عمل وأداء هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ثانياً: جلسات الاستماع:

تعتبر جلسات الإستماع وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية التي لم تتناولها التشريعات سارية المفعول، حيث لم يتضمن القانون الأساسي الفلسطيني أو النظام الداخلي للمجلس التشريعي أي نص بشأن هذه الوسيلة الرقابية، وإنما استحدثت بما يسمى العرف البرلماني.

ونجد أنها شبيهة بالاستجواب البرلماني، وإن كانت النتائج المترتبة عليها مغايرة للنتائج المترتبة على الاستجواب، حيث تقوم على أساس عقد جلسة لمناقشة أحد الوزراء أو من في حكمهم بشأن موضوع عام، يتم طرحه للمناقشة وتبادل المعلومات والأفكار والآراء، للوصول إلى حل مشترك ومناسب للمشكلة، وما يميز هذه الوسيلة في الرقابة هو تنوع خلفيات المشاركين، سواء من حيث أعضاء المجلس التشريعي أو أعضاء السلطة التنفيذية أو الخبراء. (أبو دية ، 2004: 68)

و تقوم اللجان البرلمانية حسب اختصاص كلاً منها على عقد مثل هذه الجلسات وبحضور الوزير المختص أو من في حكمه، ل طرح مشكلة معينة ومناقشتها للوصول إلى حل مناسب لعلاجها، حيث عقدت اللجان المختلفة منذ بداية عمل المجلس حتى مارس 2014 ما مجموعه (437) جلسة استماع للوزراء والمسؤولين والهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم، وكان عدد جلسات الاستماع ما قبل الانقسام (12) جلسة، و(425) في الفترة التي

تلت الانقسام، جرى من خلالها بحث العديد من القضايا والأمور التي تهم جمهور المواطنين، وسنتطرق إلى بعض الأمثلة لجلسات الاستماع وهي على النحو التالي:

- 1- عقدت اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2010/5/3 جلسة استماع لوزير المواصلات د. أسامة العيسوي، وتم بحث موضوع الدرجات النارية والحوادث الناتجة عنها، وخطة الوزارة لمواجهتها.
- 2- عقدت لجنة الأمن والداخلية بتاريخ 2010/10/13 جلسة استماع لوزير الداخلية أ. فتحي حماد وبحضور قادة الأجهزة الأمنية، للاطلاع على سير عمل الأجهزة الأمنية وخطة الوزارة لتطوير كوادرها، ومدى التزام هذه الأجهزة بالقانون ونشر الأمن والأمان للوطن والمواطن.
- 3- عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لوزير التعليم حول عدد من القضايا التي تتعلق بالمسيرة التعليمية وذلك بتاريخ 2011/1/23. (أربع سنوات من الحصار، ج1: 239) (أربع سنوات من الحصار، ج2: 132 133)

ويرى الباحث أن جلسات الاستماع تم استخدامها بشكل كبير، ولكنها جاءت كبديل لبعض الأدوات البرلمانية الأخرى كالسؤال، وسبب ذلك يعود إلى أن واقع الانقسام يستلزم أن تكون هناك بعض السرية في ممارسة الرقابة، تجنباً لاستخدام الطرف الآخر للانقسام هذه المعلومات استخدام يضر بالمصلحة العامة، لذلك فضل أعضاء المجلس التشريعي معالجة بعض القضايا من خلال جلسات الاستماع حفاظاً على السرية، وتصحيح بعض الانحرافات التي تشوب أعمال السلطة التنفيذية، وهذا التصرف ينسجم وأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، حيث أن طبيعة جلسات اللجان سرية، والهدف في النهاية هو تحقيق النتيجة بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة لتحقيق هذه النتيجة.

المبحث الثالث: الانقسام السياسي الفلسطيني وآثاره:

تمهيد:

تعرضت مؤسسات السلطة الفلسطينية في 14/6/2007 لانقسام سياسي حاد، هذا الانقسام كانت له توابع عديدة على كافة الصعد، اقتصادي واجتماعي وسياسي(حكومي، برلماني)، ومنها ما هو داخلي ومنها ما هو وخارجي.

وأضحت مؤسسات السلطة منقسمة على نفسها، طرف في الضفة الغربية، وآخر في قطاع غزة، وأصبح لدى الشعب الفلسطيني حكومتين، حكومة في الضفة وأخرى في غزة، وقوائم برلمانية تعمل في الضفة، ومجلس تشريعي في قطاع غزة يؤدي دوراً تشريعياً وآخر رقابياً، ولكن مكان تطبيقهما فقط في قطاع غزة، لكن مع غياب كل الكتل والقوائم البرلمانية عن جلساته ما عدا كتلة التغيير والإصلاح.

وبعد أن تناولت الدراسة في المبحث الثاني الرقابة البرلمانية، من حيث أهميتها وأهدافها، ومبدأ الفصل بين السلطات ونطاق عملية الرقابة البرلمانية، نتناول في هذا المبحث الانقسام السياسي الفلسطيني وأثره على الحياة السياسية بصفة عامة والرقابة البرلمانية على وجه الخصوص وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: مفهوم الانقسام السياسي وأسبابه.

المطلب الثاني: الآثار السياسية للانقسام.

المطلب الثالث: أثر الانقسام على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي.

المطلب الأول: مفهوم الانقسام وأسبابه:

شهد الشعب الفلسطيني لأول مرة في تاريخه حادثة من أكبر الأحداث خطورة، وهو الانقسام السياسي الفلسطيني، والذي حصل نتيجة لعدم إقرار السلطة الحاكمة في حينه بنتائج الانتخابات، والنقل السلس للسلطة، وقبل الحديث عن أسباب هذا الانقسام، سوف نتحدث عن ماهية هذا الانقسام، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم الانقسام:

الانقسام، مصطلح جديد أضيف إلى مصطلحات قاموس القضية الفلسطينية، وهو ليس وليد اللحظة كما يعتقد البعض، بل له جذور تاريخية، بدأت واضحة منذ أحداث أيلول (1970)، وحرب لبنان (1982) والخروج من بيروت، إلى مجازر صبرا وشاتيلا، وكان أكثر وضوحاً بين حركتي حماس وفتح في الانتفاضة الأولى عام 1987، ثم جاءت اتفاقية أوسلو وما أحدثته من شرخ عميق داخل الشعب الفلسطيني، وما نتج عنها من فساد وفوضى، وتسلط وتجبر من السلطة وقياداتها، وتباعد وتشاحن، وملاحقة رجالات المقاومة الفلسطينية، واعتقالهم بحجة حماية المشروع الوطني، إلى أن وصلنا إلى الاقتتال المسلح، والذي أدى إلى سقوط العشرات ما بين قتلى وجرحى، وذلك بعد فوز حركة حماس، وعدم تقبل حركة فتح لنتائج الانتخابات عام 2006. (أبراش، 2015: 21)

هذا سيأخذنا إلى مفهوم الانقسام الفلسطيني الذي حدث في 14/6/2007.

حيث عرفه البعض بأنه "حادثة الاقتتال الداخلي بين حركة فتح والأجهزة الأمنية من جهة وحركة حماس والقوة التنفيذية وكتائب القسام من جهة أخرى، والتي نتج عنها سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية". (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2012: 4)

ويرى الباحث، أن مفهوم الانقسام السياسي الفلسطيني هو الانفصال الذي حدث في العام (2007) داخل المجتمع الفلسطيني على كافة الصعد (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، نتيجة عدم تقبل حركة فتح وقيادات نافذة فيها لنتائج انتخابات 2006، والتي بدورها حرّضت على الحكومة الشرعية، وحاولت سلب صلاحياتها لعدم تمكينها من الحكم، والذي أدى إلى اشتباكات مسلحة حسمت بسيطرة الحكومة الشرعية على قطاع غزة.

الفرع الثاني: أسباب الانقسام:

تعددت أسباب الانقسام، فلم يتمكن الطرفان (حماس وفتح) تاريخياً من التوصل إلى اتفاق، سواء في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، أو في عصر الانتفاضة الأولى، أما بداية عهد السلطة فقد شهد بعض الحوارات، و لكن عندما تمكنت السلطة من إحكام قبضتها الأمنية على الأمور آثرت التعامل مع حركة حماس من خلال الأجهزة الأمنية، إلى أن جاءت انتفاضة الأقصى فتغيرت الأحوال، وبعد حوارات كثيرة توصل الطرفان (ومعهم كل الفصائل الفلسطينية) إلى اتفاق القاهرة في مارس 2005، وقد نص الاتفاق على إجراء انتخابات بلدية وتشريعية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإصلاح السلطة، لكي يصبح الشعب الفلسطيني أكثر قدرة على مواجهة التحديات. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2005: 4)

ورغم بعض التعثرات في تطبيق هذه الاتفاقية؛ بدا وكأن الإتجاه العام لتطورات الواقع الفلسطيني في العام 2005 هو التوجه نحو الشراكة السياسية، لكن ما أن ظهرت نتائج الانتخابات التشريعية حتى بدأ المشهد يختلف وبحدة عالية، وعاد الصراع من جديد، بينما تخلل فترات الصراع جولات من الحوار هنا و هناك، إلى أن حدث الانقسام الفلسطيني في العام 2007. (التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، 2008: 13) (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2006: 23)

ويمكن أن نلخص أسباب هذا الانقسام في النقاط التالية:

1- هناك جذور تاريخية للانقسام، فهناك عدة قضايا كان التباين بين الحركتين (فتح، حماس) عليها شاسع، أول هذه القضايا، هي الانقسام حول مفهوم الدولة الفلسطينية (حدودها، شكلها، علاقاتها الإقليمية والدولية ومستقبلها)، وثانيها، الجدل حول مكانة وتمثيل النظام السياسي الفلسطيني (منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية)، وثالثها، الموقف من اتفاقات التسوية السياسية التي وقعت منظمة التحرير مع الاحتلال الاسرائيلي بدءاً باتفاق أوسلو في 13 أيلول 1993، وصولاً إلى الاتفاقات التي وقعت عقب تأسيس السلطة الفلسطينية. (ست سنوات على الانقسام، 2013: 13)

2- النظام السياسي الفلسطيني الذي يتمحور حول السلطة أضيق من أن يتسع لكل ألوان الطيف الفلسطيني، إنه مصمم على مقياس القوى المرتبطة بعملية التسوية، (الجزيرة نت، غزة بين التباكي وحركة التاريخ، 2007/07/10)، وترتب على ذلك رفض هذه النخبة نتائج هذه الإنتخابات، فجاء الاعتراض عليها بطرق غير مباشرة، عن طريق تغيير القوانين في

المجلس التشريعي قبل أن يبدأ المجلس الجديد عمله وذلك خلال جلسة عقدها المجلس السابق بتاريخ 13-2-2006. (بحيص، سعد، 2008، 13).

3- رفض الفصائل المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس، رغم أن حماس وفتح وكل الفصائل ذهبوا إلى الإنتخابات استناداً إلى إتفاق القاهرة، والذي تعهد الجميع بموجبه على التعاون في إجراء الإصلاح، وتقوية النظام السياسي الفلسطيني حتى يصبح قادراً على مواجهة التحديات التي يفرضها الإحتلال. (الشيخ خليل، 2008: 54)

4- عدم تسليم حركة فتح بنتائج الإنتخابات التشريعية للعام 2006م، وبدأت توحد جهودها وتلم شملها وتستدرك ما أصابها، لتواجه فوز حماس واستحقاقاته ببرنامج يرتكز على العمل على العودة للسلطة. (ضراغمة، 2008: 2)

5- حماس أخطأت في التحليل، عندما اعتبرت غزة محررة في أعقاب خروج قوات الإحتلال ومستوطنيه من داخل قطاع غزة في صيف 2005م، وهذا جعلها تُصدق أن هنالك امكانية لتأسيس كيان له شئ من العلاقات المستقلة والمستقرة مع العمق العربي عبر معبر رفح، وبالتالي شاركت في الانتخابات بثقل كبير سمح لها أن تأخذ الأغلبية، وأخطأت في التحليل مرة أخرى عندما شكلت وحدها حكومة بمشاركة وقيادة رموزها، وأخطأت في التحليل كذلك عندما أصرت على البقاء في السلطة خلال حكومة الوحدة الوطنية معتقدة أن الحصار سيقفك. (الشيخ خليل، مصدر سابق: 54)

6- الحصار الذي فرض على الحكومة العاشرة وعدم توفر الرواتب، فتحركت لجمع التبرعات، ولكنها وجدت أن البنوك ترفض تحويل الأموال لقطاع غزة أو الضفة الغربية، فعملت على إدخال الأموال عبر الشنط وربما عبر وسائل أخرى، هذا ما أكده د. محمد الفراء وزير الأشغال والحكم المحلي الأسبق في مقابلة أجراها الباحث معه، حيث أضاف رغم محاولة الحكومة العاشرة كسر الحصار المالي بشتى الطرق، لم تحل الأزمة لأن الأزمة في الأساس مفتعلة والقصد من ورائها تشويه حركة حماس واسقاط حكمها. (الفراء، 2015/11/24)

7- تعرضت حركة حماس لعملية ابتزاز منذ فوزها في الانتخابات، في محاولة لجرها أو تقريبها من البرنامج السياسي لحركة فتح، مروراً بحوارات تشكيل الحكومة العاشرة، وصولاً لوثيقة الأسرى للحوار الوطني، هذا ما ذكره د. أحمد بحر في مقابلة أجراها الباحث معه، حيث أضاف رغم هذا الابتزاز إلا أن حركة حماس كانت دائماً تمتد يدها للوفاق الفلسطيني الفلسطيني، إلى أن وصلنا لاتفاق مكة، ولكنهم لم يلتزموا به ونقضوه، وتلت هذا الاتفاق أحداث مؤسفة أوصلتنا للانقسام. (بحر، 2015/11/30)

- 8- شروط الرباعية الدولية، والتي هي بالأساس إسرائيلية، بشأن الإعراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة بينها وبين السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الالتزام بالحفاظ على أمن إسرائيل، ونبذ الإرهاب(المقاومة)، بالإضافة لقيام الدول المانحة بربط تقديم مساعداتها للسلطة في ضوء التزام الحكومة الفلسطينية بهذه الشروط. (صافي، 2008: 106)
- 9- استمرار خطط دايتون التي استهدفت تسليح قوات حرس الرئاسة الفلسطينية وتدريبها، بهدف إعددهم لمواجهة محتملة مع حماس في قطاع غزة، وكان يجري أيضا الحديث عن تجهيز 15 ألف فرد من رجال الأمن يتبعون عباس ويدينون بالولاء لمحمد دحلان، بحيث تتمكن من تحقيق النتيجة المرجوة في ردع حماس ، وتعطي عباس القدرة على إتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية المطلوبة مثل حل الحكومة التي تقودها حماس وإنشاء حكومة طوارئ. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، 2007: 43)
- 10- تمسك حركة حماس بخطاب وبرنامج سياسي، يمثل بالنسبة لها هويتها، لا يتقاطع إلا جزئياً مع برنامج السلطة، وما تمثله من توجهات إزاء الحالة الداخلية، والصراع مع الاحتلال، وفضاء علاقاتها الإقليمية والدولية. (الحركات الاسلامية وأسس الشراكة، 2014: 54)

هذه الأسباب وغيرها كانت خلف الانقسام، والذي قالت حماس حينها أنها لم تكن تنوي الوصول للسيطرة على قطاع غزة، وأن نيتها فقط السيطرة على المربع الأمني ومقر الرئاسة، الذي كان خلف قتل شبابها، ووراء التحريض على الحكومة الشرعية، والتي طالما دعت حركة فتح للجم هذه الفئة والتي تعمل لأجندات خارجية، لكن دون جدوى، إلا أن الأمور تدرجت على غير رغبة منها، بسبب انسحاب الأجهزة الأمنية من مقراتها، وخوفاً من أن يتم نهب هذه المقرات وأن تبقى عرضة للسرقة، اضطرت حماس للسيطرة عليها.(الشرق الأوسط، 2007/6/14)

ويرى الباحث أن السبب الرئيس للانقسام، هو عدم التسليم بنتائج الانتخابات التشريعية 2006 من قبل حركة فتح، فقد جاء انتصار حركة حماس صادماً للجميع بما فيهم حركة حماس نفسها، ولا بد من إعادة اللحمة للنسيج الفلسطيني ككل، على أسس سليمة وعادلة، ودون إجحاف طرف على آخر، وطي صفحة الماضي على أسس وطنية.

المطلب الثاني: الآثار السياسية للانقسام:

أثر الانقسام على الحياة السياسية بأكملها، فكان الانقسام في كل شيء، فما أن حدث الانقسام، حتى أصبح لدى الشعب الفلسطيني حكومتان واحدة في الضفة الغربية وثانية في قطاع غزة، وقوائم برلمانية تعمل في الضفة ومجلس تشريعي ينعقد بكتلة برلمانية واحدة في قطاع غزة، وهذا يقودنا الي التعرف أكثر على الآثار الناتجة عن الانقسام وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: ازدواجية الأداء الحكومي:

بعد أن وقعتا حركتا فتح وحماس على اتفاق مكة، تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الأستاذ إسماعيل هنية، والتي تم عرض تشكيلها وبرنامجه السياسي على المجلس التشريعي، والتي منحت الثقة بأغلبية 83 نائباً صوتوا لصالح الحكومة من بين 89 نائباً كانوا حاضرين في الجلسة، وحول برنامج الحكومة السياسي أشار رئيس الوزراء إسماعيل هنية أن حكومته ستعمل على إقامة دولة في حدود 1967 وعاصمتها القدس، وأن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل حق مشروع للشعب الفلسطيني، وستعمل الحكومة الجديدة على إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شليط، في إطار صفقة مشرفة لتحرير الأسرى الفلسطينيين، كما أن الحكومة تتطلع إلى القمة العربية المقبلة من أجل اتخاذ قرارات تنهي الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. (صافي، مصدر سابق: 114)

رغم أن اتفاق مكة، وما نتج عنه من حكومة وحدة وطنية، قد جاء لنزع فتيل الأزمة بين حركتي حماس وفتح، إلا أن عمق الأزمة السياسية بين برنامجين سياسيين متناقضين متصارعين كان على ما يبدو أكبر بكثير من أن تعالجه اتفاقية مكة وحكومة الوحدة الوطنية، واستمر الاقتتال الداخلي، و لم يصمد هذا الاتفاق طويلاً، حتى جاءت عملية الحسم العسكري التي قامت بها حركة حماس في 14 يونيو 2007، وبسطة الحكومة الشرعية السيطرة على قطاع غزة. (السهيلي، 2007: العدد1821)

إثر ذلك فقد أصدر الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية ثلاثة مراسيم رئاسية بتاريخ 14 يونيو 2007، المرسوم رقم (1 لسنة 2007) بتاريخ 2007/6/14 بشأن تشكيل حكومة إنفاذ أحكام حالة الطوارئ، كما أصدر المرسوم رقم (2 لسنة 2007) بشأن إقالة الأستاذ إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، أما المرسوم رقم (3 لسنة 2007) كان بشأن إعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية،

تبعها في السابع عشر من يونيو 2007، إصدار الرئيس لمرسومين آخرين، الأول يقضى بتعليق العمل بالمواد 65، 66، 67 من القانون الأساسي الفلسطيني، أما المرسوم الثاني فيقضى باعتبار القوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية في العام 2006 خارجة عن القانون، وذلك بسبب قيامها بالعصيان المسلح علي الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها. (صافي، مرجع سابق: 114 115)

بطبيعة الحال، قامت حركة حماس برفض مراسيم وقرارات الرئيس، ومن هنا أصبحنا أمام حكومتين واحدة في الضفة الغربية، حيث تم تكليف د.سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، لم تمنح الثقة من المجلس التشريعي، وعملها مقتصر على الضفة الغربية، ولكنها أخذت اعترافاً دولياً، ويتم التعامل معها على أنها الحكومة الشرعية، بينما بقيت حكومة رئيس الوزراء اسماعيل هنية تعمل في غزة كحكومة تسيير أعمال، وكل منها تدعى شرعيتها ومسئوليتها عن الشعب الفلسطيني، ومما يثير الاستغراب هنا موقف نواب الشعب في المجلس من حالة الاقتتال الداخلي، والتي أدت إلي إنقساماً وطنياً حاداً شمل مختلف مرافق ومؤسسات السلطة الوطنية وحتى الحركة الوطنية، حيث طغى السياسي على البرلماني، وبات المجلس أداة في يد السياسيين أكثر منه في يد مؤسسة مستقلة حامية للقانون الأساسي، فعدا التصريحات الإعلامية، لم ينشط النواب أو ينسقوا مواقفهم بشكل ملموس لوقف الاقتتال، باستثناء دعوة المجلس إلي ذلك، فيما وقف المجلس دون دور بسبب حالة الاصطفاف داخله، حيث ظهر النواب كمدافعين عن مواقف كتلهم وفصائلهم، وعملوا كقادة سياسيين أكثر من كونهم برلمانيين، وهكذا أصبحنا بين حكومتين واحدة في الضفة الغربية وأخرى في غزة، لا يتم التنسيق بينهما إلا في حالات نادرة. (الأداء البرلماني، 2007: 7)

الفرع الثاني: ازدواجية الأداء البرلماني:

وقع المجلس التشريعي في شرك الانقسام، ولم ينأى بنفسه عن الأحداث التي جرت، مع أن من الواجب أن تزداد فاعلية المجلس في مثل هذه الظروف، ويقوم بدور مهم في التتام الصدع وإعادة اللحمة، إلا أن ذلك لم يحدث للأسف.

وألقي الانقسام بظلاله على المجلس التشريعي، فقد طلب رئيس كتلة فتح عزام الأحمد تأجيل جلسة المجلس التي كانت مقررة، من يوم الأربعاء إلي اليوم التالي الخميس، وعندما استجاب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د.أحمد بحر ودعا يوم الخميس المجلس للاجتماع، أجابه عزام الأحمد بأن الدورة قد انتهت بالأمس، وبالتالي لا يجوز الدعوة

اليوم، بعد ذلك دعا الرئيس أبو مازن لإفتتاح دورة جديدة، لكن كتلة التغيير والإصلاح لم تستجيب للدعوة، كما طلب د.سلام فياض إنعقاد المجلس لمنح الثقة لحكومته، بينما يقول د.بجر أنه دعا لجلسة لم تحضرها كتلة فتح بغالبيتها ولم تحضرها الحكومة، ومن ناحية أخرى، فقد عملت حركة حماس على تفعيل كتلتها، وأعطت هذا التفعيل صفة رسمية مستندة إلى فكرة التوكيلات.(كايد الغول، 2008/07/15)

هذه التوكيلات اعتبرتها حركة فتح غير قانونية، بينما إعتبرتها كتلة التغيير والإصلاح قانونية، إذ لا يوجد في القانون الأساسي ما يمنع ذلك، وهي جاءت رداً على محاولة الإحتلال لتفريغ المجلس من نوابه بالإعتقال والعمل على تعطيله. (السهيلي، مرجع سابق، العدد 1821)

كما أن المجلس السابق في الجلسة الخامسة المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة الدورة العادية الأولى بتاريخ (3 مايو 2006) قد أصدر قرار رقم (1032/5/1) يعتبر فيه النواب المعتقلين "فعليين في المجلس".(الوقائع، 2006: 16)

وجدير بالذكر أن أول جلسة عقدت بنصاب التوكيلات بعد الانقسام كانت بتاريخ 7 نوفمبر 2007 في غزة بحضور 29 نائباً من غزة، و 6 نواب من الضفة الغربية عبر الهاتف، بسبب إغلاق مقر المجلس في رام الله والتي قاطعتها الكتل البرلمانية وعلى رأسها نواب حركة فتح، التي اعتبرت الجلسة غير قانونية، إذ أن منطق التوكيلات غير قانوني حيث لا سند لها في القانون الأساسي أو النظام الداخلي للمجلس، فيما اعتبرتها حركة حماس قانونية بنصاب قوامه (70 نائباً 35 حضور فعلى، 35 توكيلات من النواب الأسرى في سجون الإحتلال لزملائهم النواب) جميعهم من كتلة التغيير والإصلاح. (صافي، مصدر سابق: 116)

الفرع الثالث: التدخلات الدولية:

تدخل عدد من الأطراف الدولية في الوضع الفلسطيني كان له تأثير كبير على سير الحياة الديمقراطية، وظهر جلياً بالقرارات الصادرة عن اللجنة الرباعية الدولية التي تقف خلفها الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت بوادر ذلك التدخل عندما تم إستحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003، تحت مبررات الإصلاح والشفافية والحكم الصالح، وذلك من أجل الضغط على الرئيس الراحل ياسر عرفات وإعطاء صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء، من هنا يتضح مدى قدرة المجتمع الدولي على التدخل في صناعة القرار الفلسطيني، واستخدامه العديد من الأوراق لممارسة تلك الضغوط سواءً كانت مالية أو دبلوماسية أو غيرها، وذلك على إعتبار أن

السلطة تعتمد بشكل كبير على المساعدات المالية الخارجية، وتحديدًا من الولايات المتحدة والأوروبيين والمجتمع الدولي بشكل عام. (أبو رمضان، 2008: 58)

منذ أن تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على الاتفاقيات السياسية والإقتصادية، جعلها ملزمة في قراراتها وفق شروط إتفاقية أوسلو سياسياً، وكذلك الموائيق الإقتصادية وخاصة إتفاقية باريس، أو برتوكول باريس الموقع في 1994/4/29. (البرغوثي، 2009: 130) وبالتالي فإن اعتمادها على المساعدات المقدمة من الدول الخارجية ومن الدول المانحة، وإرتباط تطور إقتصادها على الخارج ومنها (إسرائيل)، يؤثر بطبيعة الحال على الإقتصاد الوطني والاستقلال الإقتصادي.

وقد برز وضوح الموقف الدولي أكثر حين ظهرت نتائج الإنتخابات التشريعية الأخيرة والتي جرت في عام 2006م، وقيام العديد من دول العالم بمقاطعة الحكومة العاشرة لحركة حماس التي شكلت في 2006/03/28، ووضع العراقيل والشروط للاعتراف بهذه الحكومة، وتوقف الدعم والمساعدات المالية الدولية. (وضع حقوق المواطن الفلسطيني، 2006: ص111)

واستمرار الحصار على قطاع غزة فيما بعد وتأييده للموقف الإسرائيلي، يبين مدى الازدواجية في المعايير التي يمارسها المجتمع الدولي، وكيف أصبح يقف ضد الانتخابات من ناحية عملية، وحتى بعد تشكيل الحكومة الحادية عشرة، وهي حكومة الوحدة الوطنية بعد إبرام اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس القائمة على وثيقة الوفاق الوطني، إستمر توقف الدعم الدولي، في حين دعم الموقف الإسرائيلي الذي قام بحجزه أموال السلطة وإغلاق أسواق العمل أمام الفلسطينيين، إضافة لممارسته اليومية ضد الشعب الفلسطيني بأكمله. (أبو رمضان، مرجع سابق: 58 59)

و بذلك أصبح لدينا مجلس تشريعي في الضفة الغربية يعمل من خلال القوائم البرلمانية، و في الوقت يمنع رئيس المجلس د.عزيز دويك من مباشرة عمله من خلاله، ومجلس تشريعي في غزة فاعل ويصدر قوانين ويؤدي دوراً رقابياً، هذه القوانين هي محل خلاف بين الكتل البرلمانية، أيا كان هذا الأمر، فهو بطبيعة الحال عمل وأدى دوراً معيناً لا بد من إلقاء الضوء عليه خلال هذه المرحلة، وهذا ما سنبحثه في المطلب الثالث والأخير في الإطار النظري لهذه الدراسة.

المطلب الثالث: أثر الانقسام على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي:

تأثر المجلس التشريعي والعمل البرلماني بشكل عام بالانقسام، ورغم ذلك أدى المجلس التشريعي ونوابه خصوصاً في قطاع غزة دوراً رقابياً على المؤسسات الحكومية، رغم الكثير من المعوقات التي واجهتهم، ففي هذا المطلب سنوضح أهم هذه المعوقات، ومن ثم نستعرض الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة والضفة الغربية.

الفرع الأول: معوقات العمل البرلماني والرقابي خلال فترة الانقسام:

تعرض المجلس التشريعي منذ فوز حركة حماس في العام 2006 للعديد من التحديات، ووضعت في طريق نجاحه صعوبات ومعوقات كثيرة، وأبرز هذه المعوقات هي:

أولاً: الإحتلال وتعطيل عمل المجلس التشريعي:

عملت سلطات الإحتلال على تعطيل عمل المجلس التشريعي منذ اللحظة الأولى لإعلان فوز حركة حماس، فقد تقاجأ العالم كله بما فيه الإحتلال بهذا الانتصار، فلم يرق لهم ذلك، وعملوا على إفشال هذه التجربة بكل الطرق، سنوضح أهمها:

1- منذ حصول حركة حماس على أغلبية برلمانية في المجلس التشريعي المنتخب في

العام 2006، عمدت قوات الإحتلال الإسرائيلي على تعطيل دوره، من خلال اعتقال وملاحقة نوابه، وفي مقابلة أجراها الباحث مع النائب مشير المصري، الناطق الإعلامي لكتلة التغيير والإصلاح، أكد ذلك، وأضاف إن اعتقال قوات الإحتلال لعدد كبير من النواب، بما فيهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، وأمين سر المجلس د. محمود الرمحي، أعاق عمل المجلس بصورة كبيرة، وأحدث فراغاً واضحاً في عمل المجلس والتنامي بكامل نوابه. (المصري، 2015/11/25)

2- لجأت قوات الإحتلال إلى إغلاق المعابر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في وجه تنقل النواب خصوصاً من كتلة التغيير والإصلاح، وهذا ما أكده د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مقابلة أجراها الباحث معه، أن الإحتلال عمد منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس على إفشال التنامي للمجلس بكامل نوابه، وقيد حرية تنقل نوابه بين الضفة الغربية وقطاع غزة. (بحر، 2015/11/30)

3- فرض الإحتلال حصاراً مالياً واقتصادياً، ووضعت القيود على تحويل الأموال للحكومة الفلسطينية برئاسة أ. إسماعيل هنية، وهذا الحصار طال حركة الأفراد

والبضائع، وفي مقابلة أجراها الباحث مع د. محمد الفراء وزير الأشغال والحكم المحلي الأسبق، أكد ذلك وأضاف أن غزة منذ فوز حركة حماس حتى اللحظة أصبحت تعاني ظروف معيشية وحياتية صعبة للغاية، بفعل إجرام الاحتلال، والتواطؤ من القريب قبل البعيد، وهذا جعل الوضع الحكومي والبرلماني يعيش أزمات متتالية. (الفراء، 2015/11/24)

4- أغلق الاحتلال معبري رفح والكرامة أمام حركة النواب حدث من قدرتهم على التواصل مع العالم الخارجي (بانوراما، 2007: 2)

5- وفي مقابلة أجراها الباحث مع النائبة أ. هدى نعيم وضحت أن الحصار السياسي على الحكومة والبرلمان حد من قدرة النواب على التواصل مع العالم الخارجي، وقيد حراكهم الدبلوماسي لشرح الواقع المرير الذي يعيشه سكان قطاع غزة، وأضافت أن هذا الحصار جاء استجابة لضغوطات الاحتلال والدول الغربية الداعمة له، لتقويض عمل الحكومة والبرلمان بعد فوز حركة حماس. (نعيم، 2015/12/3)

6- اختطاف نواب المجلس وغالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح، جعل مسألة تحقيق النصاب القانوني معضلة لا يحلها إلا التوافق، والذي كان موسمياً، حيث بدأ يستخدم تحقيق النصاب والتغيب عن الجلسات وسيلة قانونية لتقويت الفرصة على الطرف الآخر (عند الاحتلال). (ضراغمة، 2008/8/2)

ثانياً: الانقسام السياسي الفلسطيني في يونيو 2007:

جاء الانقسام السياسي الفلسطيني في يونيو 2007 نتيجة لعدم تقبل حركة فتح فوز حركة حماس، وتحريض الاحتلال والمجتمع الدولي على الحكومة الفلسطينية، وعلى نواب المجلس التشريعي المنتخب، وأثر هذا الانقسام على الأداء البرلماني على النحو التالي:

1- تأثر الوضع الفلسطيني بشكل عام بالانقسام الفلسطيني، و أصبح لدينا حكومة في غزة هي بحكم القانون حكومة تسيير أعمال، وحكومة في رام الله لم تأخذ الشرعية من المجلس التشريعي، هذا ما قاله النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر في مقابلة أجراها الباحث معه، وأضاف لقد تعطل المجلس التشريعي في الضفة ولم يسمح لرئيس المجلس التشريعي د.عزيز دويك من دخول مكتبه بأوامر من رئيس السلطة محمود عباس، كل هذا كان له تأثير على عمل المجلس وعلى الأداء البرلماني بشكل عام. (بحر، مصدر سابق)

2- ساهم الانقسام في إيجاد حجة لكثير من الدول العربية والغربية للانحياز لسلطة رام الله، ودعمها سياسياً ومالياً، في المقابل تنكرت هذه الدول للحكومة الشرعية في قطاع غزة، ولم تتعامل معها إلا في الحد الأدنى، هذا ما قاله د.باسم نعيم وزير الصحة السابق، في مقابلة أجراه الباحث معه، وأضاف لم تكثف هذه الدول بقطع علاقتها مع الحكومة، بل كانت قطاعية مع قطاع غزة ككل بما فيهم نواب المجلس التشريعي المنتخبين من قبل الشعب. (نعيم، 2015/11/29)

3- أصبح المجلس التشريعي في قطاع غزة جزء الانقسام يعمل بلون واحد وحزب واحد، وهذا يفقد الرقابة أهم عنصر من عناصر الديمقراطية وهي التعددية السياسية، هذا ما أكده النائب أ. يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة بالمجلس التشريعي، خلال مقابلة أجراها الباحث معه، حيث قال من يعمل في المجلس التشريعي حزب واحد وكتلة واحدة، وهي كتلة التغيير والإصلاح، وهذا أفقد الرقابة روحها وجوهرها. (موسى، 2015/11/29)

4- استتكَاف الموظفين الحكوميين، حيث وجدت المؤسسات الحكومية نفسها بلا طاقم عمل مدرب، وله الخبرة الكافية في العمل الإداري والحكومي، هذه الشواغر وخصوصاً في التعليم اضطرت الوزارات أن تملأها بموظفين جدد تنقصهم الخبرة الكافية، هذا ما أكده د. محمد الفرا وزير الأشغال والحكم المحلي الأسبق، في مقابلة أجراها الباحث معه، وأضاف كيف للمجلس التشريعي أن يراقب بفاعلية على هذه الوزارات، وهو يعلم الظروف الطارئة التي يعمل بها. (الفرا، مصدر سابق)

ثالثاً: الحروب المتكررة على قطاع غزة:

شنت قوات الإحتلال على قطاع غزة ثلاث حروب منذ الانقسام وحتى اللحظة، في الأعوام (2008، 2012، 2014)، وكان لها أثراً سلبياً على العمل البرلماني بشكل عام، والوظيفة الرقابية بشكل خاص، وهذا الأثر متمثل في الآتي:

1- خلال هذه الحروب تم تدمير مقر المجلس التشريعي، واستشهد أحد نوابه، وهو النائب ووزير الداخلية الشهيد سعيد صيام، بالإضافة لقصف و تدمير بعض بيوت النواب، هذا ما ذكره النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مقابلة أجراها الباحث معه، وأضاف كيف يستطيع المجلس التشريعي وهو بلا مقر، وكثير من الملفات أتلقت بفعل القصف، ونوابه ملاحقون وبيوتهم مهدمة، أن يؤدي دوراً برلمانياً فاعلاً في هكذا ظروف. (بحر، مصدر سابق)

2- تعرضت المقار الأمنية والمدنية للمؤسسات الحكومية خلال هذه الحروب لتدمير شامل، واستشهد مئات من قيادات وكوادر الأجهزة الأمنية، وأُتلفت آلاف الملفات المهمة، هذا ما ذكره رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية د.اسماعيل محفوظ في مقابلة أجراها الباحث معه، حيث أكد أن هذا التدمير للمؤسسات الحكومية أثر بشكل كبير على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، حيث لجأت بعض الوزارات بعد قصف مقراتها على العمل من خيام، وبلا أدنى مقومات العمل الحكومي، فكيف للمجلس التشريعي أن يؤدي دوراً رقابياً على مؤسسات تعمل في هكذا ظروف. (محفوظ، 2015/11/29)

3- أكد الدكتور محمد المدهون وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة الأسبق، في مقابلة أجراها الباحث معه، أنه حتى لو لم يتم تدمير مقر المجلس التشريعي، ولم تقصف مقار الأجهزة الأمنية، فوجود الحروب نفسها تغطي عن الحديث أي قضية أخرى، ويكون واقع انشغال الجميع مُنصب في حل الأزمات التي تعرض لها المجتمع جراء هذه الحروب. (المدهون، 2015/12/10)

رابعاً: موقف الفصائل والكتل البرلمانية:

منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس بانتخابات 2006 والتجاذبات السياسية بين الفصائل على أشدها، وبعد الانقسام تطورت هذه التجاذبات، وتأثر المجلس بهذه المناكفات على النحو التالي:

1- ثقافة عدم الإعراف بالآخر، بل ونفي الآخر، وهذا يشكل مرضاً اجتماعياً خطيراً، وغياب ثقافة الديمقراطية في نظامنا السياسي، وفي أحزابنا وفصائلنا، وبالتالي انعكس هذا الأمر على المجلس التشريعي. (صافي، 2008: 124)

2- تساوقت بعض قيادات حركة فتح مع المواقف الدولية من فوز حركة حماس، وعملت على إسقاط الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، هذا ما أكده الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مقابلة أجراها الباحث معه، وأضاف، حدث هذا التساوق من قبل هذه القيادات رغم أن هذا الفوز كان عبر صندوق الاقتراع، وبشهادة المجتمع الدولي بأنها من أكثر الانتخابات نزاهة وشفافية. (بحر، مصدر سابق)

3- مقاطعة النواب لجلسات المجلس، حيث اعتادت كتل برلمانية بأكملها التغيب بشكل متعمد عن حضور جلساته، في ضوء التناحر الدائر في أروقة المجلس بين حركتي حماس وفتح. (صافي، مرجع سابق: 123)

4- عدم مشاركة الكتل البرلمانية في قطاع غزة -عدا كتلة التغيير والإصلاح- في تفعيل المجلس، سمح لكي يعمل المجلس بكتلة واحدة فقط وهي كتلة التغيير والإصلاح، وأن يتقرد فصيل واحد بالعمل البرلماني ككل، وهذا أفقد العمل البرلماني والرقابي جوهره، جاء ذلك في مقابلة أجراها الباحث مع النائبة هدى نعيم. (نعيم، مصدر سابق)

5- الاختلاف السياسي بين الحكومة التي تستند إلي دعم أغلبية مطلقة من المجلس، ومؤسسة الرئاسة التي تستند إلي شرعية الانتخاب من قبل الشعب، والى مرجعية منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني التي يترأسها رئيس السلطة. (صافي، مرجع سابق: 124)

ويرى الباحث أن هذه المعوقات وغيرها أثرت تأثيراً كبيراً على عمل المجلس، ويمكن التغلب و تذليل أغلب هذه المعوقات، إذا استطاعت الكتل البرلمانية أن تلعب دوراً حقيقياً في الضغط على جميع الأطراف لإنهاء الانقسام على أسس سليمة وعادلة، وتفعيل دور المجلس التشريعي، ونبذ الخلافات، وحل كل المشاكل العالقة تحت قبة البرلمان بروح وطنية صافية من الأحقاد التي زادت سنوات الانقسام، لتحقيق الغاية من وجود المجلس وانتخاب الشعب لنوابه.

الفرع الثاني: الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة خلال الانقسام:

مارس المجلس التشريعي في قطاع غزة مهامه الرقابية على المؤسسات الحكومية، وأدى دوراً رقابياً على هذه المؤسسات، ولكن هذا الدور لم يرتق بكل تأكيد للدرجة المطلوبة، والتي يتطلع لها المواطن، فقد تأثر المجلس بالانقسام بشكل واضح للعيان.

وهذا ما سببته من خلال إبراز هذا الأداء من خلال استخدام المجلس لأبرز الأدوات الرقابية على هذه المؤسسات، والأرقام المرصودة هنا موثقة في المطلب الثالث من المبحث الثاني.

أولاً: السؤال البرلماني:

مارس النواب هذه الأداة بشكل ضعيف، لا يرقى لعدد الشكاوى الكبير التي تلقتها لجان المجلس التشريعي ومكاتب النواب المنتشرة في المحافظات الخمس في قطاع غزة، فقد تلقت لجان المجلس ما يزيد عن 3000 شكوى كما وضحنا ذلك في المبحث الثاني (المطلب الثالث)،

بالإضافة إلى ما يزيد عن 15 ألف شكوى التي وصلت النواب ومكاتبهم، ولكن عدد الأسئلة في فترة الانقسام حتى مارس 2014 (32) سؤال فقط، فيما مارس هذه الأداة من إبريل 2006 حتى الإنقسام 2007/4/17 في (9) حالات فقط، (أربع سنوات من العطاء، ج:1) (أربع سنوات من العطاء، ج:2)، وهذا يوضح أن هناك فجوة بين عدد الشكاوى وبين استخدام أداة السؤال البرلماني، بينما في مقابلة الباحث للوزير د. إسماعيل محفوظ رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية أعزى هذا الأمر، إلى أن استخدام الأدوات يكون حسب الحالة الرقابية المضبوطة، وأن الحالات المضبوطة رقابياً في هذه الفترة، لم تشهد حالات انحراف تستوجب استخدام أداة السؤال في حالات كثيرة، بل أغلب هذه الحالات كانت تستجوب استخدام أداة الاستماع أو الاستيضاح، وكان من خلالها يتم تصويب أي إنحراف إن وجد. (محفوظ، 2015/11/29)

ثانياً: الاستجواب:

ممارسة المجلس لهذه الأداة في فترة الانقسام معدوم بتاتاً، فلم يسجل أن تم اجراء استجواب لأي من الوزراء خلال هذه الفترة، فيما سجل المجلس ما قبل الانقسام حالة وحيدة وفريدة لإجراء الاستجواب، وفي مقابلة أجراها الباحث مع النائب مشير المصري الناطق بإسم كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، برر هذا الأمر بأن الاستجواب هو الحلقة الأخيرة من حلقات الرقابة، وتستخدم إذا فشلت الأدوات السابقة (جلسات الاستماع والسؤال البرلماني) في تصويب عمل الوزراء، ويرى أن المخالفات التي ارتكبها الوزراء أو من في حكمهم في هذه الفترة لم ترتق لدرجة أن يتم استخدام أداة الاستجواب. (المصري، 2015/11/25)

ثالثاً: سحب الثقة:

ممارسة المجلس لهذه الأداة في فترة الانقسام منعدم، فلم يسجل أن تم اجراء سحب الثقة لأي من الوزراء خلال هذه الفترة، ولا ما قبلها، بل في تاريخ المجلس منذ عام 1996 لم يتم استخدام هذه الأداة، أما إن أردنا التعليق على استخدام هذه الأداة في هذه الفترة، فيكفي أن نعلم أن هذه الأداة يجب أن يسبقها استخدام أداة الاستجواب، وحسب الفقرة السابقة والتعليق عليها، نجد أنه لم يتم استخدام أداة الاستجواب بتاتاً.

رابعاً: لجان تقصي التحقيق (التحقيق البرلماني):

مارس المجلس هذا الأداة بشكل ضعيف للغاية خلال فترة الانقسام، فقد تم تشكيل لجنة تقصي حقائق مرة واحدة فقط (لجنة تقصي حقائق بخصوص إدخال السيارات من الأنفاق)، بينما تم تشكيل أربع لجان للتحقيق في فترة ما قبل الانقسام، هذه الأرقام تكفي لكي نتأكد أن هذه الأداة تأثرت بالانقسام، فخلال عام وأربع شهور ما قبل الانقسام تم تشكيل 4 لجان، بينما فيما يقارب من 8 سنوات لم تستخدم هذه الأداة إلا مرة واحدة.

خامساً: الدور الرقابي المالي:

ألزم المجلس التشريعي خلال السنوات التي تلت الانقسام الحكومة بتقديم الموزانة للمجلس التشريعي لاعتمادها، وقد قدمت الحكومة في العام 2014 الخطة العامة للتنمية، والتي تعتبر هذه هي المرة الأولى في تاريخ السلطة الفلسطينية منذ إقرار القانون الأساسي التي تقدم فيها الحكومة هذه الخطة. (أربع سنوات من العطاء، ج2: 24)

ورغم أن مصادر تمويل ميزانية الحكومة في قطاع غزة هي مصادر سرية لا يمكن اطلاع الجمهور على مصدرها، هذا ما أكدته الدكتور نافذ المدهون أمين عام المجلس التشريعي في مقابلة أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بتاريخ 7 يونيو 2012، إلا أن النائب أ. يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي أكد في مقابلة أجراها نفس المركز بتاريخ 2012/07/30، على أن هناك رقابة مالية متقنة على أموال الحكومة، ولكن وفق آليات لا يمكن إطلاع الجمهور عليها، بسبب ملاحقة مصادر تمويل الحكومة في غزة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. (العملية التشريعية والرقابية خلال الانقسام، 2012: 48)

وفيما رأت النائب أ. هدى نعيم مقررة لجنة الرقابة في المجلس التشريعي في مقابلة أجراها الباحث معها، أن الحصار أثر على الدور الرقابي المالي في قطاع غزة، فصلب الحياة الرئيسي في هذه الفترة كان يعتمد على الأنفاق، وفي الأنفاق لا يوجد نظام مالي واضح، وبالتالي لا يمكن أن نقول أن هناك رقابة مالية فاعلة في هذه الفترة جراء هذا الحصار الظالم. (نعيم، 2015/12/3)

ونلخص أن أداء المجلس في قطاع غزة لم يكن بالتأكيد كما يُأمل منه، وكما يجب أن يكون، و صحيح أن المعوقات لها تأثير على هذا الأداء، لكن يرى الباحث أنه كان بإمكان المجلس أن يؤدي أداء أفضل من هذا بكثير، وألا يسمح للانقسام والحزبية أن تؤثر بهذا القدر على أدائه، وعليه يأمل الباحث أن يتم إعادة التثام المجلس من جديد، وأن ينتهي الانقسام في

أقرب فرصة، حتى يعمل المجلس بالشكل الذي يجب أن يظهر عليه، كمؤسسة تشريعية رقابية فاعلة، حاملة للأمانة التي أوكلت له.

الفرع الثالث: الأداء الرقابي في الضفة الغربية خلال الانقسام:

عقدت الكتل البرلمانية للمجلس التشريعي باستثناء كتلة التغيير والإصلاح اجتماعاً في مقر المجلس التشريعي برام الله بتاريخ 5 يونيو 2008، وهدف الاجتماع إلى تفعيل دور أعضاء المجلس التشريعي بعد أن تعطل عمل المجلس بسبب الانقسام الفلسطيني، فاتفقت الكتل والقوائم البرلمانية المجتمعة على تشكيل ثلاث هيئات برلمانية، سنتعرف أولاً على هذه الهيئات، وآلية عمل مجموعات العمل البرلمانية، ثم نقيم الأداء الرقابي لهذه الهيئات والسند القانوني التي اعتمدت عليه في أدائها الرقابي. (العملية التشريعية والرقابية خلال الانقسام، مرجع سابق: 48)

أولاً: الهيئات البرلمانية في الضفة الغربية:

شكلت الكتل البرلمانية باستثناء كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية ثلاث هيئات برلمانية، لتقوم بتفعيل دوراً رقابياً وتشريعياً في غياب وإغلاق المجلس التشريعي، وتتمثل هذه الهيئات في التالي:

1- **هيئة ممثلي الكتل البرلمانية:** وتتكون من 8 أعضاء يمثلون الكتل المشاركة وهي عبارة عن إطار قيادي وتنسيقي بين الكتل البرلمانية المشاركة وهي كتلة فتح ممثلة برئيسها النائب عزام الأحمد، والطريق الثالث ممثلة بالنائب سلام فياض والنائب حنان عشراوي، وكتلة الشهيد أبو علي مصطفى ممثلة بالنائب جميل المجدلاوي والنائب خالدة جرار، والبديل ممثلة بالنائب بسام الصالحي وقيس عبد الكريم، وفلسطين المستقلة ممثلةً بالنائب مصطفى البرغوثي.

2- **الاجتماع الدوري العام:** هو اجتماع لجميع أعضاء المجلس التشريعي بغض النظر عن الكتلة أو القائمة الانتخابية التي ينتمون لها، ويقوم الاجتماع العام بمناقشة وإحالة القضايا إلى هيئة الكتل البرلمانية ومتابعة وإقرار عمل مجموعات العمل البرلمانية.

وقد عمل الاجتماع الدوري على تشكيل لجنة خاصة لمتابعة القرارات بقانون المتعلقة بمرفق القضاء، كما يتسلم التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية.

3- **مجموعات العمل البرلمانية:** أكد موقع المجلس التشريعي الإلكتروني برام الله أن مجموعات العمل البرلمانية ليست بديلاً أو مساوي للجان المجلس التشريعي، وإنما هي ممارسة جماعية لحق كل عضو في التقدم بطلبات للسلطة التنفيذية، ومتابعة الشأن العام، ولا تعتبر أعمال هذه المجموعات أعمالاً تشريعية.

و قد تم تشكيل 6 مجموعات عمل تتناول بعض القضايا والتشريعات المتعلقة بها، (القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس بشأنها)، كما أنها تستقبل شكاوى المواطنين، وهذه المجموعات هي:

- 1- مجموعة العمل الخاصة بالشأن الاقتصادي والمالي، ومنسق هذه المجموعة النائب أحمد أبو هولي.
- 2- مجموعة متابعة الخدمات العامة ومنسقتها النائب رضوان الأخرس.
- 3- مجموعة متابعة القضايا الاجتماعية ومنسقتها النائب مهيب سلامة.
- 4- مجموعة متابعة الشؤون الداخلية والحكم المحلي ومنسقتها النائب جمال أبو الرب.
- 5- مجموعة قضايا الرأي والحريات والمجتمع المدني ومنسقتها النائب ماجد أبو شمالة.
- 6- مجموعة القدس ومقاومة الاستيطان والجدار ومنسقتها النائب وليد عساف. (موقع المجلس التشريعي برام الله، أعمال المجلس بعد الانقسام، 2015/11/14)

ثانياً: آلية عمل مجموعات العمل البرلمانية:

تتناقش مجموعات العمل القضايا ذات الاهتمام في كل مجموعة وتعد تقريراً بشأنها، وترفعه للاجتماع الدوري للنواب لمناقشتها وإتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، وتعد مجموعات العمل اجتماعات دورية حسب حاجة ومتطلبات العمل، على أن تجتمع المجموعة مرة واحدة أسبوعياً كحد أدنى.

وينقسم عمل هذه المجموعات إلى جزئين هما:

1- الجانب الرقابي:

يحق لأي مجموعة عمل من خلال منسقتها أو من خلال الأمانة العامة، الطلب من أي وزير أو مسؤول أي إيضاحات أو معلومات خاصة بالقضايا المطروحة، أو طلب تزويدها بأي معلومات أو وثائق ذات علاقة بالموضوع قيد البحث، وكذلك يحق لأي مجموعة عمل الطلب من أي وزير حضور جلساتها.

2- الجانب التشريعي:

يحق لأي مجموعة عمل النظر في مشاريع القوانين التي تعرض عليها سواء كانت مقدمة من الرئاسة أو من أي من السلطات الأخرى، ويتم أخذ رأي مجموعات العمل، كل بحسب اختصاصها في مشروع القانون المنوي إصداره بقرار رئاسي، ولكن موافقة تلك المجموعة أو وضعها ملاحظات عليه، لا يعتبر بمثابة صدور القانون من السلطة التشريعية، وإنما يبقى صادراً من السلطة التنفيذية. (موقع المجلس التشريعي برام الله، أعمال المجلس بعد الانقسام، 2015/11/16)

ثالثاً: الإطار القانوني لعمل هذه الهيئات:

تستند الكتل والقوائم البرلمانية في الضفة الغربية على المادة (56) من القانون الأساسي في تشكيلها لهيئات للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية هناك، حيث أعطت هذه المادة الحق لكل نائب في: "التقدم إلى السلطة التنفيذية بكل الطلبات الضرورية والمشروعة اللازمة لتمكينه من ممارسة مهامه النيابية".

كما تستند إلى الصلاحيات الممنوحة للنواب بموجب نص المادة (15) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي. (موقع المجلس التشريعي برام الله، أعمال المجلس بعد الانقسام، 2015/11/17)

رابعاً: الأداء الرقابي للمجلس في الضفة الغربية:

تغيب المجلس التشريعي وإغلاقه في الضفة الغربية، يجعل ما تقوم به الكتل البرلمانية هو عبارة عن تجميع للجهود والصلاحيات الفردية للقيام بدور ولو يسير من الرقابة على السلطة التنفيذية، ولكنها ليست رقابة حقيقية وفاعلة، فكل الأدوات الرقابية المأطرة تشريعياً في غالبيتها معطلة بغياب المجلس، فالسؤال لا وجود له، وكذلك الاستجواب، بالتالي منح وسحب الثقة غير موجود بتاتاً، وربما الأداة الوحيدة المأطرة تشريعياً والتي تم إستخدامها هي لجان تقصي الحقائق. (العملية التشريعية والرقابية خلال الإنقسام، مرجع سابق، 49)

حيث تم تشكيل أربع لجان تقصي حقائق وهي:

- 1- قضية وفاة الأطفال الخدج في مستشفى رام الله الحكومي بتاريخ، 2008/07/31.
- 2- اللجنة الخاصة لدراسة رزمة القوانين القضائية، بتاريخ 2009/02/11.

3- لجنة تقصي الحقائق الخاصة بإختلاس أموال من حساب وزارة الأسرى، بتاريخ
2009/09/24.

4- لجنة تقصي الحقائق حول وفاة المواطن محمد الحاج في سجن الأمن الوقائي بجنين،
بتاريخ 2009/02/10.(موقع المجلس التشريعي برام الله، أعمال المجلس بعد الانقسام،
2015/11/18)

ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن القرارات الصادرة عن الهيئات التي شكلتها
الكتل والقوائم البرلمانية في الضفة الغربية، هي مجرد توصيات صادرة عن جهة لها وزن
اعتباري سياسي، والأخذ بهذه التوصيات يخضع للرغبة المحضة للسلطة التنفيذية، وبالتالي فإن
دور هذه الهيئات في الرقابة على أعمال الحكومة في الضفة الغربية دور محدود جداً، رغم
الحجم الكبير لإنتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية خلال فترة الانقسام، وخاصة
الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، كما ويؤكد عدم جدوى هذا الدور الرقابي، وعدم
قدرته على الرقي بأداء الحكومة في الضفة. (العملية التشريعية والرقابية خلال الانقسام، مرجع
سابق: 49)

وفي مقابلة أجراه الباحث مع الوزير د. إسماعيل محفوظ رئيس ديوان الرقابة المالية
والإدارية، قال إن عمل الهيئات التي شكلتها الكتل البرلمانية في الضفة الغربية، هي محاولات
اجتهادية لحصر ومتابعة عمل الوزارات في الضفة، لكنها لا ترقى إلى مستوى الرسميات في
المحاسبة والمساءلة، ونسبها لجان رصد، وربما يأتي يوم ليتم المحاسبة على أي انحراف قد
رصدته هذه اللجان.(محفوظ، 2015/11/29)

ويرى الباحث، أن الانقسام والحزبية أثرتا بشكل كبير على أداء المجلس الرقابي، وأنه من
الواجب أن يعود المجلس التشريعي للالتئام من جديد، وأن ينأى نواب المجلس بأنفسهم عن أي
خلافات أو اختلافات حزبية، وأن يناقشوا هذا الاختلاف في الرؤى تحت قبة البرلمان، حتى
يؤدي البرلمان دوراً رقابياً فاعلاً، فوجود جميع الكتل البرلمانية يزيد من فاعلية الرقابة، أما
العمل بلون واحد فيعزز المحاباة في بعض الأوقات، وعدم الشدة في التعامل مع التقصير في
كثير من الأحيان.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات الفلسطينية.

ثانياً: الدراسات العربية.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية.

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة.

خامساً: مصفوفة الفجوة البحثية.

الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي للدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الرقابة بشكل مباشر أو غير مباشر من الناحيتين النظرية والميدانية، فقد إستدل الباحث على بعض الدراسات أهمها:

الدراسات الفلسطينية:

1- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2012م:

(العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني)

أهداف الدراسة: هدف الدراسة الى إلقاء الضوء على التحديات التي واجهت نواب المجلس التشريعي في عملية الرقابة في ظل الانقسام الفلسطيني وجهود الإصلاح البرلماني التي سعى إليها الجميع.

المنهجية: دراسة تحليلية عن العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال الانقسام البرلماني الفلسطيني.

محددات الدراسة : 2007م-2012م ، الأراضي الفلسطينية.

أهم نتائج الدراسة:

1- يمر النظام السياسي الفلسطيني بأسوأ مراحل عبر التاريخ، فالانقسام الفلسطيني يعتبر الحادثة الأسوأ في تاريخ القضية الفلسطينية منذ النكبة الفلسطينية في العام 1948، رغم ما بشر به نجاح عقد الانتخابات الرئاسية والبلدية والتشريعية في العامين 2005 و 2006 من بدء عهد جديد من الديمقراطية في السلطة الفلسطينية.

2- كان المجلس التشريعي أحد أبرز ضحايا الانقسام الفلسطيني، فقد عمل طرفي الانقسام على تغييبه بهدف تعطيل دوره التشريعي والرقابي. وبالتالي إطلاق يد السلطة التنفيذية لطرفي الانقسام دون قيد أو رقيب.

3- إن تركيز أهم سلطتين في يد واحدة يمثل خرقاً واضحاً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

4- رغم الجدل حول مدى دستورية العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام، إلا إنه يجب تقييم ومتابعة هذه الأعمال من قبل الجهات الحقوقية، حيث أنها تؤثر على حقوق المواطنين واستقرار مراكزهم القانونية.

5- أكد التقرير على انتهاء المدة الدستورية لولاية الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي في يناير 2010 ، و أن أعمال كليهما بعد هذا التاريخ يجب أن تخضع للفحص القضائي.

2- **دراسة المدهون، 2010 بعنوان "حق السؤال كأداة من الأدوات الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للنظام الفلسطيني"**

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى محاولة الإلمام بكل الجوانب الموضوعية والإجرائية المتعلقة بحق السؤال البرلماني، ومحاولة إظهار التجارب البرلمانية الأقدم والأكثر تطوراً من التجربة البرلمانية الفلسطينية، لكي نستطيع الاستفادة من خلال ذلك بما يتلاءم وطبيعة نظامنا السياسي، وبيان أهمية السؤال البرلماني وإظهار مناقبه وقدرته على أن يكون أداة رقابية على أعمال السلطة التنفيذية، بما يفرض ظاهرة صائبة في أصول الممارسة البرلمانية، وبيان القصور الذي شاب التشريعات ذات الصلة في الأنظمة المشمولة بالدراسة، ومعاونة المشرع الفلسطيني في تسليط الضوء على أوجه القصور التي تخللت أحكام السؤال البرلماني، ثم تلافيها في المستقبل مما تجعل منه ذات طابع رقابي هام وفعال، راجياً الأفضل لوطننا الحبيب.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة معالجة النقاط التي أثرت على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال العمل على تحليل النصوص الدستورية والقانونية المقارنة لكل من جمهورية مصر العربية ودولة الكويت وفلسطين المتعلقة بحق السؤال البرلماني، والاسترشاد بالآراء الفقهية وشرح القانون الدستوري، لنوضح مدى التباين والتمايز بينها وصولاً بنا إلى الآراء الفقهية التي نستتير بها في إثراء بحثنا، للوصول إلى الصياغة الأكثر تطوراً في الأنظمة البرلمانية الحديثة في إطار البحث.

حدود الدراسة: ١٩٩٦ م - ٢٠٠٦ م. المجلس التشريعي الفلسطيني.

أهم نتائج الدراسة:-

١- تستخدم الرقابة البرلمانية في معظم الأحيان كونها وسيلة لتصفية حسابات المعارضة البرلمانية مع الحكومة ويسخرها النواب لكسب تأييد ناخبهم وإرضاء لحزبهم وإظهار براعتهم

أمام الرأي العام ووسائل الإعلام في مطاردة وزير أو ملاحقة آخر، وأحياناً تصل إلى تحقيق مصالح شخصية على الرغم من أنها وسيلة لتحسين أداء دوره النيابي ورعاية مصالح الشعب.

٢- إن أغلبية أدوات الرقابة قد أضعفها النواب بسبب يعزى إليهم، إذ كثيراً ما توجه أسئلة إلى الحكومة ذات طابع شخصي لا علاقة لها بطبيعة عمل البرلمان وإنما تستهدف الابتزاز السياسي أو المصلحة الانتخابية المحضة.

3- للسؤال البرلماني طبيعة مزدوجة شخصية، ووظيفية حيث تتجلى الطبيعة الوظيفية باعتراف البرلمان للسائل بحق التعقيب عليه، وله أن يقيده، أو أن يسمح لغيره به أو يمنعه أما الطبيعة الشخصية فتظهر من خلال حق السائل وحده من أن يقدم لسؤاله، وحقه في التنازل عنه بعد تقديمه.

4- هناك عوائق في النظام الفلسطيني تحول دون توجيه الأسئلة منها امتناع بعض الوزراء عن حضور المجلس للإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم من قبل النواب في المجلس، حيث تمر أشهر عدة على بعض الأسئلة المدرجة على جدول أعمال المجلس دون أن يحضر المعنيون للإجابة عنها.

5- أما من ناحية الممارسة العملية فينتبين لنا وجود أهداف سياسية وراء طرح الأسئلة في البرلمان سواء بقصد تسليط الأضواء على قصور وسلبات الحكومة، أم لجهة سعي نواب الموالاة لإفساح المجال أمام الجماعة الحاكمة لعرض منجزاتها، ولإظهار مناقبها في إدارة شئون البلاد.

3- ملتقى الفكر العربي، 2006:

(المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحولات في الأدوار والعلاقات بين المؤسسات الفلسطينية الوطنية مثل منظمة التحرير والمجلس الوطني وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تأسست بعد أوسلو ، والنظر الى أي مدى جرت هذه التحولات ومن سيطر على من خصوصاً بالنظر الى علاقة هذه المؤسسات مع المجتمع الدولي كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على التحولات في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة وتحديدًا على التغييرات في هيكلية السلطة التي تأثرت بالخارج ودور المجلس التشريعي في ضبط الداخل كونه مؤسسة داخلية.

منهجية الدراسة: استخدم الباحث المنهج التاريخي وهو المنهج حيث استند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل في العلاقة بين المؤسسات الفلسطينية المختلفة، من خلال فهم وإدراك جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج وبناء تصورات، وتقديم تعميمات في هذا الشأن.

حدود الدراسة : 1995-2003، المجلس التشريعي الفلسطيني الأراضي الفلسطينية.

أهم نتائج الدراسة:

- 1- نسبة احترام الشعب لأداء السلطة المجلس التشريعي منخفضة مما يقوض مصداقيتهم، خصوصا في التقاضي والسعي لارساء مبادئ الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون.
- 2- الجهود المبذولة في تعزيز الثقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية والشعب كبيرة، لكن هناك مشكلة في التواصل بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي الفلسطيني، هذا يرجع إلى حقيقة أن التجربة التشريعية والسلطة بشكل عام تجربة جديدة.
- 3- والأمر متروك للمستقبل لمعرفة من هو على حق، وإذا كانت الاستراتيجية التي اعتمدها القيادة الفلسطينية هي الخطأ.

4- دراسة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات ، 2005:
(فعالية الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية)

اهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى تجميع التشريعات المتعلقة بقطاع الأمن الفلسطيني، وإعطاء الممارسين والخبراء الفلسطينيين والدوليين لمحة عامة عن تشريعات القطاع الأمني الفلسطيني لفهم واقعها وآلية عملها وعلاقتها بالدور الرقابي للبرلمان الفلسطيني.

منهجية الدراسة: بحث مقارن يحاول بيان سياسة المشرع الوطني في مسألة التشريعات الأمنية من خلال التركيز على دراسة النصوص، وتحديد الثغرات والتداخلات، واكتشاف التناقضات، وتقييم احتياجات التحسين، وسبل تطوير التشريعات التي تمكن الإصلاح، بالإضافة الى مقارنتها ضد مجموعة واسعة من الممارسات الدولية، وتعتبر النصوص التي تم جمعها بمثابة دليل مرجعي سريع، حيث من المفترض أن تكون أداة لتحفيز وتسهيل النقاش الفلسطيني في ورشات العمل والحلقات الدراسية، التي تتعامل مع التشريعات(قطاع الأمن، السياسيين الفلسطينيين، الخبراء القانونيين، والطلاب، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني) .

حدود الدراسة : 2003-2007 ، الضفة وغزة.

أهم نتائج الدراسة:

- 1- لا توجد قواعد دستورية تحكم العلاقة بين السلطتين التنفيذية و السلطة التشريعية قبل صدور القانون الأساسي في عام 2002، ومع ذلك، لا يزال هناك تعطيل لمحتوى الدستور والقانون بشأن العلاقة بين القوتين.
- 2- التعقيدات السياسية والأزمات تركز الانتباه إلى ما هو سياسي وتهمل مهام الرقابة البرلمانية، الأدوات وحقوق الإستجواب و إقتراحات بحجب الثقة، والمساءلة وجلسات الاستماع والاستفسارات غير فاعلة كما ينبغي.
- 3- لم تتبع القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس بحرص.
- 4- هناك دور للهيمنة والسيطرة من قبل الحزب الحاكم على الأغلبية في المجلس مما أدى إلى تفضيل المصالح الشخصية على الصالح العامة.
- 5- وأظهرت النتائج عدم إحترام السلطة التنفيذية للقرارات التشريعية.

5-دراسة السعدي، 2005:

(الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى لقاء الضوء على الأجهزة الأمنية، والعلاقات بين المؤسسات الفلسطينية الوطنية المتمثلة في السلطة التنفيذية، والأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، والنظر الى أي مدى تتجاوب الأجهزة الأمنية مع السلطة التشريعية.

المنهجية: استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، حيث إستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل في العلاقة بين المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

حدود الدراسة : 2005، الأراضي الفلسطينية.

أهم نتائج الدراسة:

1- أدت الظروف السياسية القائمة وما واكبها من وجود احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية، إلى إضعاف دور المجلس التشريعي الرقابي بشكل عام، وفي ذات الوقت، ساهمت تلك الظروف في تمديد ولاية المجلس التشريعي، وحالت دون إجراء انتخابات جديدة، مما أدى إلى ترهل الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، كما ساهمت التركيبة الأيديولوجية لأعضاء المجلس، وفي ظل غياب المعارضة، في إضعاف الأداء الرقابي للمجلس التشريعي بشكل خاص، والحد من قدرته على توجيه الحياة السياسية، ووضع السياسات العامة بشكل عام، وكانت تلك التركيبة كفيلاً بإسقاط أي إقتراح بحجب الثقة عن الحكومة، كما حدث عندما حاول المجلس في دورته الثالثة حجب الثقة عن وزير العدل، بعد تفاعلات قضية الاعتقال السياسي.

2- مارس المجلس التشريعي رقابته البرلمانية على الأجهزة الأمنية خلال ست دورات متعاقبة دون سند قانوني ملزم لتلك الرقابة، وذلك اعتماداً على النظام الداخلي للمجلس فقط، والذي لم تعترف السلطة التنفيذية مراراً بإلزاميته، إلى أن تمت المصادقة على القانون الأساسي الفلسطيني 94 خلال الدورة السابعة للمجلس التشريعي، والذي قنن أدوات الرقابة البرلمانية.

وقد ابتدع المجلس التشريعي أدوات إضافية جيدة إلى جانب الأدوات المنصوص عليها في القانون، كتوجيه اللوم للحكومة، وعقد جلسات الاستماع، والتي تم اللجوء إليها لأول مرة تجاه مسؤولين في الأجهزة الأمنية خلال الدورة التاسعة للمجلس.

3- تحاشى المجلس التشريعي بعد دورته الثانية توجيه الأسئلة إلى مسؤولي الأجهزة الأمنية، على إعتبار أن تلك الأجهزة تخضع مباشرة لرئيس السلطة الوطنية، ولا يجوز توجيه الأسئلة له، ولم يكرر المجلس التشريعي اللجوء إلى هذه الأداة، رغم بساطتها، أو اللجوء إلى إستجواب أحد قادة الأجهزة الأمنية، رغم المخالفات الجسيمة التي طالت مواطنين وأعضاء في المجلس التشريعي. ولم يتم ذلك، حتى بعد إقرار القانون الأساسي، وإلحاق الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية.

(بعنوان " الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد ومراقبة المعاهدات الدولية التي أبرمتها وسوف تبرمها السلطة التنفيذية، وضبط ومراقبة سلوك السلطة التنفيذية تجاه تطبيق هذه المعاهدات.

المنهجية : استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي لدراسة المعاهدات التي أبرمتها وسوف وتبرمها في المستقبل مع السلطة التنفيذية.

محددات الدراسة: عام 2002م، في فلسطين.

أهم نتائج الدراسة:

1- لا تمثل المعاهدات الدولية مصدراً رئيسياً من مصادر القانون الدولي العام فحسب، وإنما تتمتع بقوة قانونية خاصة في التشريعات الداخلية، وتتجه الكثير من الدول إلى منح المعاهدات الدولية قوة تساوي قوة القانون الداخلي، ويصل الأمر بدساتير بعض الدول الأخرى إلى منحها قوة أعلى من القانون الداخلي تتعكس هذه القوة عند إصدار المعاهدة بقانون، أي تحويلها من وثيقة دولية ملزمة في الوسط الدولي، إلى تشريع داخلي ملزم في المجال الوطني أيضاً.

2- في النظام الديمقراطي، لم يعد موضوع المعاهدات مقتصرًا على دور السلطة التنفيذية في التفاوض والتوقيع وتبادل الوثائق والتنفيذ، وإنما أصبح للبرلمان دور مركزي في تصديق المعاهدات .

3- الدول الديمقراطية تنزع إلى إصدار المعاهدات بقانون يسئله البرلمان، أو على الأقل يحتاج نفاذ المعاهدات إلى تصديق البرلمان، وأحياناً بأغلبية خاصة.

4- تؤكد معظم دساتير الدول الديمقراطية على تصديق البرلمان على المعاهدات الهامة، خاصة تلك التي تتعلق بالسيادة والأرض والقروض والخزينة العامة والعلاقات الدولية كالتجارة والملاحة والحرب والسلام.

5- يمثل تصديق البرلمان على المعاهدات، وعدم نفاذها دون هذا التصديق، خطوة متقدمة للرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية. تنقسم هذه الرقابة إلى نوعين:

رقابة موضوعية تتعلق بتوافق المعاهدة مع التشريعات الداخلية وعدم تجاوزها للدستور، ورقابة شكلية تتعلق بإجراءات التشريع والعلاقة بين السلطات العامة في الدولة.

الدراسات العربية:

1- دراسة الجبلي، 2008:

(الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى دراسة جميع الجوانب الموضوعية والإجرائية المتعلقة بحق الموازنة العامة للدولة، ومحاولة الإستفادة من التجارب السابقة بما يتلاءم وطبيعة النظام السياسي في اليمن، وبيان أهمية الموازنة العامة وهي الأداة الرقابية الأقوى على السلطة التنفيذية، وهي التي يقرها البرلمان، وبيان القصور الذي شاب التشريعات ذات الصلة في الأنظمة المشمولة بالدراسة، ومعاونة المشرع اليمني في تسليط الضوء على أوجه القصور التي تخللت أحكام الموازنة العامة، ثم تلافيتها في المستقبل مما تجعل منه ذات طابع رقابي هام وفعال.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة معالجة النقاط التي شملت كلاً من اليمن ومصر وفرنسا، بدراسة مقارنة على الموازنة العامة، والتي يمكن التوصل إلى وجود تشابه كبير بين مصر واليمن وفرنسا إلى حد بعيد في الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة الذي يمكن أن يرجع إلى كون القانون اليمني إشتق معظمه من القانون المصري والفرنسي.

حدود الدراسة: عام 2008م، اليمن ومصر وفرنسا.

أهم نتائج الدراسة:

1- من خلال دراسة المقارنة التي شملت كلاً من اليمن ومصر وفرنسا، يمكن التوصل إلى وجود تشابه كبير بين مصر واليمن إلى حد بعيد في الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة الذي يمكن أن يرجع إلى كون القانون اليمني أشتق معظمه من القانون المصري، والإختلاف نلمسه بشكل كبير بين كل من اليمن وفرنسا، حيث أن هذه الأخيرة تطبق الرقابة بشكل جدي ومرن إلى حد يضمن مصداقيتها وفعاليتها على عكس التعقيدات والصعوبات الموجودة في الدستور اليمني (مثلاً في فرنسا يطلب الدستور عشرة أعضاء لطلب اللوم الموجه للحكومة

على عكس الدستور اليمني الذي يطلب ثلث أعضاء البرلمان وهذا ما يمنع رقابة فاعلة على الموازنة).

2- إن المتأمل في الدستور اليمني يلاحظ أنه زود السلطة التنفيذية بكل إمكانيات الهيمنة وحصنها بكثير من الضمانات التي تصل إلى حد المبالغة، وذلك بإيراد قيود شديدة على حق السلطة التشريعية في ممارسة وسائله الرقابية (السؤال، والاستجواب، والتحقيق النيابي،...الخ) في مواجهة تلك السلطة وهذه الضمانات والقيود تعيق الرقابة البرلمانية.

3- إن أغلبية وسائل الرقابة قد أضعفها النواب بسبب يعزى إليهم، إذ كثيراً ما توجه أسئلة أو استجابات إلى الحكومة ذات طابع شخصي، لا علاقة لها بطبيعة عمل المجلس، وإنما تستهدف الابتزاز السياسي أو المصلحة الانتخابية المحضة.

2- دراسة اللحيان، 2007:

(وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية)

(دراسة مقارنة تطبيقية على مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة جميع الجوانب المتعلقة بحق مجلس الشورى في السعودية، محاولة تطبيق وسائل الرقابة على مجلس الشورى بما يتلاءم وطبيعة النظام المملكة، بيان وسائل الرقابة الشورية على أعمال السلطة التنفيذية، بيان القصور الذي شاب مجلس الشورى ذات الصلة في الأنظمة المشمولة بالدراسة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن بتطبيق وسائل الرقابة البرلمانية على مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة: 2007م، المملكة العربية السعودية.

أهم نتائج الدراسة:

1- أنه من الضروري أن ينظر في مسألة فصل السلطة التنظيمية عن السلطة التنفيذية في المملكة، على أن يكون ذلك بشكل تدريجي، فالتدرج هو الأسلوب الأمثل لتحقيق التكامل وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في السلطة التنظيمية.

2- عرضنا لاختصاصات مجلس الشورى، حيث إتحض ما يمكن أن يمارسه المجلس من دور رقابي على أعمال الأجهزة التنفيذية، إلا أنه يلاحظ أن المجلس يمارس ذلك الدور الرقابي في حدوده الدنيا، فإذا كان المجلس قد جعلت له تلك الصلاحيات الرقابية انطلاقاً من تجربته المنبثقة من الخصوصية السعودية والنظام السياسي في المملكة، إلا أن ذلك لن يعوق أو يمنع التوسع في الدور الرقابي للمجلس على أعمال تلك الأجهزة.

3- أهمية تقرير دور رقابي اقتصادي لمجلس الشورى، ويؤيد ذلك كون المجلس معاوناً للملك والحكومة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تهيئه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله)، ومن المفيد إذن توسيع صلاحيات المجلس في متابعة خطط التنمية، وطرح مسودة الميزانية العامة للدولة على المجلس لأخذ مرئياته عليها قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها، كما هو ذلك مع التقارير والاتفاقيات والخطط التي تعرض حالياً على المجلس، فقد يكون للمجلس رأي مساعد للدولة في طرح رؤيتها.

4- المجلس مطالب بدور أكثر فاعلية بعد تعديل بعض مواده وفق ما بيناه، خصوصاً أن ذلك التعديل قد أعطاه حق النظر في جميع الشؤون والقضايا والموضوعات التي يرى أعضاؤه تناولها بالبحث والنقاش والدراسة، ولم يقتصر مهمته على دراسة ما يصل إليه فقط، فالمجلس إذن لم يعد معذوراً - وفق رؤية المجتمع - في اتخاذ المبادرات التي تتوافق مع آمال الناس واحتياجاتهم، بل إن الفرصة كبيرة أمامه لصنع مبادرات ترتقي إلى مستوى الطموحات.

3- فيصل شطناوي: وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الأردني عام 2003 - 2009

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى معرفة ماهية الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية وأهميتها ومعرفة وسائلها المتعددة والدور الهام الذي تقوم به ذلك ان نقطة البدء في الإصلاح السياسي لأي دولة هي تفعيل الدور الرقابي للبرلمان، فبقدر جدية هذا الدور واحترامه من جانب الحكومة وحرص الحكومة على الاستجابة لما يطرحه اعضاء البرلمان من مقترحات ومشكلات وتساؤلات، بقدر التطور الديمقراطي الذي تنعم به وتحققه الدولة، وأكثر من ذلك نحاول الكشف قدر المستطاع عن الأسباب التي تحول دون قيام برلمان فعال يمارس صلاحياته الرقابية باستقلالية، في إطار من التعاون والتكامل لا التبعية، محاولين في نفس الوقت الكشف عن الحلول التي تؤدي إلى تفعيل الأداء الرقابي البرلماني الأردني.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، وذلك باستقراء النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بموضوع الدراسة وعرضها وتحليلها، كذلك اعتمدت الدراسة على آراء الفقه الدستوري، وجمع المعلومات من محاضر مجلس النواب الأردني والدراسات والأبحاث والمؤلفات ذات العلاقة بالدراسة.

حدود الدراسة: عام 2003-2009 ، الأردن.

أهم نتائج الدراسة:

1- تتسم أهداف الرقابة البرلمانية بالكثرة والتنوع نتيجة تنوع وتعدد الانتماءات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأعضاء البرلمان.

2- إن ممارسة الدور الرقابي يتوقف الى حد كبير الممارسة الفعلية بنفس قدر اعتماده على الإطار الدستوري والقانوني والأنظمة.

3- اتسمت سلطة الطرف القائم بالرقابة البرلمانية خلال فترة الدراسة بالضعف العام في مدى قدرته على أداء الوظيفة الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية رغم أهمية الموضوعات المثارة بهذا الصدد.

4- فيما يتعلق بمواجهة طلبات الرقابة البرلمانية الموجهة من أعضاء البرلمان فقد كان هناك وزراء يقومون على تلك المواجهة وآخرون كثيراً ما يتقاعسون.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية: في فترة ما بين 2003 - 2009، الأردن.

4- دراسة بن بغيلة، 2003:

(آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الرقابي للسلطة التشريعية، وتوضيح العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وإظهار العوائق التي تواجه المشرع الجزائري في عملية الرقابة.

المنهجية: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة آليات الرقابة التشريعية على النظام السياسي الجزائري.

حدود الدراسة : عام 2003م، الجزائر.

أهم نتائج الدراسة:

- 1- إن المشرع الجزائري بقدر ما منح السلطة التشريعية مكانة خاصة بعد الفصل بين السلطات من جهة وبعد إزدواجيتها من جهة أخرى ، بقدر ما أثبت تبعية السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية وبطريقة قانونية في ضوء التحليل السابق للنصوص القانونية.
- 2- فقد منح النائب آليات معتبرة لرقابة السلطة التنفيذية وإمكانية توقيع المسؤولية السياسية إذا ما خرجت عن تطبيق برامجها المناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ، فكانت هذه الآليات محصورة في السؤال، الاستجواب لجان التحقيق والتي تم تصنيفها في هذه الدراسة بالآليات غير المرتبة للمسؤولية السياسية ، إضافة إلى آليات ملتمس الرقابة و طلب التصويت بالثقة والتي تؤدي في حالة توفر شروطها وإجراءات تطبيقها إلى إقامة المسؤولية السياسية للحكومة ومن تم تقديم هذه الأخيرة استقالتها.
- 3- استخدام النواب آليات الرقابة المحدودة الاستعمال، وتتجه غالبيتها إلى الأسئلة وتوجيهها نحو الأمور الأقل تأثير في الأوضاع العامة والأقل مساساً بمصالح الجماعات، إضافة إلى أن الأوضاع السياسية المهيمنة وضعف وغياب الأحزاب السياسية من القيام بدورها في تفعيل آليات الرقابة وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، أدى إلى غياب التوازن السياسي في المجالس النيابية ، وساهم بالتالي في تدني العمل النيابي وضعف البرلمان وعدم انسجام أعضائه مما شكل إستحالة قيام علاقة متوازنة بين السلطات، لتميل الكفة دائماً لصالح السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى.
- 4- يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في مواجهة البرلمان وجعله لا يتمتع بالاستقلالية النسبية وهذا راجع لأسباب سياسية وفنية.
- 5- إن آليات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية تحد منها بعض العوامل والمؤثرات مما منع تحقيق الهدف الأساسي منها وهو مراقبة أعمال الأجهزة الإدارية في الدولة لمعرفة مدى نجاحها كفاءتها، وفعاليتها لضمان عدم إنحراف وتسلسل الإدارة وقيامها بأعمالها وفق الأهداف العامة للدولة.

(بعنوان " المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة - دراسة مقارنة.")

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على واقع الرقابة على الإدارة العامة في الدولة، وتحديد المنظور الاسلامي والمنظور الوضعي، ودراسة تطبيق كل منهما للرقابة على الإدارة العامة والتحديات التي تواجهها.

المنهجية: استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن حيث قارنت بين المنظور الاسلامي وبين المنظور الوضعي للدور الرقابي على الإدارة العامة للدولة.

حدود الدراسة: عام 1991م، السعودية.

أهم نتائج الدراسة:

1- تطورت فكرة الرقابة على الإدارة العامة في الإسلام حسب الحجة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والمالية للدولة الإسلامية، وقد أعطى الإسلام الرقابة الذاتية الأولوية الأولى، لإعتبارها رقابة وقائية ضد الانحرافات السلبية، لإعتمادها على قوة الوازع الديني لدى المسلم.

2- تميز الوسائل الرقابية على الإدارة العامة في الإسلام على الوسائل الرقابية في النظم الوضعية بقلّة التكاليف من حيث المال والزمن.

3- عدم إقتصار الرقابة الشعبية على الإدارة العامة في الإسلام على ما يقوم به الأفراد من رقابة على العمال والولاة الذين يعينون من قبل الخليفة، بل تجاوزت ذلك إلى إعطاء الجماعات الإسلامية الحق في مراقبة الخليفة ذاته حتى يحكم بالعدل ويتبع الحق.

4- تميز نظام الرقابة الإسلامية على الإدارة العامة بالتنسيق بين وسائله، فهناك اعتماد متبادل ومتكامل بين هذه الوسائل.

الدراسات الاجنبية:

1- دراسة Ma'mun Attili، 2013:

(الوضع الأمني والرقابة التشريعية، دراسة تناقش طبيعة الرقابة التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني في ظل علاقة السلطة بالاحتلال الاسرائيلي ما بين (1996-2005).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على واقع العمل الرقابي للمجلس التشريعي والتحديات التي يواجهها في أداء هذا الدور.

منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن حيث قارنت بين إنجازات العمل الرقابي للمجلس التشريعي في ثلاث مراحل زمنية من خلال البحث في تقارير اللجان المختصة ، مع الأخذ بعين الإعتبار السياق السياسي والامن في كل مرحلة من خلال مراجعة تاريخية للأوضاع على الأرض من مصادرها .

المحددات الزمانية: مراحل زمنية 3 محصورة بين عامي 1996-2005، الأراضي الفلسطينية.

أهم نتائج الدراسة:

1- ليس هناك تقاليد برلمانية في فلسطين مع غياب الثقافة البرلمانية المحلية أو المعايير التي يمكن أن توجه تطور المجلس التشريعي الفلسطيني مما يجعل من الصعب إحراز تقدم.

2- المجلس التشريعي غير فعّال كما يجب في الإشراف على السلطة التنفيذية.

3- قصور أداء السلطة التنفيذية مرتبط بعدم تفعيل مناسب للرقابة التشريعية.

4- لا يستفيد المجلس التشريعي من حق المساءلة أو التصويت بحجب الثقة عن السلطة التنفيذية.

5- بناء المجلس التشريعي في فترة لم يكن فيها أحزاب معارضة، أعطى الانتخابات لعام 1996م السيطرة على المجلس التشريعي الفلسطيني إلى قوة سياسية هي نفسها التي تسيطر عليها السلطة التنفيذية، ولعدم وجود المعارضة داخل المجلس التشريعي الفلسطيني كان الأداء الرقابي ضعيف مما أثر على السياسة بشكل عام.

2- دراسة Elaine Halchin، 2012:

(الرقابة التشريعية في الكونغرس)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى تحديد ومراقبة دور صلاحيات الكونغرس والسلطة التنفيذية، وضبط وردع أدوار السلطة الرئاسية، خاصة بعد القلق البالغ الذي عبّر عنه مجموعة من المفكرين والمسؤولين الامريكان في عام 2006 تجاه الفشل الذي صاحب أداء الكونغرس في مراقبة السلطة التنفيذية باعتبارها منفصلة ومستقلة عنه سعياً لاستعادة النظام الأمريكي الدستوري من خلال الإصلاحات.

منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن، حيث قارنت بين القانون الأمريكي مع النصوص التي استندت إليها الممارسات التشريعية للكونغرس والسلطة التنفيذية وقد أنشأت هذه التحقيقات، في القانون والممارسة، وطبيعة ونطاق الأدوات التي تعتمد عليها الكونغرس في الحفاظ على دورها في النظام الدستوري الأمريكي.

حدود الدراسة: من بعد أحداث سبتمبر 2001 لغاية 2006 ، الكونغرس الأمريكي، واشنطن.

أهم نتائج الدراسة:

- 1- أظهرت الدراسة وجود رقابة واسعة للكونغرس الأمريكي على العديد من القوانين الهامة مثل : قانون إعادة التنظيم لعام 1946 (PL 79-601)، للمرة الأولى، و القانون العام.
- 2- وجود ترزقب مستمر "على البرامج والوكالات الخاضعة لولايتها.
- 3- مراقبة مهنية الموظفين وتعزيز صلاحيات المراقب العام ورئيس التحقيق والتدقيق في الكونغرس، إلى جانب مكتب محاسبة الحكومة.
- 4- مراجعة دراسة ومستمرة لقانون إعادة التنظيم التشريعي لعام 1970 (PL 91-510).
- 5- وزيادة الموظفين الفنيين من اللجان الرقابية.
- 6- توسيع المساعدة التي تقدمها خدمة أبحاث الكونغرس، وتعزيز تقييم البرامج.
- 7- مراقبة وتقييم دائم لقانون الميزانية في الكونغرس لعام 1974 (PL 93-344)

3- دراسة Hironori Yamamoto , 2007 :

(أدوات الرقابة التشريعية: دراسة مقارنة لأكثر من 88 برلمان وطني.)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى الوقوف على الممارسة البرلمانية والرقابية، وتقديم معلومات حول الأدوات المستخدمة في أداء اللجان الرقابية وسبل تطويرها، وحصر أوجه الخلاف والتشابه بين هذه الأدوات في مجموعة البرلمانات التي استخدمت في عينة البحث والتي هي 88 برلمان من حول العالم، بالإضافة إلى تقييم كيفية استخدام هذه الأدوات في الممارسة العملية وتأثيرها على الأداء البرلماني بشكل عام.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وتستعين العلوم القانونية بالمنهج المقارن في الكثير من الدراسات، وذلك من خلال مقارنة مؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى وقد استعانت الجهة المنفذة للبحث أسلوب البحث الكمي (الاستبانات) وجمع البيانات الأولية التي تشكل أساس هذه الدراسة حيث تم تمويلها من قبل معهد البنك الدولي.

حدود الدراسة: الدراسة أجريت في 2007 على كل من البرلمانات التالية : كوريا الشمالية، أوغندا، بريطانيا، اليابان، البرازيل، المكسيك، أفريقيا الجنوبية، سلوفاكيا، الفلبين وكندا ومجموعة كبيرة من دول العالم.

أهم نتائج الدراسة:

1- التركيز في أغلب البرلمانات منصب على دور اللجان التشريعية الرقابي ، وعلى نتائج عملها أكثر من الأنظمة التي قامت وبنيت عليها هذه اللجان ، ومن المعروف أن هذه الأنظمة غير متشابهة بين هذه البرلمانات المختلفة.

2- بعض لجان البرلمانات التي تضع القوانين وتقوم بالرقابة دائمة، والبعض الآخر غير دائمة.

3- صلاحيات اللجان الرقابية تختلف من دولة إلى دولة.

4- بعض البرلمانات تركز على لجان معينة دون غيرها في الأعمال الرقابية.

5- اللجان الدائمة في غالبية البرلمانات تشرف على جوانب محددة من أعمال الرقابة على الميزانية، السياسات العامة ، والمساواة بين الجنسين.

4- دراسة The United States Institute of Peace ، 2002:

(الدور الاصلاحى للمجلس التشريعي)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على التحديات التي واجهت جهود الاصلاح التشريعي والقانوني، وتباين التصورات الإصلاحية التي جاء بها كل من أعضاء المجلس التشريعي المنتخب، والذي أوردوا بناء أساس قانوني متين لمؤسسات الدولة الرئيسة مثل القضاء الفلسطيني والخدمة المدنية ، وتصورات قادة المنظمات غير الحكومية والذين اعتبروا منافسين لأعضاء المجلس التشريعي، واختلفوا معهم في التصورات الإصلاحية، ومقترحات الفئة المثقفة والأكاديميين الى جانب نشطاء الأحزاب السياسية .

منهجية الدراسة: دراسة مقارنة نقدية لتصورات ونصوص ومقترحات الإصلاح التي قدمت في مرحلة بناء "الدولة" في فترة التأسيس، ككتابة الدستور وتحديد العلاقة بين المؤسسات الداخلية الوطنية وما بعد أوصلو والعلاقة مع المحتل والمجتمع الدولي.

محددات الدراسة : 1993م-2002م، الأراضي الفلسطينية.

أهم نتائج الدراسة:

1- واجهت التشريعات الفلسطينية صعوبة الموازنة بين الأجندات الدولية والأجندات والمحلية للإصلاح.

2- تدخلات المجتمع الدولي وخاصة أمريكا بقيت مستمرة لفك الارتباط بين الوطني والمصالح التي يراها المجتمع الدولي.

3- على المستوى المحلي، كانت دعوات الإصلاح التشريعي تتفاعل مع الوضع السياسي بشكل كبير، حيث تضخمت صفوف الإصلاحيين فجأة في مايو بعد إعلان ياسر عرفات الإصلاح، لتكون هدفه الأول، واستجاب المجلس التشريعي بسرعة مع هذه الدعوات كردة فعل مضادة لرغبة أمريكا في عزل عرفات أو استبداله.

4- بقيت قضية الإصلاح تواجه معضلة صعبة بسبب الصراع مع إسرائيل لأنها تقف في وجه أي دعوات لتوطين القوانين المضادة لأوسلو.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على:

- 1- أهمية وجود برلمان أو مجلس تشريعي منتخب و فاعل يقوم بدوره الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية.
- 2- أهمية الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وخاصة الفصل بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية.
- 3- أهمية تقويم الأداء الرقابي للمجلس التشريعي وتطوير آليات الرقابية التشريعية.
- 4- أداء المجلس التشريعي الرقابي تأثر بالانقسام.
- 5- الأدوات الرقابية في المجلس التشريعي تأثرت بالانقسام.

نقاط الاختلاف بين الدراسات:

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسات:

بعض الدراسات استخدمت المنهج التاريخي كدراسة (ملتقى الفكر العربي، 2006) وهو المنهج الذي استند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل في العلاقة بين المؤسسات الفلسطينية.

وبعض الدراسات استخدمت المنهج المقارن كدراسة (المركز الفلسطيني وحل النزاعات، 2005) "فعالية الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية" حيث حاولت الدراسة من خلاله بيان سياسة المشرع الوطني في مسألة التشريعات الأمنية، من خلال التركيز على النصوص وتحديد التغيرات، وسبل تطوير التشريعات التي تحكم عملية الإصلاح، ومقارنتها مع مجموعة واسعة من الممارسات الدولية، ومنها دراسة مقارنة نقدية لتصورات ونصوص ومقترحات الإصلاح، التي قدّمت في مرحلة بناء " الدولة " في فترة التأسيس، ككتابة الدستور، وتحديد العلاقة بين المؤسسات الداخلية الوطنية وما بعد أوسلو، والعلاقة مع المحتل والمجتمع الدولي، كدراسة (The United States Institute of Peace، 2006) "الدور الاصلاحى للمجلس التشريعي".

أما الدراسة الحالية فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات وتحليل هذه البيانات، وميزتها أيضا أنها ستستخدم منهجين في الدراسة وهما:
أولاً: المقابلات "منهج كفي" مع أعضاء المجلس التشريعي و وزراء الحكومة في قطاع غزة.
ثانياً: الاستبانات "منهج كمي".

عينة الدراسة:

سوف نعتمد في إختيار العينة على أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة المنوط بهم الدور الرقابي، والوزراء ومن في حكمهم في قطاع غزة خلال فترة الانقسام، على عكس الدراسات السابقة التي كانت تعتمد على الشواهد التاريخية او المقارنة بين بلدين أو عدة بلدان مختلفة، أو نظامين أو عدة أنظمة مختلفة.

ما يميز دراستنا:

1- **الفترة الزمنية:** غالبية الدراسات السابقة تناولت الدور الرقابي للمجلس التشريعي في حالة عدم وجود انقسام، لكن دراستنا ستكون عن الفترة 2007 حتى العام 2014، أي ما بعد حدوث الانقسام حتى توقيع اتفاق الشاطئ، وهذا سيعطي معلومات أكبر، وأكثر وضوحاً عن الدور الرقابي لنواب المجلس التشريعي في قطاع غزة عن هذه الفترة.

2- **المكانية:** ستنجز هذه الدراسة في قطاع غزة، المكان الذي كان فيه المجلس التشريعي عاملاً، مع إلقاء نظرة عن الدور الرقابي للنواب في الضفة الغربية.

3- **ستعمل دراستنا على إيضاح الوسائل التي حاول بها المجلس التشريعي التغلب على المعوقات التي واجهته جراء الحصار، و اعتقال النواب ومدى قانونية هذه الإجراءات.**

4- **ستتطرق دراستنا إلى دور الرقابة البرلمانية في قطاع غزة في تعزيز الحكم الرشيد.**

5- **ستلقي دراستنا الضوء عن مدى تأثير الدور الرقابي الذي قام به المجلس التشريعي في محاربة الفساد في قطاع غزة.**

جدول (3): مصفوفة الفجوة البحثية

ما يميز الدراسة الحالية	الفجوة البحثية	اتفقت مع الدراسات السابقة
<p>1-الفترة الزمنية: غالبية الدراسات السابقة تناولت الدور الرقابي للمجلس التشريعي في حالة عدم وجود انقسام، لكن دراستنا ستكون عن الفترة 2007 – 2014 أي ما بعد حدوث الانقسام حتى توقيع اتفاق الشاطئ، وهذا سيعطي معلومات أكبر، وأكثر وضوحاً عن الدور الرقابي لنواب المجلس التشريعي في قطاع غزة عن هذه الفترة.</p> <p>2-المكانية: ستنجز هذه الدراسة في قطاع غزة، المكان الذي كان فيه المجلس التشريعي عاملاً، مع لقاء نظرة عن الدور الرقابي للنواب في الضفة الغربية.</p> <p>3-ستعمل دراستنا على إيضاح الوسائل التي</p>	<p>1- المنهج المستخدم في الدراسات: بعض الدراسات استخدمت المنهج التاريخي كدراسة (ملتقى الفكر العربي، 2006) وهو المنهج الذي استند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل في العلاقة بين المؤسسات الفلسطينية.</p> <p>وبعض الدراسات استخدمت المنهج المقارن كدراسة (المركز الفلسطيني وحل النزاعات، 2005) " فعالية الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية " حيث حاولت الدراسة من خلاله بيان سياسة المشرع الوطني في مسألة التشريعات الأمنية من خلال التركيز على النصوص وتحديد التغيرات وسبل تطوير التشريعات التي تحكم عملية الإصلاح ومقارنتها مع مجموعة واسعة من الممارسات الدولية ، ومنها دراسة مقارنة نقدية لتصورات ونصوص ومقترحات الإصلاح التي قَدِّمت في مرحلة بناء " الدولة " في فترة التأسيس، ككتابة الدستور، وتحديد العلاقة بين المؤسسات الداخلية الوطنية وما بعد أوسلو والعلاقة مع المحتل والمجتمع الدولي، كدراسة (The United States Institute of</p>	<p>1- أهمية وجود برلمان أو مجلس تشريعي منتخب و فاعل يقوم بدوره الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية.</p> <p>2- أهمية الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وخاصة الفصل بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية.</p> <p>3- أهمية تقويم الأداء الرقابي للمجلس التشريعي وتطوير آليات الرقابية التشريعية.</p> <p>4- أداء المجلس التشريعي الرقابي تأثر بالانقسام.</p>

5- الأدوات الرقابية في المجلس التشريعي تأثرت بالانقسام.

Peace، 2006) "الدور الاصلاحى للمجلس التشريعي".

أما الدراسة الحالية فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات وتحليل هذه البيانات وميزتها أيضا أنها ستستخدم المقابلات "منهج كفي" مع أعضاء المجلس التشريعي و الوزراء في قطاع غزة بالإضافة للاستبانة "منهج كمي".

2- عينة الدراسة:

سوف نعتمد في اختيار العينة على أعضاء المجلس التشريعي المنوط بهم الدور الرقابي، والوزراء ومن في حكمهم في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة.

على عكس الدراسات السابقة التي كانت تعتمد على الشواهد التاريخية أو المقارنة بين بلدين أو عدة بلدان مختلفة، أو نظامين أو عدة أنظمة مختلفة.

حاول بها المجلس التشريعي التغلب على المعوقات التي واجهته جراء الحصار وجراء اعتقال النواب ومدى قانونية هذه الإجراءات. 4- ستتطرق دراستنا إلى دور الرقابة البرلمانية في قطاع غزة في تعزيز الحكم الرشيد. 5- ستلقي دراستنا الضوء عن مدى تأثير الدور الرقابي الذي قام به المجلس التشريعي في محاربة الفساد في قطاع غزة.

الفصل الرابع

طريقة واجراءات الدراسة وتحليل البيانات الاحصائي

المبحث الأول: طريقة واجراءات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: طريقة اجراءات الدراسة

- المقدمة.
- منهجية الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- خطوات بناء الاستبانة.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبانة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

وأيضاً من خلال المقابلة مع عدد من النواب والوزراء أو من في حكمهم، بغرض التوصل إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة، يحتاج الباحث التوصل إليها والحصول عليها في ضوء أهداف البحث.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة والبالغ عددهم 45 نائباً، ووزراء ما بعد الانقسام أو من في حكمهم، وعددهم 30 وزيراً.

أدوات الدراسة:

أولاً: المقابلة:

تم إعداد مقابلة حول "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"، احتوت هذه الأداة على ثلاثة عشرة سؤال، موضحة في الملحق رقم (3)، وتم إجراء هذه المقابلات مع عدد (6) من النواب، وعدد (4) من الوزراء أو من في حكمهم، ملحق رقم (4).

ثانياً: أداة الاستبانة:

تم إعداد إستبانة حول "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"

تتكون استبانة الدراسة من ثلاث أقسام رئيسية:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية والمؤسسية عن المستجيبين (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل).

القسم الثاني: وهو عبارة عن أدوات الرقابة البرلمانية، ويتكون من 40 فقرة، موزع على 7 مجالات :

المجال الأول: السؤال البرلماني، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثاني: الاستجواب، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثالث: لجان تقصي الحقائق، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: حجب الثقة، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: الزيارات الميدانية، ويتكون من (6) فقرات.

المجال السادس: الشكاوي، ويتكون من (5) فقرات.

المجال السابع: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، ويتكون من (7) فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، ويتكون من (18) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إستجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان حسب جدول (4):

جدول (4): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة " الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي "، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة :-

1- الاطلاع على الأدب الإداري والقانوني و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.

6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.

7- تم عرض الاستبانة على (10) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى و أكاديمية الإدارة والسياسة، وجامعة القدس لمفتوحة، ملحق رقم (1)

8- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، ملحق (2).

صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010: 107) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 10 من حملة الدكتوراة، متخصصين في الإدارة والقانون ومناهج البحث العلمي واللغة العربية، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (2).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

- الاتساق الداخلي لـ " أدوات الرقابة البرلمانية "

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "السؤال البرلماني" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السؤال البرلماني " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.498	مارس النواب حقهم في استخدام أداة السؤال البرلماني بشكل ينسجم والقانون.
2.	*0.001	.441	استخدام السؤال البرلماني لم يتأثر سلبياً بالانقسام.
3.	*0.000	.678	يتعامل الوزير بجدية مع السؤال البرلماني المقدم من النواب.
4.	*0.000	.632	الوزراء لا يخفون حقائق مهمة أثناء الإجابة على أسئلة النواب.
5.	*0.000	.745	الأسئلة غالباً لا تتحول إلى جلسات استماع.
6.	*0.000	.754	البعد الحزبي لم يؤثر في تحويل الأسئلة إلى جلسات استماع.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاستجاب " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاستجاب " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.789	مارس النواب حقهم في استخدام أداة الاستجاب.
2.	*0.000	.625	الانقسام الفلسطيني لم يعيق استخدام هذه الأداة.
3.	*0.000	.637	استخدام هذه الأداة كان مهنياً بعيداً عن الحزبية .
4.	*0.000	.475	الاستجاب في بعض الحالات أدى إلى حجب الثقة عن أحد الوزراء أو الحكومة بأكملها.
5.	*0.001	.456	أداء الوزراء المهني أدى إلى عدم حاجة المجلس لاستخدام هذه الأداة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " لجان تقصي الحقائق " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " لجان تقصي الحقائق " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.708	شكل المجلس التشريعي لجان تقصي حقائق من خبراء ومختصين للتحقيق في مخالفات جسيمة ارتكبتها السلطة التنفيذية.
2.	*0.000	.560	تشكيل لجان تقصي الحقائق في الغالب لم يأخذ طابع حزبي واحد.
3.	*0.000	.534	الانقسام لم يلعب دوراً في طبيعة تشكيل هذه اللجان.
4.	*0.000	.628	غالباً ما تكمل اللجان عملها وتقدم ملاحظاتها و توصياتها للجنة المختصة.
5.	*0.000	.726	يتم التعامل مع تقرير هذه اللجان ببعده وطني بعيداً عن الحزبية.
6.	*0.000	.502	يتم إطلاع الجمهور الفلسطيني على نتائج وقرارات لجان تقصي الحقائق.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يوضح جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجب الثقة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (8)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجب الثقة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.521	سبق وأن جرى حجب الثقة عن أي من الوزراء في الحكومات السابقة.
2.	*0.000	.497	سبق وأن حجب المجلس التشريعي الثقة عن حكومة بأكملها.
3.	*0.000	.746	الانقسام الفلسطيني لم يعيق تفعيل هذه الأداة.
4.	*0.000	.713	البعد الحزبي ليس له دور في التغافل عن استخدام هذه الاداة.
5.	*0.000	.488	الأداء الرقابي الفعال للمجلس التشريعي كان له دور في عدم ارتكاب الوزراء مخالفات تستوجب حجب الثقة عنهم.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يوضح جدول (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الزيارات الميدانية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (9)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الزيارات الميدانية " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.750	الزيارات الميدانية من قبل نواب المجلس التشريعي ولجانه للمؤسسات الحكومية كانت بالدرجة الكافية.
2.	*0.000	.822	الزيارات الميدانية في الغالب تأخذ بعداً رقابياً.
3.	*0.000	.800	يعطى النواب ملاحظاتهم أثناء الزيارات.
4.	*0.000	.727	يهتم الوزراء والمسؤولون بملاحظات النواب ويتعاونون معها إيجابياً.
5.	*0.000	.830	يتابع النواب لاحقاً نتائج تعاطي الوزراء والمسؤولين مع هذه الملاحظات.
6.	*0.000	.512	الانقسام ليس له تأثير في تحويل الزيارات الميدانية لمجرد علاقات عامة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يوضح جدول (10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الشكاوي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (10)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الشكاوي " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل الارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.832	يتعامل النواب بجدية مع الشكاوي المقدمة من قبل الجمهور.
2.	*0.000	.785	يتابع النواب الشكاوي ويعملون على حلها باهتمام بالغ.
3.	*0.000	.643	الانقسام أثر ايجابياً في حل بعض قضايا المواطنين.
4.	*0.000	.636	البعد الحزبي لم يؤثر في أغلب الأحيان في حل الشكاوي.
5.	*0.000	.585	الوزراء يتعاملون بجدية مع شكاوي المواطنين المرسله لهم من قبل النواب.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (11) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (11)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الرقابة على الموازنة العامة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.879	يُلزم المجلس التشريعي الحكومة بتقديم الموازنة العامة في موعدها.
2.	*0.000	.527	يلجأ المجلس التشريعي رغم الانقسام لسحب الثقة من الحكومة إذا فشلت في تقديم الموازنة في مواعيدها القانونية.
3.	*0.000	.777	يشترط المجلس التشريعي على الحكومة تقديم الخطة العامة للتنمية قبل إقرار الموازنة العامة.
4.	*0.000	.804	يَعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة سنوياً.
5.	*0.000	.831	إقرار الموازنة العامة من قبل المجلس التشريعي منسجم بمواد ونصوص القانون.
6.	*0.000	.816	تلتزم الحكومة بتنفيذ الموازنة كما أقرها المجلس التشريعي.
7.	*0.000	.838	يُراقب المجلس التشريعي حسن تنفيذ الموازنة العامة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- الاتساق الداخلي لـ " تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي ":

يوضح جدول (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الأداء الرقابي للمجلس التشريعي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (12)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي والدرجة الكلية للمجال "

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل لارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.565	يعطي الوزراء أهمية للدور الرقابي لنواب المجلس التشريعي.
2.	*0.007	-.347	اهتمام الوزراء برقابة لجان المجلس التشريعي لا يفوق اهتمامهم بالرقابة الفردية للنائب.
3.	*0.000	.588	أثرت الرقابة البرلمانية خلال الانقسام إيجابياً على أداء الوزراء والمسؤولين.
4.	*0.000	.573	الأداء الرقابي رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الدوائر الحكومية.
5.	*0.003	.398	الحصار لم يؤثر في أداء المجلس التشريعي الرقابي.
6.	*0.000	.473	الحروب المتكررة لم تؤثر على أداء المجلس التشريعي الرقابي.
7.	*0.000	.621	ساهمت الرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد في قطاع غزة.
8.	*0.006	.359	الانقسام ليس له دور في عدم فاعلية الرقابة البرلمانية.
9.	*0.000	.522	الأداء الرقابي للنواب في قطاع غزة خلال الانقسام كان أداءً فعالاً مما يعزز لحكم رشيد.

*0.000	.657	ساهم النواب الإناث في تطوير الدور الرقابي للمجلس بما يخص شؤون المرأة.	.10
*0.000	.730	هناك دراية كافية لطبيعة الأدوات الرقابية المستخدمة في المجلس التشريعي.	.11
*0.000	.478	أثرت الدرجة العلمية إيجابياً في تفعيل الأدوات الرقابية.	.12
*0.000	.539	التخصص العلمي للنائب يؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي.	.13
*0.000	.740	الشخصية القيادية للنائب تؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي.	.14
*0.001	.435	يلتزم النواب بالقوانين والأنظمة أثناء أداء دورهم الرقابي.	.15
*0.007	.352	انتماء النواب والوزراء لحزب واحد أثر إيجابياً في فاعلية الرقابة البرلمانية.	.16
*0.000	.666	المواطن هو محل اهتمام عملية الرقابة البرلمانية.	.17
*0.000	.626	يتم إعلان نتائج الدور الرقابي للجمهور الفلسطيني.	.18

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (13) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (13)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.000	.721	السؤال البرلماني.
*0.001	.439	الاستجاب.
*0.000	.769	لجان تقصي الحقائق.
*0.000	.492	حجب الثقة.
*0.000	.785	الزيارات الميدانية.
*0.000	.695	الشكاوي.
*0.000	.763	الرقابة على الموازنة العامة.
*0.000	.979	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
*0.000	.771	تأثير وفعالية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها،

أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجوي، 2010: 97).

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (14).

جدول (14)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.824	0.680	6	السؤال البرلماني.
0.865	0.748	5	الاستجاب.
0.810	0.657	6	لجان تقصي الحقائق.
0.872	0.760	5	حجب الثقة.
0.899	0.809	6	الزيارات الميدانية.
0.864	0.746	5	الشكاوي.
0.941	0.885	7	الرقابة على الموازنة العامة.
0.954	0.910	40	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
0.927	0.859	18	تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي
0.951	0.901	58	جميع المجالات معا

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (14) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.657،0.910)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.901). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.810،0.954)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.951) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي :Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (15).

جدول (15)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.845	0.614	السؤال البرلماني.
0.414	0.885	الاستجاب.
0.652	0.736	لجان تقصي الحقائق.
0.208	1.064	حجب الثقة.

0.794	0.649	الزيارات الميدانية.
0.308	0.966	الشكاوي.
0.803	0.643	الرقابة على الموازنة العامة.
0.519	0.815	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي.
0.708	0.702	تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي.
0.628	0.749	جميع مجالات الاستبانة.

واضح من النتائج الموضحة في جدول (15) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
6. إختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الغستبانة.
7. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

8. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance - ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات، استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

- المقدمة.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والمؤسسية.
- المحك المعتمد في الدراسة.
- اختبار فرضيات الدراسة.

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية عن المستجيبين التي اشتملت على (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والمؤسسية:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والمؤسسية:

- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول (16): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية %	العدد	الجنس
90.2	46	ذكر
9.8	5	أنثى
100.0	51	المجموع

يتضح من جدول (16) أن ما نسبته 90.2% من عينة الدراسة ذكور، بينما 9.8% إناث، وهذا راجع إلى أن عدد النواب الإناث الموجودون في قطاع غزة أربعة، بينما هناك وزيرة وحيدة فقط وهي وزيرة شؤون المرأة، وهي أيضاً نائب في المجلس التشريعي، وهذا يدل على ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، خاصة في المجلس التشريعي والحكومة.

- توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول (17): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
30 عام فأقل	-	-
31-40 سنة	1	2.0
41-50 سنة	8	15.7
أكثر من 50 عام	42	82.4
المجموع	51	100.0

يتضح من جدول (17) أن ما نسبته 2.0% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 31-40 سنة، 15.7% تتراوح أعمارهم من 41-50 سنة، بينما 82.4% أعمارهم أكثر من 50 عام، وهذا يعود كون الفئة المستهدفة هي من النواب والوزراء، وفي غالبيتهم تجاوزوا الخمسين عاماً وربما أكثر، وهذا يؤكد على ضعف المشاركة السياسية لسن الشباب، سواء على مستوى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية.

- توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل:

جدول (18): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية %
عضو مجلس تشريعي	29	56.9
وزير أو من في حكمه	22	43.1
المجموع	51	100.0

يتضح من جدول (18) أن ما نسبته 56.9% من عينة الدراسة وظيفتهم عضو مجلس تشريعي، بينما 43.1% وظيفتهم وزير أو من في حكمه، وهذا طبيعي كون مجتمع الدراسة يتكون من النواب والوزراء أو من في حكمه، فعدد النواب في هذه الفترة بلغ 45 نائباً، بينما الوزراء أو من في حكمهم عددهم 30 وزيراً، وأيضاً هناك عدد من الوزراء أو من في حكمه شغل أكثر من وزارة في نفس الوقت، فمثلاً نجد الوزير المستشار محمدرج الغول كان يشغل وزير العدل، و في ذات الوقت كان وزير الأسرى، وهو أيضاً نائب في المجلس التشريعي.

ويقصد بمصطلح (من في حكمه) هم رؤساء السلطات الذين لا يباشرون عملهم إلا بعد أخذ الثقة من المجلس التشريعي، كرئيس سلطة الأراضي ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (19): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
25.5	13	بكالوريوس
21.6	11	ماجستير
52.9	27	دكتوراه
100.0	51	المجموع

يتضح من جدول (19) أن ما نسبته 25.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 21.6% مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما 52.9% مؤهلهم العلمي دكتوراه، وهذا يوضح أن هناك اهتمام عند اختيار نائب أو وزير ليشغلوا هذه المكانة بالدرجة العلمية التي يحملونها، كي يؤديوا المهمة المنوطة بهم على أكمل وجه.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل

جدول (20): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	العدد	النسبة المئوية %
5 سنوات فأقل	14	27.5
6-10 سنوات	36	70.6
11-15 سنة	-	-
16-20 سنة	1	2.0
21 سنة فأكثر	-	-
المجموع	51	100.0

يتضح من جدول (20) أن ما نسبته 27.5% من عينة الدراسة سنوات عملهم 5 سنوات فأقل، 70.6% تتراوح سنوات عملهم من 6-10 سنوات، بينما 2.0% تتراوح سنوات عملهم من 16-20 سنة، وهذا يعود كون أن المجلس التشريعي هو نفسه العامل منذ انتخابه سنة 2006، وأن عدد من الوزراء بقي وزيراً طوال هذه الفترة أو انتقل من عمل وزارة لأخرى في نفس هذه الفترة، بينما هناك نائباً واحداً فقط انتخب في العام 1996 وأعيد انتخابه في العام 2006، وهي النائب راوية الشوا.

المحك المعتمد في الدراسة (Ozen et al., 2012):

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (21)

يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	المتوسط الحسابي النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 1 - 1.80	من 20% - 36%	قليلة جدا
أكبر من 1.80 - 2.60	أكبر من 36% - 52%	قليلة
أكبر من 2.60 - 3.40	أكبر من 52% - 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 - 4.20	أكبر من 68% - 84%	كبيرة
أكبر من 4.20 - 5	أكبر من 84% - 100%	كبيرة جدا

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبانة ككل ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الباحث درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (22).

جدول (22)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لجميع مجالات

الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي

الترتيب	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
4	0.296	-0.54	58.84	0.77	2.94	السؤال البرلماني.
7	*0.000	-9.25	42.56	0.67	2.13	الاستجاب.
6	0.089	-1.36	57.33	0.70	2.87	لجان تقصي الحقائق.
8	*0.000	-8.71	41.78	0.75	2.09	حجب الثقة.
3	*0.001	3.16	66.68	0.75	3.33	الزيارات الميدانية.
1	*0.000	5.76	71.20	0.69	3.56	الشكاوي.
2	*0.007	2.54	66.97	0.97	3.35	الرقابة على الموازنة العامة.
	0.209	-0.82	58.76	0.54	2.94	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (22) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي يساوي 2.94 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 58.76%، قيمة الاختبار -0.82 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.209 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على جميع فقرات استخدام الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي

بشكل عام، وهذا يعود كون أغلب الأدوات الرقابية في فترة الانقسام لم تستخدم بالشكل الكافي، وهناك أدوات أخرى لم يتم استخدامها بتاتاً في هذه الفترة، كأداة الاستجواب وأداء حجب الثقة، وأيضا لجان تقصي الحقائق كذلك لم يتم تشكيلها إلا مرة واحدة، وهي المتعلقة بقضية (إدخال السيارات من الأنفاق) في العام 2013.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي.

ويتضح مما سبق أن الانقسام أثر تأثيراً واضحاً على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني واستخدام هذه الأدوات، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها:

1- حكم الحزب الواحد، كون أن المجلس التشريعي والحكومة في قطاع غزة من نفس الحزب، وهذا جعل هناك بعض التفاوضي عن استخدام بعض الأدوات بفاعلية حتى لا يستغلها الطرف الثاني في الانقسام (حركة فتح)، وهذا ما أكده الدكتور محمد الفراء وزير الحكم المحلي الأسبق في مقابلة الباحث له بتاريخ 2015/11/24، والذي قال أن الرقابة البرلمانية في قطاع غزة كانت فاعلة بشكل واضح وجلي، و نحن كوزراء كنا نلمسها وكانت محل اهتمام كبير عندنا، وكان نواب المجلس يتابعون كل صغيرة وكبيرة عبر الذراع التي يعملون بها، وهي ديوان الرقابة المالية والإدارية، أو عن طريق جلسات الاستماع أو الأسئلة البرلمانية، ولكنه أكد أن حكم الحزب الواحد دائما له تأثير سلبي على الرقابة البرلمانية، وأن هذه الرقابة بالتأكيد كانت ستظهر بشكل أبهج وأكثر فاعلية لو كان المجلس التشريعي العامل في قطاع غزة متعدد الكتل والأحزاب، وأيضا لو كان ديوان الرقابة المالية والإدارية من كل التوجهات وألوان الطيف الفلسطيني.

2- تخلي الكتل البرلمانية الأخرى عن دورهم الرقابي بحجة الانقسام أثر تأثيراً غاية في السلبية، وهو السبب الحقيقي في جعل الحكم في قطاع غزة لحزب الواحد، وهذا ما أكده د. أحمد بحر النائب الأول للمجلس التشريعي، في مقابلة الباحث معه بتاريخ 2015/11/30، رغم أن المجلس التشريعي قد دعاهم في العديد من المناسبات ليُفعلوا المجلس التشريعي معاً، وألا يجعلوا الانقسام سبباً للتخلي عن دورهم البرلماني، إلا أنهم في كل مرة كانوا يرفضوا هذه الطلبات وهذه الدعوات.

• **اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2012) التي أظهرت المجلس التشريعي كان أبرز ضحايا الانقسام، وأن أدواته تأثرت بهذا الانقسام، ومع دراسة (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2005) التي أظهرت أن الأدوات الرقابية**

غير فاعلة كما ينبغي، ودراسة(شنطاوي،2009) التي أظهرت أن الرقابة البرلمانية خلال فترة الدراسة اتسمت بالضعف العام على أعمال السلطة التنفيذية، ومع دراسة(بن بغيلة، 2003) التي أظهرت أن النواب استخدموا آليات الرقابة الأقل تأثيراً كالسؤال، والتي تعتبر الأقل مساساً بمصالح الجماعات، ومع دراسة (Ma'mun Attili، 2013) التي أظهرت أن المجلس التشريعي غير فاعل كما يجب في الرقابة على السلطة التنفيذية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى عدة فرضيات:

- الفرضية الأولى: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد استخدام من السؤال البرلماني.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (23).

جدول (23)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" السؤال البرلماني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	مارس النواب حقهم في استخدام أداة السؤال البرلماني بشكل ينسجم والقانون.	3.45	1.21	69.02	2.67	*0.005	3
2.	استخدام السؤال البرلماني لم يتأثر سلبياً بالانقسام.	2.00	1.09	40.00	-6.50	*0.000	6

1	*0.000	4.03	72.55	1.11	3.63	يتعامل الوزير بجدية مع السؤال البرلماني المقدم من النواب.	.3
2	*0.005	2.68	69.60	1.27	3.48	الوزراء لا يخفون حقائق مهمة أثناء الإجابة على أسئلة النواب.	.4
4	*0.050	-1.68	53.88	1.28	2.69	الأسئلة غالباً لا تتحول إلى جلسات استماع.	.5
5	*0.003	-2.88	48.98	1.34	2.45	البعد الحزبي لم يؤثر في تحويل الأسئلة إلى جلسات استماع.	.6
	0.296	-0.54	58.84	0.77	2.94	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (23) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " يتعامل الوزير بجدية مع السؤال البرلماني المقدم من النواب " يساوي 3.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.55%، قيمة الاختبار 4.03 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " استخدام السؤال البرلماني لم يتأثر سلباً بالانقسام " يساوي 2.00 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 40.00%، قيمة الاختبار -6.50، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.94، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 58.84%، قيمة الاختبار -0.54، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.296 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من النتائج السابقة يتضح أن الانقسام أثر سلباً على أداة السؤال وأن الحزبية كان لها دوراً في تحويل بعض الأسئلة إلى جلسات استماع، ويظهر ذلك جلياً في الفقرة الثانية "استخدام

السؤال البرلماني لم يتأثر سلباً بالانقسام" بأن الموافقة عليها بدرجة قليلة أي أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على أن الانقسام لعب دوراً سلبياً في استخدام هذه الأداة ، وأيضاً من خلال الفقرة الثالثة التي كان سببها الانقسام وهي الحزبية والتي لعبت دوراً في تحويل بعض الأسئلة إلى جلسات استماع.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام السؤال البرلماني.

و يعزو الباحث ذلك كون الانقسام أفرز لنا وزراء و جهة رقابية في المجلس التشريعي من لون واحد، وهذا أثر على استخدام هذه الأداة وغيرها من الأدوات الرقابية، وهذا ما أكده النائب عن كتلة أبو علي مصطفى أ. جميل المجدلاوي في مقابلة الباحث له بتاريخ 2015/12/2، و برأيه أن المجلس التشريعي معطل، والذي يعمل فقط كتلة التغيير والإصلاح وليس المجلس، وهي تراقب على حكومة حركة حماس. فيما يرى النائب مشير المصري في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/25 أن الحالات التي احتاجت السؤال في الغالب تم مسائلة الوزير فيها، وقد استخدم النواب أداة جلسات الاستماع بكثرة في هذه الفترة، فإن وجد النواب الأمر يحتاج لأداة السؤال أو غيرها من الأدوات كان يتم اللجوء إليها، رغم اقراره بأنه لو كان هناك تعددية سياسية لكان تفعيل هذه الأداة وغيرها أكبر.

- الفرضية الثانية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام الاستجواب البرلماني.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (24).

جدول (24)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" الإستجواب "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	مارس النواب حقهم في استخدام أداة الاستجواب.	2.37	1.28	47.45	-3.50	*0.000	3
2.	الانقسام الفلسطيني لم يعيق استخدام هذه الأداة.	1.96	1.17	39.22	-6.37	*0.000	4
3.	استخدام هذه الأداة كان مهنيًا بعيداً عن الحزبية .	2.62	1.19	52.40	-2.25	*0.014	1
4.	الاستجواب في بعض الحالات أدى إلى حجب الثقة عن أحد الوزراء أو الحكومة بأكملها.	1.13	0.49	22.50	-26.55	*0.000	5
5.	أداء الوزراء المهني أدى إلى عدم حاجة المجلس لاستخدام هذه الأداة.	2.58	1.03	51.67	-2.81	*0.004	2
	جميع فقرات المجال معاً	2.13	0.67	42.56	-9.25	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (24) يمكن إستخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " استخدام هذه الأداة كان مهنياً بعيداً عن الحزبية " يساوي 2.62 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 52.40%، قيمة الاختبار - 2.25، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.014 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " الاستجواب في بعض الحالات أدى إلى حجب الثقة عن أحد الوزراء أو الحكومة بأكملها " يساوي 1.13 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 22.50%، قيمة الاختبار -26.55، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.13، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 42.56%، قيمة الاختبار -9.25، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وتظهر هذه النتائج أن الانقسام أعاق استخدام هذه الأداة، وهذا واضح جداً في نتيجة الفقرة الثانية " الانقسام الفلسطيني لم يعيق استخدام هذه الاداة" حيث أظهرت أن الموافقة عليها بشكل قليل، أي أن الانقسام أعاق استخدام هذه الأداة، وهذا ما تم تأكيده في الإطار النظري بأن المجلس التشريعي في هذه الفترة لم يستجوب أي من الوزراء أو من في حكمهم.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الاستجواب البرلماني.

و يرى الباحث مرة أخرى أن هذا يعود لحكم الحزب الواحد الذي أفرزه الانقسام، وعدم مشاركة جميع الكتل البرلمانية الأخرى في أداء دورها، وفي مقابلة أجراها الباحث مع النائب أ. جميل المجدلاوي بتاريخ 2015/12/2 قال أنه غير مطلع بالتفصيل عن الآليات التي يعمل بها المجلس التشريعي أو ما سماها كتلة حماس، لكنه قال من خلال مراقبتي للأداء العام لما سماه حكم حماس، أن الإخوة في حركة حماس كانوا حريصين على عدم إظهار أي خلافات أو تباينات فيما بينهم حتى لا يستفيد منها الخصوم، وأن حكم الحزب الواحد وحد المرجعية، حيث كانت المرجعية المقررة لكل شئ في قطاع غزة هي القيادة السياسية لحركة حماس، وهناك تناغم

بين كل المؤسسات تَنْظُمُهُ قيادة حركة حماس، فمن الطبيعي أن يؤثر ذلك على الأداء الرقابي وكل أدواته.

فيما رأت النائب عن حركة حماس أ.هدى نعيم أن الظروف التي نعيشها من حروب و حصار جعلت من بعض أدواتنا غير قابلة للتحقق والتطبيق، كون الحكومة تعمل في جو أزمات وحصار، وهذا يجعل من استخدام أدواتك الرقابية بشكل مجرد دون النظر للظروف التي تعيشها الحكومة غير منطقي وغير واقعي، فحكومة تنتقل من حرب إلى حرب، ومن أزمة إلى أزمة بفعل الاحتلال والحصار، ورغم ذلك تجد هذه الحكومة حتى أثناء الحرب تحافظ على أمن الناس رغم قصف مقارها الأمنية والمدنية، ورغم ذلك تعمل ليل نهار وتقدم الإغاثة لهم، وتضيف من خلال عملي في لجنة الرقابة لم يكن هناك خلل جسيم من قبل الوزراء يستوجب استخدام أداة الاستجواب معهم، بل في الغالب تكون هذه الأخطاء فنية و إدارية، كنا نتواصل معهم ونبين لهم هذه الأخطاء، وكانت هناك استجابة من قبل الوزراء لهذه التوبيخات أو الملاحظات.

- الفرضية الثالثة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة لجان تقصي الحقائق.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (25).

جدول (25)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" لجان تقصي الحقائق "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	شكل المجلس التشريعي لجان تقصي حقائق من خبراء ومختصين للتحقيق في مخالفات جسيمة ارتكبتها السلطة التنفيذية.	2.71	1.34	54.29	-1.49	0.071	4

2	0.164	0.99	63.60	1.29	3.18	تشكيل لجان تقصي الحقائق في الغالب لم يأخذ طابع حزبي واحد.	2.
5	*0.021	-2.08	52.40	1.29	2.62	الانقسام لم يلعب دوراً في طبيعة تشكيل هذه اللجان.	3.
1	*0.007	2.54	67.35	1.01	3.37	غالباً ما تكمل اللجان عملها وتقدم ملاحظاتها و توصياتها للجنة المختصة.	4.
3	0.210	0.81	62.40	1.04	3.12	يتم التعامل مع تقرير هذه اللجان ببعد وطني بعيداً عن الحزبية.	5.
6	*0.000	-6.42	44.00	0.88	2.20	يتم اطلاع الجمهور الفلسطيني على نتائج وقرارات لجان تقصي الحقائق.	6.
	0.089	-1.36	57.33	0.70	2.87	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (25) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " غالباً ما تكمل اللجان عملها وتقدم ملاحظاتها و توصياتها للجنة المختصة " يساوي 3.37 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.35%، قيمة الاختبار 2.54 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.007 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يتم اطلاع الجمهور الفلسطيني على نتائج وقرارات لجان تقصي الحقائق " يساوي 2.20 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 44.00%، قيمة الاختبار -6.42 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.87، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 57.33%، قيمة الاختبار -1.36 وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.089 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وتظهر النتائج السابقة أن تشكيل لجان تقصي الحقائق تأثر سلبياً بالانقسام، حيث ظهر ذلك جلياً في نتيجة الفقرة الثانية " الانقسام لم يلعب دوراً في طبيعة تشكيل هذه اللجان " حيث كانت نسبة الموافقة عليها متوسطة وهذا يعني أن هناك نسبة مهمة تؤكد أن الانقسام لعب دوراً سلبياً في طبيعة وتشكيل هذه اللجان.

وأيضاً الفقرة السادسة تظهر أن الانقسام أثر على طبيعة هذه اللجان، حيث أن نتيجة هذه الفقرة " يتم إطلاع الجمهور الفلسطيني على نتائج وقرارات لجان تقصي الحقائق " تؤكد أن هناك موافقة عليها بدرجة قليلة، وهذا من حق الجمهور أن يعرف نتائج مثل هذه اللجان، ولولا وجود الانقسام لكان الأمر أكثر شفافية ووضوح مع الجمهور.

وهذه النتائج أيضاً منسجة مع كون المجلس التشريعي لم يشكل سوى لجنة تقصى واحدة خلال فترة الانقسام، وهي المتعلقة بإدخال السيارات من الأنفاق كما ذكرنا ذلك سابقاً.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة لجان تقصي الحقائق.

ويعزو الباحث ذلك مرة أخرى لما أفرزه الانقسام من حكم الحزب الواحد، وعدم مشاركة الكتل البرلمانية الأخرى في تفعيل المجلس التشريعي، فلو كان هناك تعددية سياسية لرأينا الكثير من هذه اللجان، وهذا كان واضحاً وجلياً حيث وجدنا أن المجلس الحالي وفي فترة وجيزة شكل أربع لجان لتقصي الحقائق قبل الانقسام، فيما نفس المجلس خلال فترة الانقسام الطويلة لم يشكل سوى لجنة تقصي حقائق واحدة ووحيدة، وهذا ما أكده د. يحيى موسى العبادلة رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي في مقابلة أجارها الباحث معه بتاريخ 2015/11/29، حيث قال أن المجلس التشريعي الفلسطيني في فترة الانقسام كان يعمل بلون واحد وحزب واحد، وهناك حكومة من نفس الحزب، فهذا أثر على الرقابة وروح الرقابة التي تستلزم التعددية السياسية، وبالتالي أثرت على كل أدوات الرقابة بما فيها لجان تقصي الحقائق.

- الفرضية الرابعة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة حجب الثقة.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (26).

جدول (26)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" حجب الثقة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	سبق وأن جرى حجب الثقة عن أي من الوزراء في الحكومات السابقة.	1.10	0.59	22.08	-22.18	*0.000	4
2.	سبق وأن حجب المجلس التشريعي الثقة عن حكومة بأكملها.	1.04	0.29	20.83	-47.00	*0.000	5
3.	الانقسام الفلسطيني لم يعيق تفعيل هذه الأداة.	2.61	1.48	52.16	-1.89	*0.033	2
4.	البعد الحزبي ليس له دور في التغافل عن استخدام هذه الأداة.	2.57	1.20	51.37	-2.56	*0.007	3
5.	الأداء الرقابي الفعال للمجلس التشريعي كان له دور في عدم ارتكاب الوزراء مخالفات تستوجب حجب الثقة عنهم.	2.88	1.19	57.60	-0.71	0.239	1
	جميع فقرات المجال معاً	2.09	0.75	41.78	-8.71	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (26) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " الأداء الرقابي الفعال للمجلس التشريعي كان له دور في عدم إرتكاب الوزراء مخالفات تستوجب حجب الثقة عنهم " يساوي 2.88 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 57.60%، قيمة الاختبار -0.71 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.239 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " سبق وأن حجب المجلس التشريعي الثقة عن حكومة بأكملها " يساوي 1.04 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 20.83%، قيمة الاختبار -47.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.09، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 41.78%، قيمة الاختبار -8.71 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وتظهر النتائج أن في فترة الانقسام لم يتم حجب الثقة عن أي من الوزراء أو حكومة بأكملها كما هو واضح في نتائج الفقرة الأولى والثانية، حيث أظهرتا هاتان النتيجةتان موافقة بدرجة قليلة جداً من قبل عينة الدراسة، كما أظهرت نتيجة الفقرة الثالثة موافقة بدرجة متوسطة بأن الانقسام كان له الدور في عدم تفعيل هذه الأداة، بالإضافة إلى الحزبية كما يظهر ذلك في نتيجة الفقرة الرابعة، حيث تبين أن الموافقة عليها كان بدرجة متوسطة.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة حجب الثقة.

ويعزو الباحث ذلك مرة أخرى إلى الانقسام الذي أفرز لنا حكومة وبرلمان من لون واحد، إضافة إلى عدم المشاركة لباقي الكتل البرلمانية الأخرى في أداء دورها البرلماني، وهناك أيضاً سبباً مهماً وهو أن الوزراء كانوا يعملون في ظل أزمات، ولم يرتكب أي منهم مخالفات جسيمة تستوجب سحب الثقة منهم، وهذا ما أكده د. إسماعيل محفوظ رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/29، حيث قال أن الأدوات الرقابية تطبق حسب الحالة المضبوطة رقابياً، ففي فترة الانقسام في قطاع غزة لم نشهد حالات انحراف من الوزراء أو المسؤولين الحكوميين تستوجب استخدام أداة الاستجواب أو سحب الثقة، فالحالات التي تم

ضبطها و ملاحظتها كان يكفي معها استخدام أداة جلسات الاستماع، وبعد أقصى استخدام أداة السؤال لازالة أي مخالفة أو توضيح أي مسألة غامضة.

وهذا ما أكده أيضا د. محمد المدهون وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة السابق في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/12/10، حيث قال أن أداء الوزراء في هذه الفترة لم تستدع التحرك في مساحة سحب الثقة، ولكن عدم استخدام هذه الأداة سيوحي للكثيرين بسؤال "لماذا لم يتم إستخدام هذه الأداة"، وكان ممكن أن نتلاشى هذا السؤال لو كان الإخوة النواب من حركة فتح موجودون في المجلس وأدوا دورهم الرقابي على هذه الحكومة.

فيما أكد النائب عن كتلة فتح البرلمانية أ.أشرف جمعة في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/28، أن المجلس التشريعي إن كان في الضفة الغربية أو في قطاع غزة كان يعمل بلون واحد وحزب واحد، وبالتالي هذا يؤثر على استخدام هذه الأداة وغيرها من الأدوات، وإن أردنا تفعيلها بطريقة سليمة لا بد من وجود تعددية سياسية.

- الفرضية الخامسة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الزيارات الميدانية.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (27).

جدول (27)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" الزيارات الميدانية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	الزيارات الميدانية من قبل نواب المجلس التشريعي ولجانته للمؤسسات الحكومية كانت بالدرجة الكافية.	3.52	1.09	70.40	3.37	*0.001	1
2.	الزيارات الميدانية في الغالب تأخذ بعداً رقابياً.	3.22	0.93	64.40	1.67	0.051	4
3.	يعطى النواب ملاحظاتهم أثناء الزيارات.	3.50	0.91	70.00	3.89	*0.000	2
4.	يهتم الوزراء والمسئولون بملاحظات النواب ويتعاطون معها إيجابياً.	3.48	0.97	69.60	3.48	*0.001	3
5.	يتابع النواب لاحقاً نتائج تعاطي الوزراء والمسئولين مع هذه الملاحظات.	3.14	0.94	62.86	1.07	0.145	6
6.	الانقسام ليس له تأثير في تحويل الزيارات الميدانية لمجرد علاقات عامة.	3.16	1.35	63.20	0.84	0.202	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.33	0.75	66.68	3.16	*0.001	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (27) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " الزيارات الميدانية من قبل نواب المجلس التشريعي ولجانته للمؤسسات الحكومية كانت بالدرجة الكافية " يساوي 3.52 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.40%، قيمة الاختبار 3.37 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يتابع النواب لاحقاً نتائج تعاطي الوزراء والمسؤولين مع هذه الملاحظات " يساوي 3.14 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 62.86%، قيمة الاختبار 1.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.145 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.33، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.68%، قيمة الاختبار 3.16 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

رغم الانقسام إلا أن لجان المجلس التشريعي الفلسطيني والنواب نشطوا في الزيارات الميدانية، وهذا ما توضحه نتيجة الفقرة الأولى حيث هناك موافقة عليها بدرجة كبيرة، إلا أن نتيجة الفقرة الثالثة تظهر بأن هذه الزيارات لم تكن في الغالب تأخذ بعداً رقابياً وكانت الموافقة عليها بدرجة متوسطة، وهذا ما أكدته الفقرة السادسة بأن الانقسام أثر في تحويل جزء من هذه الزيارات لعلاقات عامة، حيث كانت الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الزيارات الميدانية.

ويعزو الباحث هذه النتائج كون المجلس يعمل بكتلة واحدة ولو كان المجلس يعمل بكل كتله ونوابه، لكان عدد الزيارات أكبر بكثير، وكان هذه الزيارات أخذت بعداً رقابياً حقيقياً وفعالاً، وكانت ثمار هذه الزيارات أكثر جدوى، ولأصبحت السلطة التنفيذية تحسب حساب أكبر لزيارة النواب وخصوصاً من الكتل و الأحزاب الأخرى.

- الفرضية السادسة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الشكاوي.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (28).

جدول (28)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" الشكاوي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يتعامل النواب بجدية مع الشكاوي المقدمة من قبل الجمهور.	4.14	1.01	82.80	7.98	*0.000	1
2.	يتابع النواب الشكاوي ويعملون على حلها باهتمام بالغ.	3.98	0.91	79.60	7.58	*0.000	2
3.	الانقسام أثر إيجابياً في حل بعض قضايا المواطنين.	2.82	1.10	56.40	-1.16	0.127	5
4.	البعد الحزبي لم يؤثر في أغلب الأحيان في حل الشكاوي.	3.24	1.07	64.90	1.60	0.058	4
5.	الوزراء يتعاملون بجدية مع شكاوي المواطنين المرسلة لهم من قبل النواب.	3.60	0.83	72.00	5.09	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	3.56	0.69	71.20	5.76	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (28) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتعامل النواب بجدية مع الشكاوي المقدمة من قبل الجمهور " يساوي 4.14 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.80%، قيمة الاختبار 7.98 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " الانقسام أثر سلبياً في حل بعض قضايا المواطنين " يساوي 2.82 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 56.40%، قيمة الاختبار 1.16- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.127 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.56، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.20%، قيمة الاختبار 5.76 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من خلال هذه النتائج يظهر لنا أن هناك إهتماماً واضحاً وكبيراً من قبل نواب المجلس التشريعي بأداة الشكاوى، وهناك متابعة لهذه الشكاوى وجدية في التعامل معها، وهذا ما أظهرته نتيجة الفقرة الأولى "يتعامل النواب بجدية مع الشكاوي المقدمة من قبل الجمهور" كانت الموافقة عليها بدرجة كبيرة جداً، وأيضاً نتيجة الفقرة الثانية "يتابع النواب الشكاوى ويعملون على حلها باهتمام بالغ" التي كانت الموافقة عليها بدرجة كبيرة، وكذلك نتيجة الفقرة الخامسة "الوزراء يتعاملون بجدية مع شكاوي المواطنين المرسله لهم من قبل النواب" التي وضحت أن الموافقة عليها بدرجة كبيرة، إلا أن الفقرة الثالثة "الانقسام أثر ايجابياً في حل بعض قضايا المواطنين" جاءت نتيجة الموافقة عليها بدرجة متوسطة مما يوضح أن الانقسام أثر على حل بعض شكاوى وقضايا المواطنين.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من استخدام أداة الشكاوي.

ويعزو الباحث ذلك بوجود فئة كبيرة من أهالي قطاع غزة تخشى أن تتعامل مع نواب ووزراء قطاع غزة، خوفاً على الراتب كونه يتقاضى راتب من السلطة الفلسطينية في رام الله، وأيضاً هناك بعض الشكاوى مرتبط حلها بالتوافق، فلا يمكن لحكومة غزة أن تحلها دون

التواصل مع حكومة رام الله، وهذا يحتاج إلى تواصل، وفي ظل الانقسام هذا التواصل مفقود، مما أثر سلباً على حل هذه الشكاوى.

- الفرضية السابعة: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من الرقابة على الموازنة العامة.

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (29).

جدول (29)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" الرقابة على الموازنة العامة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يُلزم المجلس التشريعي الحكومة بتقديم الموازنة العامة في موعدها.	3.62	1.23	72.40	3.57	*0.000	3
2.	يلجأ المجلس التشريعي رغم الانقسام لسحب الثقة من الحكومة إذا فشلت في تقديم الموازنة في مواعيدها القانونية.	1.81	1.39	36.17	-5.86	*0.000	7
3.	يَشترط المجلس التشريعي على الحكومة تقديم الخطة العامة للتنمية قبل إقرار الموازنة العامة.	3.00	1.37	60.00	0.00	0.500	6
4.	يَعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة سنوياً.	4.30	1.04	86.00	8.88	*0.000	1

2	*0.000	6.36	85.71	1.41	4.29	إقرار الموازنة العامة من قبل المجلس التشريعي منسجم بمواد ونصوص القانون.	5.
5	0.161	1.00	63.20	1.13	3.16	تلتزم الحكومة بتنفيذ الموازنة كما أقرها المجلس التشريعي.	6.
4	0.145	1.07	63.27	1.07	3.16	يُراقب المجلس التشريعي حسن تنفيذ الموازنة العامة.	7.
	*0.007	2.54	66.97	0.97	3.35	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (29) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يُعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة سنوياً" يساوي 4.30 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.00%، قيمة الاختبار 8.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "يلجأ المجلس التشريعي لسحب الثقة من الحكومة إذا فشلت في تقديم الموازنة في موعيدها القانونية" يساوي 1.81 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 36.17%، قيمة الاختبار 5.86- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.35، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.97%، قيمة الاختبار 2.54 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.007 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذه النتائج توضح بأن المجلس التشريعي حتى في ظل الانقسام ألزم الحكومة في قطاع غزة بتقديم الموازنة العامة في موعدها، وهذا ما أظهرته نتيجة الفقرة الأولى والموافقة عليها بدرجة كبيرة، إلا أنه في ظل الانقسام لم يلجأ أن سحب المجلس التشريعي الثقة من الحكومة إذا تأخرت عن موعدها وهذا ما أظهرته نتيجة الفقرة الثانية حيث كانت الموافقة عليها بدرجة قليلة، مما يظهر دور الانقسام في ذلك.

وكذلك نتيجة الفقرة السادسة أظهرت أن التزام الحكومة بتنفيذ الموازنة العامة كما أقرها المجلس جاءت بدرجة متوسطة، وكذلك نتيجة الفقرة السابعة أظهرت أن المجلس التشريعي يراقب حسن تنفيذ الموازنة بدرجة متوسطة، مما يعزز وجد دور للانقسام والظروف التي لحقت به من حصار وغيرها في عدم وجود رقابة مالية فاعلة.

- نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للانقسام السياسي في الحد من الرقابة على الموازنة العامة.

ويعزو الباحث ذلك كون أن الانقسام السياسي الفلسطيني لحق به حصار خانق على قطاع غزة، بالإضافة إلى الحروب المتتالية عليه، فلا يوجد أصلاً مصادر مالية واضحة في الموازنة جراء الحصار الشامل على قطاع غزة وحكومته.

وهذا ما أكده د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/30، أن الموازنة العامة هي أصلاً غير حقيقية، بمعنى أن الموارد معدومة وهي تعتمد على المساعدات جراء الحصار المفروض على قطاع غزة، لكن رغم ذلك كانت لجنة الموازنة فاعلة بدرجة كبيرة في إقرار الموازنة ومتابعتها، إلا أنها كانت تراعي الظروف التي تعمل بها الوزارات وقلة الإمكانيات، وغياب موازنات مناسبة لهذه الوزارات.

وهذا ما أكده د. باسم نعيم وزير الصحة الأسبق، حيث قال في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/29، كيف ستكون هناك مراقبة مالية فاعلة وكما يجب، والوزارة غير متوفر لها الحد الأدنى من الموازنة المقررة لها، وغير متوفر لنا الكادر المطلوب جراء الانقسام والحصار المفروض على قطاع غزة، بالإضافة إلى استتلاف الموظفين الذي جعلنا نعمل في حالات طوارئ غير طبيعية.

إلا أننا كنا نلمس جهداً واضحاً لوزارة المالية في الرقابة المالية، وجهداً لديوان الرقابة المالية والإدارية والذي كان يقدم تقاريره للمجلس التشريعي.

- تحليل فقرات مجال " تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي "

تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة. النتائج موضحة في جدول (30).

جدول (30)

المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لكل فقرة من فقرات مجال

" تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يعطي الوزراء أهمية للدور الرقابي لنواب المجلس التشريعي.	3.45	0.82	68.98	3.84	*0.000	6
2.	اهتمام الوزراء برقابة لجان المجلس التشريعي لا يفوق اهتمامهم بالرقابة الفردية للنائب.	2.39	0.93	47.76	-4.60	*0.000	17
3.	أثرت الرقابة البرلمانية خلال الانقسام إيجابياً على أداء الوزراء والمسئولين.	2.98	1.23	59.59	-0.12	0.454	12
4.	الأداء الرقابي رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الدوائر الحكومية.	3.14	1.06	62.86	0.94	0.175	9
5.	الحصار لم يؤثر في أداء المجلس التشريعي الرقابي.	2.79	1.13	55.83	-1.28	0.104	14
6.	الحروب المتكررة لم تؤثر على أداء المجلس التشريعي الرقابي.	2.69	1.07	53.75	-2.01	*0.025	16

7	*0.010	2.41	67.23	1.03	3.36	ساهمت الرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد في قطاع غزة.	.7
11	0.407	0.24	60.80	1.19	3.04	الانقسام ليس له دور في عدم فاعلية الرقابة البرلمانية.	.8
8	*0.023	2.05	65.42	0.92	3.27	الأداء الرقابي للنواب في قطاع غزة خلال الانقسام أدى أداء فعال مما يعزز لحكم رشيد.	.9
10	0.253	0.67	62.08	1.08	3.10	ساهم النواب الإناث في تطوير الدور الرقابي للمجلس بما يخص شئون المرأة.	.10
5	*0.001	3.49	70.20	1.02	3.51	هناك دراية كافية لطبيعة الأدوات الرقابية المستخدمة في المجلس التشريعي.	.11
12	0.442	-0.15	59.59	0.97	2.98	أثرت الدرجة العلمية إيجابياً في تفعيل الأدوات الرقابية.	.12
4	*0.000	5.17	73.88	0.94	3.69	التخصص العلمي للنائب يؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي.	.13
1	*0.000	8.49	80.00	0.83	4.00	الشخصية القيادية للنائب تؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي.	.14
2	*0.000	6.57	77.14	0.91	3.86	يلتزم النواب بالقوانين والأنظمة أثناء أداء دورهم الرقابي.	.15
15	*0.023	-2.05	54.00	1.04	2.70	انتماء النواب والوزراء لحزب واحد أثر إيجابياً في فاعلية الرقابة البرلمانية.	.16
3	*0.000	6.28	75.22	0.82	3.76	المواطن هو محل اهتمام عملية الرقابة البرلمانية.	.17
18	*0.000	-5.03	44.17	1.09	2.21	يتم إعلان نتائج الدور الرقابي للجمهور الفلسطيني.	.18
	*0.001	3.45	64.51	0.46	3.23	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (30) يمكن إستخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر "الشخصية القيادية للنائب تؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي" يساوي 4.00 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.00%، قيمة الاختبار 8.49 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة عشر " يتم إعلان نتائج الدور الرقابي للجمهور الفلسطيني " يساوي 2.21 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 44.17%، قيمة الاختبار 5.03- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.23، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 64.51%، قيمة الاختبار 3.45 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

• **تظهر النتائج أن درجة الموافقة على الفقرة الأولى** "يعطي الوزراء أهمية للدور الرقابي لنواب المجلس التشريعي" بلغت 68.98% وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

رغم الانقسام إلا أن الوزراء كان يعطون اهتماماً بالغاً لرقابة المجلس التشريعي، وهذا ما أكده د.محمد الفرا وزير الحكم المحلي الأسبق في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/24، حيث قال كنا نحسب حساب حقيقي لرقابة المجلس التشريعي، وكنت أ لمس ذلك أيضا على زملائي الوزراء، ونحن نأخذ باقتراحات النواب وتوصياتهم.

وتظهر نتيجة الفقرة الثانية "اهتمام الوزراء برقابة لجان المجلس التشريعي لا يفوق اهتمامهم بالرقابة الفردية للنائب" بلغت 47.76% أي أن درجة الموافقة عليها قليلة، أي أن الوزراء كانوا يولون اهتماماً لرقابة لجان المجلس التشريعي وأيضاً لرقابة النائب الفردية بدرجة متقاربة، نتيجة هاتين الفقرتين السابقتين تظهر أن الوزراء كانوا يهتمون اهتماماً كبيراً بدور المجلس التشريعي الرقابي.

وبذلك تمت الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة.

• تظهر النتائج أن درجة الموافقة على الفقرة الثالثة "أثرت الرقابة البرلمانية خلال الانقسام إيجابياً على أداء الوزراء والمسؤولين" بلغت 59.59% وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وكذلك نتيجة الفقرة الرابعة "الأداء الرقابي رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الدوائر الحكومية"، بلغت 62.86% وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

نتيجة هاتان الفقرتان أظهرتا أن الرقابة البرلمانية رغم الانقسام لعبت دوراً ولو جزئياً في تحسين أداء الوزراء، وتطوير أداء الدوائر الحكومية، وهذا واضح أيضاً في إجابة السؤال الثاني من أسئلة الدراسة عندما أظهرت النتائج أن الوزراء كانوا يولون اهتماماً كبيراً لرقابة المجلس التشريعي.

وبذلك تمت الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

وتظهر نتائج الفقرة الخامسة والسادسة والثامنة أن الحصار والحروب المتعددة على قطاع غزة، بالإضافة للانقسام كانوا من أهم معوقات العمل الرقابي، بالإضافة للاحتلال وغيرها من المعوقات، وهذا ما ذكرناه مفصلاً في الإطار النظري للدراسة.

وبذلك تمت الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة.

• تبين أن درجة الموافقة على الفقرة السابعة "ساهمت الرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد في قطاع غزة." بلغت 67.23% وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

اجتهد المجلس التشريعي في محاربة الفساد في فترة الانقسام، وهذا ما أكدته النائب أ.هدى نعيم عضو لجنة الرقابة في المجلس التشريعي حيث قالت في مقابلة أجراها الباحث معها بتاريخ 2015/12/3، أن نواب المجلس التشريعي اجتهدوا في محاربة الفساد في مجال حقوق الإنسان و في مجال الحريات، وفي المجال الإداري، وفي المجال المالي، وقالت كنت أحياناً أشعر أن المجلس التشريعي يدخل في كثير من تفاصيل الأداء الحكومي لمنع والحد من أي وجود لفساد.

فيما قال النائب أشرف جمعة في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/28، رغم عدم اطلّاعي الواسع في هذا المجال، إلا أنني أعلم أن إخواني النواب في قطاع غزة بذلوا جهداً لمحاربة أي فساد، وفي بعض المواقف أشهد أنهم قاموا بدور مهم في محاربة الفساد.

فيما أكد د. محمد المدهون وزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة الأسبق في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/12/10، أن الحالة العامة المرتبطة بحركة حماس وليس فقط الأداء الرقابي للمجلس التشريعي يحارب الفساد بشكل قيمي، وحسب تقديري ما من ملف فساد داخل مؤسسات الحكومة علم به المجلس التشريعي إلا كان الإخوة النواب يجتهدوا في محاربتة و محاسبة المسؤولين عنه.

وبذلك تمت الإجابة على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة.

• تبين أن درجة الموافقة على الفقرة التاسعة "الأداء الرقابي للنواب في قطاع غزة خلال الانقسام أدى أداء فعال مما يعزز لحكم رشيد" بلغت 65.42% وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

الحكم الرشيد هو منظومة متكاملة بين السلطات الثلاث، وقد أدى المجلس التشريعي دوراً رقابياً ساهم في سيادة حكم القانون، وهو عنصر هام من عناصر الحكم الرشيد رغم وجود تجاوزات هنا وهناك، لكن عندما كانت هذه التجاوزات تصل للمجلس التشريعي كان النواب يتابعونها باهتمام، وتتم المساءلة للمتجاوزين وهو أيضاً عنصر مهم من عناصر الحكم الرشيد، لكن ربما الشفافية وهي عنصر مهم من عناصر الحكم الرشيد كان غير موجود بالدرجة الكافية، وهذا العنصر يستند للتدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تتفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لها لكي تستطيع المراقبة عليها، وهذا ربما كان بسبب الانقسام الحاصل وحكم الحزب الواحد، وخوفاً من أن يستغل هذه المعلومات الطرف الثاني للانقسام، ويؤكد هذا الكلام نتيجة الفقرة الثامنة عشر "يتم إعلان نتائج الدور الرقابي للجمهور الفلسطيني"، حيث كانت درجة الموافقة عليها قليلة، أي أن نتائج عمليات الرقابة البرلمانية لم تكن تعلن دوماً للجمهور للإطلاع عليها للأسباب الذي ذكرناها سابقاً.

وهذا ما أكد د. محمد الفراء وزير الحكم المحلي في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/24، حيث قال حاولت منظومة الحكم في قطاع غزة لأن تسير نحو حكم رشيد، لكن كانت لدينا مشكلة في الإفصاح والشفافية في بعض الأمور، وكان يجب علينا أن نكون في كثير من الأحداث أكثر شفافية ووضوح، وقال الانقسام لعب دوراً في ذلك، فلو كان لدينا مجلس

تشريعي متعدد الكتل لكانت درجة الشفافية والإفصاح أكبر، ولاستطعنا أن نسير نحو حكم رشيد بدرجة أوضح.

وقال د.محمد المدهون وزير الشباب والرياضة الأسبق في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/12/10، عندما يكون هناك أداء رقابي فعال فهذا يؤدي لتعزيز الحكم الرشيد، لكن الأداء الرقابي البرلماني في فترة الانقسام اعترضته عوائق كثيرة، جعلته لم يصل للدرجة المرجوة، رغم تأكيدنا أن المجلس حاول أن يأخذ دوره ويقوم به، إلا أن العوائق وظروف الانقسام كانت جسيمة، وبالتالي لا نستطيع أن نقول أنه ساهم في تعزيز حكم رشيد بالدرجة الكافية.

فيما قال النائب عن كتلة فتح البرلمانية أ. أشرف جمعة في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/28، رغم أنني غير راضي عن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة إلا أنني أقول إن أي أداء رقابي يؤسس لحكم رشيد.

بينما النائب أ. يحيى موسى العبادسة رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، رأى أنه رغم كل المعوقات، وربما عدم رضى البعض عن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، إلا أن المجلس التشريعي كان له دوراً كبيراً جداً في تحسين الأداء الحكومي، وأن ينبه إلى أماكن الخلل، وأن يساهم في تغيير بعض الوزراء، وهذا يعزز لحكم رشيد.

وبذلك تمت الإجابة على السؤال السادس من أسئلة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل)

تم استخدام إختبار " T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو إختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، كذلك تم استخدام إختبار " التباين الأحادي " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الإختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(0.05) \leq \alpha$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى الجنس.

من النتائج الموضحة في جدول (31) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لإختبار " T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الجنس.

ويعزو الباحث ذلك كون هناك شبه توافق أو تقارب في وجهات نظر النواب والوزراء أو من في حكمهم للرقابة البرلمانية في ظل الانقسام سواء كانت عينة الدراسة ذكر أو أنثى، فالكل يجمع أن الانقسام أثر سلبياً على الأداء الرقابي وأدواته، وكان يمكن أن يكون الأداء الرقابي أكثر فاعلية بوجود التعددية السياسية في البرلمان.

جدول (31): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - الجنس

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		أنثى	ذكر	
0.176	1.372	2.50	2.99	السؤال البرلماني.
0.869	0.165	2.08	2.13	الاستجاب.
0.739	0.334	2.77	2.88	لجان تقصي الحقائق.
0.978	0.028	2.08	2.09	حجب الثقة.
0.568	-0.575	3.54	3.32	الزيارات الميدانية.
0.632	0.482	3.40	3.57	الشكاوي.
0.103	-1.661	4.11	3.28	الرقابة على الموازنة العامة.
0.668	0.438	2.83	2.99	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
0.538	0.622	3.09	3.24	تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس
0.414	0.829	2.82	3.03	جميع المجالات معاً

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى العمر.

من النتائج الموضحة في جدول (32) تبين أن القيمة الإحصائية (Sig.) المقابلة لاختبار " T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى العمر.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن هناك تقارب في نظرة النواب والوزراء أو من في حكمهم للرقابة البرلمانية في ظل الانقسام بغض النظر لعمر النائب، فالكل يجمع أن الانقسام أثر سلباً على الأداء الرقابي وأدواته، وكان يمكن أن يكون الأداء الرقابي أكثر قوة ونتائج ملموسة لو كانت جميع الكتل البرلمانية فاعلة.

جدول (32): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - العمر

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		أكثر من عام 50	50 عام فأقل	
0.459	-0.747	2.98	2.77	السؤال البرلماني.
0.403	-0.843	2.16	1.96	الاستجاب.
0.653	0.453	2.85	2.96	لجان تقصي الحقائق.
0.095	-1.703	2.17	1.71	حجب الثقة.
0.744	-0.328	3.35	3.26	الزيارات الميدانية.
0.251	1.162	3.51	3.80	الشكاوي.
0.420	0.813	3.30	3.59	الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.
0.892	-0.150	2.94	2.90	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
0.151	-1.459	3.27	3.02	تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس
0.695	-0.417	3.01	2.93	جميع المجالات معاً

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى الوظيفة.

من النتائج الموضحة في جدول (33) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الإحصائية (Sig.) المقابلة لاختبار " T - لعينتين مستقلتين " أقل من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين " الاستجواب، الزيارات الميدانية" وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى الوظيفة وذلك لصالح الذين وظيفتهم وزير أو من في حكمه لمجال " الاستجواب"، ولصالح الذين وظيفتهم عضو مجلس تشريعي لمجال "الزيارات الميدانية".

ويعزو الباحث كون أداة الاستجواب كانت محل خلاف في نظرة النواب والوزراء لها، بعض النواب كالنائب أ.يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، في مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/11/29، قال كان هناك حالات تستوجب استخدام أداة الاستجواب، لكن لظروف الانقسام وإمكانية استغلال هذه الحالات من قبل الطرف الثاني للانقسام كنا نلجأ لمعالجة هذه الحالات بعيداً عن هذه الأداة.

لكن بعض الوزراء يرى خلاف ذلك، ففي مقابلة الباحث مع الوزير د. محمد الفراء، بين أن الوزراء كانوا يعملون بكل جهدهم، رغم أنهم كانوا يعيشون أزمات متتالية، وفي ظروف سيئة جراء الحصار وقلة الإمكانيات، ولم يظهر عليهم أحداث تستوجب استخدام هذه الأداة.

أما بالنسبة للزيارات الميدانية، **فيعزو الباحث هذا الفرق في نظرة النواب والوزراء كون أن لجان المجلس التشريعي ونوابه وجدوا أنفسهم قاموا باستخدام هذه الأداة بشكل فاعل وكبير، لكن ربما تختلف هذه الزيارات من وزارة لأخرى، ويلمس فاعليتها وزير ولا يلمس زيارتها وزير آخر، لذلك نجد هذا الفرق في نظرة النواب والوزراء أو من في حكمهم لهذه الأداة.**

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معاً، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى الوظيفة.

و يعزو الباحث كون النظرة العامة لأدوات الرقابة البرلمانية البرلمانية كانت متقاربة سواء كانت من قبل نواب المجلس التشريعي أو الوزراء، والجميع يؤكد أن هذه الأدوات تأثرت بالانقسام، وغياب التعددية السياسية عن البرلمان.

جدول (33): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - الوظيفة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		وزير أو من في حكمه	عضو مجلس تشريعي	
0.897	-0.130	2.96	2.93	السؤال البرلماني.
*0.021	-2.390	2.38	1.94	الاستجواب.
0.100	1.677	2.68	3.01	لجان تقصي الحقائق.
0.392	0.864	1.98	2.17	حجب الثقة.
*0.034	2.179	3.08	3.53	الزيارات الميدانية.
0.481	0.710	3.48	3.62	الشكاوي.
0.745	0.327	3.30	3.39	الرقابة على الموازنة العامة.
0.551	0.643	2.86	2.98	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
0.355	0.934	3.16	3.28	تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس
0.656	0.453	2.94	3.03	جميع المجالات معاً

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الإنقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول (34) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى المؤهل العلمي.

و يعزو الباحث كون النظرة العامة لأدوات الرقابة البرلمانية البرلمانية كانت متقاربة، سواء كانت من قبل نواب المجلس التشريعي أو الوزراء، ولم تتأثر بالدرجة العلمية التي يحملها النواب أو الوزراء أو من في حكمهم، وهناك إجماع على أن هذه الأدوات تأثرت بالإنقسام، وما لحق هذا الانقسام من حصار، وغياب الكتل البرلمانية الأخرى عن القيام بدورها الرقابي.

جدول (34): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات			المجال
		دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	
0.401	0.932	3.02	3.05	2.69	السؤال البرلماني.
0.116	2.258	2.30	1.82	2.04	الاستجاب.
0.341	1.099	2.82	3.14	2.74	لجان تقصي الحقائق.
0.828	0.189	2.06	2.04	2.20	حجب الثقة.
0.311	1.197	3.35	3.56	3.08	الزيارات الميدانية.
0.167	1.860	3.67	3.64	3.23	الشكاوي.
0.055	3.088	3.56	3.47	2.77	الرقابة على الموازنة العامة.
0.263	1.358	3.00	3.01	2.81	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
0.481	0.744	3.30	3.13	3.15	تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس
0.287	1.268	3.07	3.02	2.93	جميع المجالات معاً

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى إلى عدد سنوات العمل.

من النتائج الموضحة في جدول (35) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى عدد سنوات العمل.

و يعزو الباحث إلى أن هناك توافق بين عينة الدراسة في النظرة إلى أن العمل البرلماني والأداء الرقابي وأدواته، وأن النواب والوزراء أو من في حكمهم أكدوا بأن هذا الأداء تأثر بالانقسام، ولم تختلف هذه الرؤية بعدد سنوات العمل.

جدول (35): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - عدد سنوات العمل

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		6 سنوات فأكثر	5 سنوات فأقل	
0.620	0.499	2.91	3.03	السؤال البرلماني.
0.185	1.344	2.05	2.33	الاستجاب.
0.103	-1.662	2.96	2.61	لجان تقصي الحقائق.
0.876	-0.157	2.10	2.06	حجب الثقة.
0.329	-0.986	3.40	3.17	الزيارات الميدانية.
0.986	-0.018	3.56	3.56	الشكاوي.
0.298	1.052	3.26	3.58	الرقابة على الموازنة العامة.
0.993	0.008	2.94	2.95	الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي
0.294	-1.061	3.27	3.11	تأثير وفعالية الأداء الرقابي للمجلس
0.900	-0.128	3.01	3.00	جميع المجالات معاً

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

نتائج وتوصيات الدراسة والدراسات المقترحة

أولاً: نتائج الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة.

ثالثاً: الدراسات المقترحة.

أولاً: نتائج الدراسة:

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس، والأسئلة الفرعية، ومن خلال نتائج التحليل لآراء المبحوثين، والمقابلات التي أجراها الباحث مع عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدد من الوزراء في قطاع غزة، وفي ضوء التقارير والبيانات التي توصلت لها الدراسة، خص الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- أظهرت الدراسة أن عدم احترام نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في العام 2006، زاد الشرخ القائم أصلاً منذ سنوات بين حركتي فتح وحماس، وأدى إلى الانقسام السياسي القائم حالياً.
- 2- تبين من خلال الدراسة أن الانقسام السياسي الفلسطيني كان له أثراً سلبياً واضحاً على عمل المجلس التشريعي الرقابي، وحاولت كتلة التغيير والإصلاح أن تؤدي هذا الدور في قطاع غزة، إلا أن تأثير وفاعلية هذا الدور جاءت نتيجته بدرجة متوسطة (64.51%).
- 3- توصلت الدراسة إلى أن حكم الحزب الواحد في قطاع غزة أفقد الرقابة البرلمانية فاعليتها، وأهم ما يميزها وهي التعددية الحزبية، فالحكومة كانت من حركة حماس، والمجلس التشريعي يدار بكتلة حماس البرلمانية (كتلة التغيير والإصلاح).
- 4- أظهرت الدراسة أن الكتل البرلمانية في قطاع غزة -ما عدا كتلة التغيير والإصلاح- آثرت عدم المشاركة في أعمال المجلس التشريعي بحجة الانقسام، وهي بذلك تتحمل جزء كبير من المسؤولية عن فقدان المجلس التشريعي للتعددية السياسية خلال فترة الانقسام.
- 5- أظهرت الدراسة أن حكم الحزب الواحد في قطاع غزة خلال فترة الانقسام وحد مرجعية الحكم ، فقد كانت تدار الأمور سواء في المجلس التشريعي أو الحكومة بمرجعية سياسية واحدة، وهذا بالتأكيد جعل بعض القرارات تأخذ طابعاً حزبياً، ويظهر على بعضها المصلحة الحزبية.
- 6- تبين من خلال الدراسة أن المجلس التشريعي في قطاع غزة برغم الانقسام مارس دوره الرقابي باستخدام السؤال البرلماني بشكل متوسط (58.84%)، وهذا راجع كون البرلمان والحكومة من لون واحد.

- 7- أظهرت الدراسة أن المجلس التشريعي في قطاع غزة لم يتم باستخدام أدوات الاستجواب وسحب الثقة خلال فترة الانقسام، فيما تم استخدام أداة لجان تقصى الحقائق مرة واحدة فقط، وهذا يعود كون البرلمان والحكومة من لون واحد، و لعدم مشاركة الكتل البرلمانية الأخرى في تفعيل دورها البرلماني والرقابي.
- 8- تبين من خلال الدراسة أن المجلس التشريعي في قطاع غزة ورغم الانقسام مارس الرقابة على الموازنة العامة بشكل متوسط (66.97%)، وهذا راجع كون موارد الموازنة غير حقيقية، وهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات، جراء الحصار الذي يتعرض له قطاع غزة.
- 9- أظهرت الدراسة أن لجان المجلس التشريعي مارست دورها الرقابي بشكل جيد على مستوى جلسات الاستماع، رغم أن هذه الأداة غير منظمة تشريعياً، إلا أنها من أكثر الأدوات استخداماً.
- 10- توصلت الدراسة إلى أن لجان المجلس التشريعي ونوابه مارسوا دورهم الرقابي على مستوى أداة الزيارات الميدانية بشكل متوسط خلال فترة الانقسام (66.68%)، وكان من الممكن أن تكون هذه الأداة مفعلة بشكل أكبر لو كان هناك تعددية سياسية في البرلمان.
- 11- أظهرت الدراسة أن المجلس التشريعي ونوابه تفاعلوا مع شكاوى المواطنين بشكل كبير (71.20%)، وكانوا يعملون على حلها، إلا أن الانقسام حد من الوصول لحل العديد من هذه الشكاوى.
- 12- تبين من خلال الدراسة أن المجلس التشريعي الفلسطيني تعرض لأبشع تهميش خلال فترة الانقسام من قبل رئاسة السلطة، وكان يجب عليها دعوة المجلس التشريعي للانعقاد، والعمل على حل الخلافات التي نتجت عن الانقسام تحت قبته.
- 13- أظهرت الدراسة أن العمل الرقابي البرلماني في قطاع غزة تعرض لكثير من العوائق، أهمها كان الاحتلال، والحصار المفروض على قطاع غزة، بالإضافة للحروب المتتالية عليه، وكذلك عدم مشاركة الكتل البرلمانية- عدا كتلة التغيير والإصلاح- في تفعيل أدائها الرقابي.
- 14- أظهرت الدراسة أن الأداء الرقابي في قطاع غزة رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الوزارات بدرجة متوسطة (62.86%)، وكان الوزراء يولون اهتماماً كبيراً لدور نواب المجلس التشريعي الرقابي بمتوسط حسابي (68.98%)، وكانت ملاحظات النواب محل اهتمام الوزراء والمسئولين، والتي كانت تساهم في تحسين الأداء الوزاري.

- 15- توصلت الدراسة إلى أن أداء نواب المجلس التشريعي الرقابي ساهم في مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية بشكل متوسط (67.23%)، وعملوا على الحد من وجود أي تجاوزات أو كسب غير مشروع داخل هذه المؤسسات.
- 16- أظهرت الدراسة أن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة رغم الانقسام حاول أن يعزز لحكم رشيد بدرجة متوسطة (65.42%)، كون الظروف التي عمل فيها المجلس التشريعي من حصار خانق وحروب متكررة جعلت الأداء الرقابي لم يرتق لهذا المستوى، فمقومات الحكم الرشيد لم تتوفر له، وأيضاً الأداء الرقابي نفسه لم يصل لمستوى نستطيع من خلاله أن نقول إنه يعزز لحكم رشيد بدرجة كبيرة.
- 17- توصلت الدراسة إلى أن وزراء الحكومة في قطاع غزة خلال فترة الانقسام كانوا يعملون في ظل أزمات متتالية، دون امكانيات كبيرة، ودون موازنات حقيقية، بالإضافة لتسييس الوظيفة الحكومية (استتلاف الموظفين)، والحروب المتعددة التي دمرت المقدرات الحكومية وأتلفت الملفات، وكل ذلك كان له تأثيراً سلبياً على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، لكن رغم هذا بذل الوزراء جهداً كبيراً، وعملوا ليل نهار مع الموظفين العموميين، وأعادوا ما دُمّر في فترات قياسية رغم الحصار، ولم يتوانوا عن تقديم خدماتهم للجمهور حتى في أشد الأوقات عسرة، سواء أثناء الحروب أو بعدها مباشرة.
- 18- أظهرت الدراسة أن ديوان الرقابة المالية والإدارية كان ذراعاً رقابياً أميناً للمجلس التشريعي، فدخل جميع الوزارات وراقب على كل القرارات الإدارية والمالية، وقدم تقاريره للمجلس التشريعي، وسهلت الوزارات عمله ولم تحاول أن تعيق من أدائه الرقابي.
- 19- تبين من خلال الدراسة أن المجلس التشريعي الفلسطيني في أغلب الأحيان لم يطلع الجمهور على نتائج الأداء الرقابي، نتيجة للتجاوزات السياسية التي نتجت عن الانقسام السياسي الفلسطيني.
- 20- أظهرت الدراسة أن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بحاجة لبعض التخصصات العلمية، سواء قانونية أو مالية أو اقتصادية، ليساهموا بدور أكبر في أداء رقابي فاعل على المؤسسات الحكومية.
- 21- توصلت الدراسة إلى أن الشخصية القيادية للنائب تلعب دوراً مهماً في عملية الرقابة البرلمانية، فصاحب الكاريزما القيادية يكون الاهتمام بملاحظاته من قبل الوزارات أكبر، مما يعود إيجابياً على الأداء الرقابي.
- 22- أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل)، ما

عدا أدواتي الاستجواب والزيارات الميدانية، فقد أظهرت الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الوظيفة، وذلك لصالح الذين وظيفتهم وزير أو من في حكمه لأداة "الإستجواب"، ولصالح الذين وظيفتهم عضو مجلس تشريعي لأداة "الزيارات الميدانية".

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما إنتهت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

1- إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني فوراً، وعلى أسس سليمة وواضحة وعادلة، تضمن حقوق الكل الفلسطيني، عبر تنفيذ وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني، والتي وقعت على آلية تنفيذها جميع الفصائل الفلسطينية في العام 2011، تحت رعاية مصرية.

2- تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني في أي اتفاق مصالحة، فهو المؤسسة الفلسطينية الوحيدة التي لا زالت تحمل طابعاً قانونياً.

3- تكثيف الجهود من كافة الكتل البرلمانية وخصوصاً كتلة حركة فتح، للضغط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لدعوة المجلس التشريعي للانعقاد، حتى تعود التعددية البرلمانية للمجلس، حتى لا يستمر عمل المجلس بحزب واحد ولون واحد، ليكون الأداء الرقابي أكثر فاعلية وأكثر شفافية.

4- تفعيل استخدام أداة السؤال البرلماني من قبل المجلس التشريعي ونوابه على نطاق أوسع، وبطريقة أنجع مما هي عليه الآن، بما يساهم في تعزيز الأداء الرقابي للمجلس التشريعي.

5- ضرورة قيام المجلس التشريعي باستخدام أداة الاستجواب حسب الحالة المضبوطة رقابياً، وبحيث ألا يكون المانع لاستخدامها هو البعد الحزبي.

6- أهمية إقدام المجلس التشريعي على استخدام أداة حجب الثقة عن أي وزير يرتكب مخالفة تستوجب سحب الثقة منه، وألا يكون المانع من استخدام هذه الأداة الخوف من استغلال ذلك سياسياً وإعلامياً من قبل الكتل البرلمانية الأخرى وخاصة كتلة فتح البرلمانية.

7- ضرورة التوسع من قبل لجان المجلس التشريعي في تشكيل لجان تقصي حقائق في المخالفات التي تصل للنواب والتي تستوجب ذلك، وضرورة أن يكون أداء هذه اللجان

- مهنيًا ووطنياً بعيداً عن أي أجندات حزبية خاصة، وأن يتم إعلان نتائج عمل هذه اللجان للجمهور إن اقتضت الضرورة.
- 8- العمل على توفير الموازنات اللازمة للوزارات والمؤسسات الحكومية، حتى يتسنى العمل داخل هذه الوزارات وفق الأصول، وبذلك يتسنى للمجلس التشريعي القيام بالدور الرقابي المالي على هذه الوزارات بما ينسجم والقانون.
- 9- تعزيز الأداء الرقابي المالي للمجلس التشريعي، وخصوصاً لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس في تحقيق الرقابة اللاحقة على سير الموازنة العامة، من خلال تقديم التقارير الربعية للموازنة من قبل السلطة التنفيذية في موعدها، وعبر تحديث وزارة المالية لبياناتها على موقعها الإلكتروني بصورة دائمة.
- 10- أهمية إدراج أداة جلسات الاستماع في أي تعديل قادم للنظام الداخلي للمجلس التشريعي، والنص عليها بصورة واضحة، كونها من أكثر الأدوات استخداماً من قبل نواب المجلس في فترة الانقسام.
- 11- تكثيف الزيارات الميدانية من قبل لجان ونواب المجلس التشريعي لكافة المؤسسات الحكومية، كونها من أهم الأدوات التي تساهم في الكشف عن الانحرافات في العمل الحكومي، وتعمل على تطوير و تعزيز عمل المؤسسات الحكومية، وكذلك توصي الدراسة على النص على هذه الأداة في أي تعديل قادم للنظام الداخلي للمجلس التشريعي.
- 12- أهمية العمل على إبعاد شكاوى المواطنين عن أي آثار للانقسام، وإيجاد قنوات بين الوزارات المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة لحل هذه الشكاوى.
- 13- توصي الدراسة النواب متابعة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل أكبر، بما يساهم في تطوير عملها، ويساعد في تيسير الخدمة للجمهور.
- 14- عدم تعليق أي تقصير في العمل الرقابي للبرلمان على الانقسام وما نتج عنه من معوقات، وأن يحاول نواب المجلس التشريعي إيجاد البديل المناسب للتغلب على أي عقبات تواجه عملهم الرقابي.
- 15- تفعيل عمل هيئة الكسب غير المشروع، والتي أقرت من قبل المجلس التشريعي في العام 2005م، مما يساهم ويعزز من مكافحة الفساد على كل الصعد، المالية والإدارية وغيرها، و أن يكون إدارة وعمل هذه الهيئة بعيداً عن الحزبية.
- 16- توصي الدراسة نواب المجلس التشريعي أن يكونوا أكثر جرأة في إعلان نتائج عملية الرقابة البرلمانية للجمهور، وخصوصاً إن كان الأمر متعلق بوجود مواطن فساد أو قضايا

- تهم الرأي العام، حتى وإن استغل الطرف الثاني في الانقسام ذلك، فهذا يعزز مكانتهم أمام عموم الشعب، ويرفع أيضاً من شأن الحزب الذي ينتمون إليه.
- 17- الحكم الرشيد لا يجب أن يبقى شعاراً فقط، بل يجب أن يلامس الجمهور تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع، عبر تكافؤ الفرص في الوظيفة العمومية، والعدل والشفافية والمكاشفة والمحاسبة، والاحتكام للقانون، وهذا ما يجب أن يراعاه ويعمل عليه المجلس التشريعي.
- 18- توصي الدراسة رئيس السلطة محمود عباس بتفعيل قضية النواب المختطفين، والعمل بكل الوسائل للإفراج عنهم، وكذلك فتح مقر المجلس التشريعي في الضفة الغربية أمام رئيس المجلس د. عزيز دويك ليمارس عمله، ليصبح البرلمان قادراً على نزع أي خلاف أو انقسام حاصل في الساحة الفلسطينية.
- 19- توصي الدراسة رئاسة السلطة الفلسطينية ضرورة أن تعمل بشكل جاد على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، سواء من الجانب المصري أو الاحتلال الإسرائيلي.
- 20- توصي الدراسة الجانب المصري فتح معبر رفح ليكون شريان حياة حقيقي لقطاع غزة، سواء للإفراد أو للتجارة، وهذا سيزيد من النشاط التجاري على أسس شرعية وقانونية، مما يساهم في وجود رقابة مالية حقيقية من قبل المجلس التشريعي.
- 21- توصي الدراسة السلطة الفلسطينية في رام الله بإرسال الموازنات اللازمة لوزارات قطاع غزة، وأن تذلل كافة العقبات أمام عمل المؤسسات الحكومية، مما يساهم في رقابة برلمانية فاعلة، ويزيد من إنتاجية هذه المؤسسات في خدمة المواطن.
- 22- رغم أن ديوان الرقابة المالية لعب دوراً مهماً في فترة الانقسام في تقديم التقارير اللازمة للمجلس التشريعي لتسهيل مهامه الرقابية، إلا أن الدراسة توصي بأن يكون هناك تعددية حزبية داخل هذه المؤسسة المهمة، وهذا بالتأكيد سيعطي فاعلية أكبر للأداء الرقابي للبرلمان.
- 23- توصي الدراسة الأحزاب والفصائل الفلسطينية كافة، في أي انتخابات قادمة أن يراعوا حاجة المجلس التشريعي لبعض التخصصات المهمة، سواء قانونية أو اقتصادية أو مالية، مما سيعزز العمل الرقابي والبرلماني بشكل عام.

جدول رقم (36)
جدول النتائج والتوصيات

جهة الاختصاص	أهم التوصيات	أهم النتائج
الفصائل الفلسطينية وخصوصاً حركتي حماس وفتح	إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني فوراً، وعلى أسس سليمة وواضحة وعادلة، تضمن حقوق الكل الفلسطيني، عبر تنفيذ وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني، والتي وقعت على آلية تنفيذها جميع الفصائل الفلسطينية في العام 2011، تحت رعاية مصرية.	1- عدم احترام نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في العام 2006، زاد الشرخ القائم أصلاً منذ سنوات بين حركتي فتح وحماس، وأدى إلى الانقسام السياسي القائم حالياً.
رئاسة السلطة ممثلة في السيد محمود عباس	تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني في أي اتفاق مصالحة، فهو المؤسسة الفلسطينية الوحيدة التي لا زالت تحمل طابعاً قانونياً.	2- الانقسام السياسي الفلسطيني كان له أثراً سلبياً واضحاً على عمل المجلس التشريعي الرقابي، وحاولت كتلة التغيير والإصلاح أن تؤدي هذا الدور في قطاع غزة، إلا أن تأثير وفاعلية هذا الدور جاءت نتيجته بدرجة متوسطة (64.51%).
الكتل والقوائم البرلمانية وخاصة كتلة فتح البرلمانية	تكثيف الجهود من كافة الكتل البرلمانية وخصوصاً كتلة حركة فتح، للضغط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لدعوة المجلس التشريعي للانعقاد، حتى تعود التعددية البرلمانية للمجلس، حتى لا يستمر عمل المجلس بحزب واحد ولون واحد، ليكون الأداء الرقابي أكثر فاعلية وأكثر شفافية.	3- حكم الحزب الواحد في قطاع غزة أفقد الرقابة البرلمانية فاعليتها، وأهم ما يميزها وهي التعددية الحزبية، فالحكومة كانت من حركة حماس، والمجلس التشريعي يدار بكتلة حماس البرلمانية (كتلة التغيير والإصلاح). 4- الكتل البرلمانية في قطاع غزة - ما عدا كتلة التغيير والإصلاح - آثرت عدم المشاركة في أعمال المجلس التشريعي بحجة الانقسام، وهي بذلك تتحمل جزء كبير من المسؤولية عن فقدان المجلس التشريعي للتعددية السياسية خلال فترة

		الانقسام.
لجان المجلس التشريعي ونوابه	عدم تعليق أي تقصير في العمل الرقابي للبرلمان على الانقسام، وما نتج عنه من معوقات، وأن يحاول نواب المجلس التشريعي إيجاد البديل المناسب للتغلب على أي عقبات تواجه عملهم الرقابي.	5- حكم الحزب الواحد في قطاع غزة خلال فترة الانقسام وحد مرجعية الحكم ، فقد كانت تدار الأمور سواء في المجلس التشريعي أو الحكومة بمرجعية سياسية واحدة، وهذا بالتأكيد جعل بعض القرارات تأخذ طابعاً حزبياً، ويظهر على بعضها المصلحة الحزبية.
لجان ونواب المجلس التشريعي	تفعيل استخدام أداة السؤال البرلماني من قبل المجلس التشريعي ونوابه على نطاق أوسع، وبطريقة أنجع بما يساهم بتعزيز الأداء الرقابي للمجلس التشريعي.	6- المجلس التشريعي في قطاع غزة برغم الانقسام مارس دوره الرقابي باستخدام السؤال البرلماني بشكل متوسط (58.84%)، وهذا راجع كون البرلمان والحكومة من لون واحد.
لجان ونواب المجلس التشريعي	ضرورة قيام المجلس التشريعي باستخدام أداة الاستجواب حسب الحالة المضبوطة رقابياً، وبحيث ألا يكون المانع لاستخدامها هو البعد الحزبي. ضرورة إقدام المجلس التشريعي على استخدام أداة حجب الثقة عن أي وزير يرتكب مخالفة تستوجب سحب الثقة منه، وألا يكون المانع من استخدام هذه الأداة الخوف من استغلال ذلك سياسياً وإعلامياً من قبل الكتل البرلمانية الأخرى وخاصة كتلة فتح البرلمانية.	7- المجلس التشريعي في قطاع غزة لم يتم باستخدام أدوات الاستجواب وسحب الثقة خلال فترة الانقسام، فيما تم استخدام أداة لجان تقصى الحقائق مرة واحدة فقط، وهذا يعود كون البرلمان والحكومة من لون واحد، و لعدم مشاركة الكتل البرلمانية الأخرى في تفعيل دورها البرلماني والرقابي.
لجنة الموازنة ووزارة المالية	العمل على توفير الموازنات اللازمة للوزارات والمؤسسات الحكومية، حتى يتسنى العمل داخل هذه الوزارات وفق الأصول، وبذلك	8- المجلس التشريعي في قطاع غزة برغم الانقسام مارس الرقابة على الموازنة العامة بشكل متوسط (66.97%)، وهذا راجع كون موارد الموازنة غير حقيقية، وهي تعتمد بشكل كبير

	<p>يتسنى للمجلس التشريعي القيام بالدور الرقابي المالي على هذه الوزارات بما ينسجم والقانون.</p> <p>تعزيز الأداء الرقابي المالي للمجلس التشريعي، وخصوصاً لجنة الموازنة والشئون المالية في المجلس في تحقيق الرقابة اللاحقة على سير الموازنة العامة، من خلال تقديم التقارير الربعية للموازنة من قبل السلطة التنفيذية في موعدها، وعبر تحديث وزارة المالية لبياناتها على موقعها الإلكتروني بصورة دائمة.</p>	<p>على المساعدات، جراء الحصار الذي يتعرض له قطاع غزة.</p>
<p>رئاسة ولجان ونواب المجلس التشريعي</p>	<p>أهمية إدراج أداة جلسات الاستماع في أي تعديل قادم للنظام الداخلي للمجلس، والنص عليها بصورة واضحة، كونها من أكثر الأدوات استخداماً من قبل نواب المجلس</p>	<p>9- لجان المجلس التشريعي مارست دورها الرقابي بشكل جيد على مستوى جلسات الاستماع، رغم أن هذه الأداة غير منظمة تشريعياً، إلا أنها من أكثر الأدوات استخداماً.</p>
<p>لجان المجلس ونوابه</p>	<p>تكثيف الزيارات الميدانية من قبل لجان ونواب المجلس، وكافة المؤسسات الحكومية، كونها من أهم الأدوات التي تساهم في الكشف عن الانحرافات في العمل الحكومي، وتعمل على تطوير و تعزيز عمل المؤسسات الحكومية، وكذلك توصي الدراسة على النص على هذه الأداة في أي تعديل قادم للنظام الداخلي للمجلس التشريعي.</p>	<p>10- لجان المجلس التشريعي ونوابه مارسوا دورهم الرقابي على مستوى أداة الزيارات الميدانية بشكل متوسط خلال فترة الانقسام (66.68%)، وكان من الممكن أن تكون هذه الأداة مفعلة بشكل أكبر لو كان هناك تعددية سياسية في البرلمان</p> <p>11- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل)، ما عدا أداتي الاستجواب والزيارات الميدانية، فقد أظهرت الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الوظيفة، وذلك لصالح الذين وظيفتهم وزير أو من في حكمه لأداة "الإستجواب"، ولصالح الذين وظيفتهم عضو مجلس تشريعي لأداة "الزيارات الميدانية".</p>
<p>لجان المجلس التشريعي</p>	<p>أهمية العمل على إبعاد شكاوى المواطنين عن أي آثار للانقسام، وإيجاد قنوات بين</p>	<p>12- المجلس التشريعي ونوابه تفاعلوا مع شكاوى المواطنين بشكل كبير (71.20%)، وكانوا</p>

ونوابه	الوزارات المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة لحل هذه الشكاوى	يعملوا على حلها، إلا أن الانقسام حد من الوصول لحل العديد من هذه الشكاوى.
رئاسة السلطة الفلسطينية	توصي الدراسة رئيس السلطة محمود عباس بتفعيل قضية النواب المختطفين، والعمل بكل الوسائل للإفراج عنهم، وكذلك فتح مقر المجلس التشريعي في الضفة الغربية أمام رئيس المجلس د. عزيز دويك ليمارس عمله، ليصبح البرلمان قادراً على نزع أي خلاف أو انقسام حاصل في الساحة الفلسطينية.	13- المجلس التشريعي الفلسطيني تعرض لأبشع تهمة خلال فترة الانقسام من قبل رئاسة السلطة، وكان يجب عليها دعوة المجلس التشريعي للانعقاد، والعمل على حل الخلافات التي نتجت عن الانقسام تحت قيته.
رئاسة السلطة الفلسطينية والسلطات المصرية	توصي الدراسة رئاسة السلطة الفلسطينية ضرورة أن تعمل بشكل جاد على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، سواء من الجانب المصري أو الاحتلال الإسرائيلي. توصي الدراسة الجانب المصري فتح معبر رفح ليكون شريان حياة حقيقي لقطاع غزة، سواء للإفراد أو للتجارة، وهذا سيزيد من النشاط التجاري على أسس شرعية وقانونية، مما يساهم بوجود رقابة مالية حقيقية من قبل المجلس التشريعي.	14- العمل الرقابي البرلماني في قطاع غزة تعرض لكثير من العوائق، أهمها كان الاحتلال، والحصار المفروض على قطاع غزة، والحروب المتتالية عليه، وعدم مشاركة الكتل البرلمانية- عدا كتلة التغيير والإصلاح- في تفعيل أدائها الرقابي.
لجان ونواب المجلس التشريعي	توصي الدراسة النواب متابعة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل أكبر، بما يساهم في تطوير عملها، و يسهل الخدمة للجمهور.	15- الأداء الرقابي في قطاع غزة رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الوزارات بدرجة متوسطة (62.86%)، وكان الوزراء يولون اهتماماً كبيراً لدور نواب المجلس التشريعي الرقابي وكان المتوسط الحسابي النسبي لها (68.98%)، وكانوا يستجيبون لملاحظات النواب، و التي كانت تساهم في تحسين الأداء الوزاري.
لجان المجلس ونوابه	تفعيل عمل هيئة الكسب غير المشروع، والتي أقرت من قبل المجلس التشريعي في العام 2005م، مما يساهم ويعزز من محاربة الفساد على كل الصعد، المالية والإدارية وغيرها، و أن يكون إدارة وعمل هذه الهيئة بعيداً عن الحزبية	16- توصلت الدراسة إلى أن أداء نواب المجلس التشريعي الرقابي ساهم في مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية بشكل متوسط (67.23%)، وعملوا على الحد من وجود أي تجاوزات أو كسب غير مشروع داخل هذه المؤسسات.
لجان المجلس ونوابه	الحكم الرشيد لا يجب أن يبقى شعاراً فقط،	17- أظهرت الدراسة أن الأداء الرقابي للمجلس

<p>والمؤسسات الحكومية في قطاع غزة</p>	<p>بل يجب أن يلامس الجمهور تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع، عبر تكافؤ الفرص في الوظيفة العمومية، والعدل والشفافية والمكاشفة والمحاسبة، والاحتكام للقانون، وهذا ما يجب أن يراعى ويعمل عليه المجلس التشريعي.</p>	<p>التشريعي في قطاع غزة رغم الانقسام حاول أن يعزز لحكم رشيد بدرجة متوسطة (65.42%)، كون الظروف التي عمل فيها المجلس التشريعي من حصار خانق وحروب متكررة، جعلت الأداء الرقابي لم يرتق لهذا المستوى، فمقومات الحكم الرشيد لم تتوفر له، وأيضاً الأداء الرقابي نفسه لم يصل لمستوى نستطيع من خلاله أن نقول إنه يعزز لحكم رشيد بدرجة كبيرة.</p>
<p>رئاسة السلطة ووزارة المالية</p>	<p>توصي الدراسة السلطة الفلسطينية في رام الله بإرسال الموازنات اللازمة لوزارات قطاع غزة، وأن تذلل كافة العقبات أمام عمل المؤسسات الحكومية، مما يساهم في رقابة برلمانية فاعلة، ويزيد من إنتاجية هذه المؤسسات في خدمة المواطن.</p>	<p>18- وزراء الحكومة في قطاع غزة خلال فترة الانقسام كانوا يعملون في ظل أزمات متتالية، دون امكانيات كبيرة، ودون موازنات حقيقية، بالإضافة لتسييس الوظيفة الحكومية (استنكاف الموظفين)، والحروب المتعددة التي دمرت المقرات الحكومية وأتلفت الملفات، وكل ذلك كان له تأثيراً سلبياً على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، لكن رغم هذا بذل الوزراء جهداً كبيراً، وعملوا ليل نهار مع الموظفين العموميين، وأعادوا ما دُمّر في فترات قياسية رغم الحصار، ولم يتوانوا عن تقديم خدماتهم للجمهور حتى في أشد الأوقات عسرة، سواء أثناء الحروب أو بعدها مباشرة.</p>
<p>رئاسة المجلس التشريعي ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية</p>	<p>رغم أن ديوان الرقابة المالية لعب دوراً مهماً في فترة الانقسام في تقديم التقارير اللازمة للمجلس التشريعي لتسهيل مهامه الرقابية، إلا أن الدراسة توصي بأن يكون هناك تعددية حزبية داخل هذه المؤسسة المهمة، وهذا بالتأكيد سيعطي فاعلية أكبر للأداء الرقابي للبرلمان.</p>	<p>19- ديوان الرقابة المالية والإدارية كان ذراعاً رقابياً أميناً للمجلس التشريعي، فدخل جميع الوزارات وراقب على كل القرارات الإدارية والمالية، وقدم تقاريره للمجلس التشريعي، وسهلت الوزارات عمله ولم تحاول أن تعيق من أدائه الرقابي.</p>
<p>رئاسة ولجان المجلس التشريعي</p>	<p>توصي الدراسة نواب المجلس التشريعي أن يكونوا أكثر جرأة في إعلان نتائج عملية الرقابة البرلمانية للجمهور، وخصوصاً إن كان الأمر متعلق بوجود مواطن فساد، حتى وإن استغل الطرف الثاني في الانقسام ذلك، فهذا يعزز مكانتهم أمام عموم الشعب، ويرفع أيضاً من شأن الحزب الذين ينتمون إليه.</p>	<p>20- المجلس التشريعي الفلسطيني في أغلب الأحيان لم يطلع الجمهور على نتائج الأداء الرقابي، نتيجة للتجاذبات السياسية التي نتجت عن الانقسام السياسي الفلسطيني.</p>

<p>الأحزاب والفصائل الفلسطينية</p>	<p>توصي الدراسة الأحزاب والفصائل الفلسطينية كافة، في أي انتخابات قادمة أن يراعوا حاجة المجلس التشريعي لبعض التخصصات المهمة، سواء قانونية أو اقتصادية أو مالية، مما سيعزز العمل الرقابي والبرلماني بشكل عام.</p>	<p>21- نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بحاجة لبعض التخصصات العلمية، سواء قانونية أو مالية أو اقتصادية، ليساهموا بدور أكبر في أداء رقابي فاعل على المؤسسات الحكومية.</p> <p>22- الشخصية القيادية للنائب تلعب دوراً مهماً في عملية الرقابية البرلمانية، فصاحب الكاريزما القيادية يكون الاهتمام بملاحظاته من قبل الوزارات أكبر، مما يعود إيجابياً على الأداء الرقابي.</p>
--	---	---

ثالثاً: الدراسات المقترحة:

بهدف زيادة الاهتمام بهذه المؤسسة الرئيسية في النظام السياسي الفلسطيني، ولتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الانقسام السياسي الفلسطيني على عملية الرقابة البرلمانية، فإن الباحث يقترح مجموعة من العناوين ليتم الأخذ بها كدراسات وأبحاث تساهم علمياً وعملياً في تمكين المجلس التشريعي من تخطي الأزمات المستقبلية بصورة أكثر فاعلية:

- دور التخطيط الإستراتيجي الحكومي والبرلماني في التغلب على آثار الانقسام.
- الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني من وجهة نظر النخب الطلابية.
- مدى رضا الجمهور عن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني.
- مساهمة ديوان الرقابة المالية والإدارية في عملية الرقابة البرلمانية.
- مدى تأثير حكم الحزب الواحد على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني.
- دور التنوع في التخصصات العلمية لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني على الأداء الرقابي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية.

- أ. الوثائق.
- ب. الكتب.
- ت. الرسائل العلمية.
- ث. الدوريات والمجلات والصحف والتقارير.
- ج. القوانين والأنظمة.
- ح. المواقع الإلكترونية.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

• القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الوثائق:

- وثيقة إعلان المبادئ (1995): الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وثيقة إعلان المبادئ، أوسلو (1996): حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم (6)، مركز القدس للإعلام والاتصال: القدس.

(ب) الكتب العربية:

- بطيخ، رمضان محمد (1996): الرقابة على أداء الجهاز الإداري. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الجرجاوي، زياد (2010): القواعد المنهجية لبناء الاستبيان. ط2. فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.
- الجعفري، هاشم (1961): مبادئ المالية العامة والتشريع المالي. بغداد: مطبعة سليمان الاعظمي.
- جامع، احمد (1970): علم المالية العامة. ج1. ط2. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الحمداني، موفق (2006): مناهج البحث العلمي. الأردن. عمان: مؤسسة الورق للنشر.
- حرب، جهاد (2003): أجهزة الرقابة وأنظمة المساءلة في القطاع العام الفلسطيني. ط1. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).
- الحلوم، ماجد راغب (1997): القانون الدستوري. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الدجاني، محمد (1998): الديمقراطية والتعددية السياسية. القدس: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.
- أبو زيد، محمد (1999): رقابة النشاط الحكومي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- سلام، إيهاب زكي (1983): الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني. القاهرة: عالم الكتب.

- السفري، عيسى (1937): فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. يافا: مكتبة فلسطين الجديدة.
- شحاح، إبراهيم، عبد العزيز (1983): الإدارة العامة. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الصاوي، علي (2000): البرلمان. القاهرة: موسوعة الشباب السياسية.
- الصاوي، علي (2003): من يراقب من: محاولة لتأصيل نظرية الرقابة البرلمانية. القاهرة: جامعة القاهرة.
- الطماوي، سليمان (1996): السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- طربوش، قائد محمد (1995): السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- عبد الغني، بسيوني عبد الله (1998): النظم السياسية. بيروت: الدار الجامعية.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- علاونة، محمود، وآخرون. (2014): أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون. رام الله: مكتبة جامعة بيرزيت.
- عمران، فارس (1990): التحقيق البرلماني. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عبد الفتاح، حسن (1972): مبادئ الإدارة العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عارف، ضياء الدين (1945): محاضرات في أصول علم المالية العامة. بغداد: مطبعة النقيض الاهلية.
- فكري، فتحي (2003): وجيز القانون البرلماني في مصر. القاهرة: دار النهضة العربية.
- قريع، أحمد (2006): الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قندلجي، السامرائي (2009): البحث العلمي الكمي والنوعي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- القبيلات، حمدي سليمان (1998): الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- قطيش، عبد اللطيف (2005): الموازنة العامة للدولة. ط1. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

- الكفراوي، عوف محمود (1998): الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق. مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2010): أربع سنوات من العطاء رغم الحصار. ط1. غزة.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2014): أربع سنوات من العطاء رغم الحصار. ط2. غزة.
- المظفر، زهير (1989): مجلس النواب بتونس: التجربة البرلمانية. المدرسة القومية للإدارة. تونس: مركز البحوث والدراسات الإدارية.
- موريس، دوفرجيه (1992): المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى. ط1. ترجمة: جورج سعيد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- المصالحة، محمد (2000): دراسات في البرلمانية الأردنية. ج1. ط1. عمان: الحامد للنشر والتوزيع.
- هوريو، أندريه (1977): القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. ج2. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الوحيدي، فتحي (1996): التطورات الدستورية في فلسطين من 1917 - 1995. ط2.
- أبو يونس، محمد باهي (2002): الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

(ت): الرسائل العلمية:

- بن بغيلة، ليلي (2003): آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري. دراسة ماجستير. الجزائر: جامعة باتنة.
- الجهني، عيد مسعود (2002): الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة. رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعة عين شمس.
- الجبلي، نادية (2008): الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة. دراسة ماجستير. اليمن: جامعة عدن.
- حسين، علي طه (1981): الرقابة الشعبية وسيلة اسهام الجماهير في السلطة. رسالة ماجستير. بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون.

- الدجني، حسام (2006): فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني. دراسة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر.
- السعدي، بهاء الدين (2005) : الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. رام الله. فلسطين.
- شطناوي، فيصل (2009): وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الأردني عام(2003- 2009). دراسة ماجستير. الأردن: جامعة جدارا.
- الصوص، أحمد نبيل (2007): الاستجواب في النظام البرلماني (دراسة مقارنة فلسطين ومصر). رسالة ماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطنية .
- كايد، عزيز (2002): الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. رام الله. فلسطين.
- اللحيان، عبد العزيز (2007): وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية: (دراسة مقارنة تطبيقية على مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية). دراسة ماجستير. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2012): العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني. غزة. فلسطين.
- المدهون، عبد الرحيم (2010): حق السؤال كأداة من الأدوات الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للنظام الفلسطيني. دراسة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر، كلية الحقوق.
- نصير، نعيم (1991): المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة: دراسة مقارنة. دراسة ماجستير. السعودية: جامعة الملك سعود.

(ث): الدوريات والمجلات والتقارير:

- بشناق، باسم(2001): الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (هيئة الرقابة العامة). رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
- تيسير، محيسن (2008): السياق السياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني الثاني: قراءة تحليلية من منظور تحولات النظام السياسي ورهانات الأطراف السياسية ورقة

- مقدمة لورشة عمل بعنوان: تعزيز التجربة البرلمانية الفلسطينية. مركز هدف لحقوق الإنسان.
- جهاد، حرب (2004): ورقة عمل حول ديوان الشكاوى في المجلس التشريعي الفلسطيني. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة آمان.
- حرب، جهاد، جبارين، سامي (2008): طبيعة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في الفترة ما بين تموز 2007- تموز 2008. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح، رام الله.
- حسن، ابحيص، ووائل سعد (2008): التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007. مركز الزيتونة، بيروت، لبنان.
- أبو دية، أحمد (2004): دراسة بعنوان نحو مجلس تشريعي فعال: لجان المجلس الدائمة. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة آمان.
- الرمحي، محمود (2010): الانتخابات ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني. ورقة عمل مقدمة الى مركز دراسات المستقبل الفلسطيني بتاريخ 2010/4/3م).
- الزغبى، خالد، سمارة (1987): وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة. مجلة العلوم الإدارية، السنة التاسعة والعشرون، العدد الثاني.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (1994): وزارة العدل - مجلة الوقائع الفلسطينية - العدد 1.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (1994): وزارة العدل - مجلة الوقائع الفلسطينية - العدد 2.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (1996): وزارة العدل - مجلة الوقائع الفلسطينية - العدد 11.
- السلطة الوطنية الفلسطينية. (2002): وزارة العدل - مجلة الوقائع الفلسطينية - القانون الأساسي.
- صافي، يوسف (2008): تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2008. مركز هدف لحقوق الإنسان. رام الله.
- الصلح، رغيد (2004): الدور الرقابي للمجالس النيابية العربية. المركز اللبناني للدراسات: بيروت.
- عوابدي، عمار (2002): دور الرقابة البرلمانية في ترقية حقوق المواطن والإنسان. مجلة الفكر البرلماني، العدد الاول، الجزائر.
- عبد الهادي، مها (2006): النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006. مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34-35، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.
- كايد، الغول (2008): تجربة المجلس التشريعي الحالي. ورقة عمل مقدمة لورشة عمل: تعزيز التجربة البرلمانية الفلسطينية. مركز هدف لحقوق الإنسان.

- اللواء، هدى (2010): إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في المجال الرقابي. غزة: المجلس التشريعي الفلسطيني، اللجنة القانونية.
- المقاطع، محمد عبد المحسن (2002): الاستجواب البرلماني للوزراء في الكويت. مجلة الحقوق، ملحق العدد الثالث، السنة السادسة والعشرون.
- مجدلاني، أحمد (2004): دراسة بعنوان مجلس تشريعي منتخب. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان.
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (2005): فعالية الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية. غزة. فلسطين.
- ملتقى الفكر العربي (2006): المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية. غزة. فلسطين.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2006): سيناريوهات بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية. بيروت. لبنان.
- مركز دراسات الشرق الأوسط (2006): قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية: 25 يناير 2005 : 2006 حماس تستلم السلطة من فتح. عمان مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- محسن، إياد (2013): ورقة عمل حول تقييم الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب العراقي 2010-2013. مركز المعلومة للبحث والتطوير، بغداد، العراق.
- محمد، السهيلي (2007): عام على ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني: الحوار المتمدن. العدد (1821).
- أبو هنود، حسين. (1999): محاكم العدل العليا الفلسطينية: التطورات والإشكاليات والأداء في مجال حماية الحقوق والحريات. سلسلة التقارير القانونية (13) - الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن - رام الله.

(ج): القوانين والأنظمة:

- القانون الأساسي الفلسطيني معدل (2003).
- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية (2004م).
- قانون الكسب غير المشروع (2005م).
- مرسوم دستور فلسطين (1922م).
- النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني.

(ح): المواقع الإلكترونية:

- موقع الجزيرة نت، 2015/03/10 الرابط:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate>
- موقع الجزيرة نت 2015/11/10م. www.aljazeera.net
- موقع صحيفة الرياض 2015/10/28م. www.alriyadh.com
- موقع المجلس التشريعي غزة 2016/1/19م. <http://www.plc.gov.ps>
- موقع المجلس التشريعي الفلسطيني رام الله 2015/11/18
<http://www.pal-plc.org>

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Ozen, G., Yaman, M. and Acar, G. (2012). **Determination of the employment status of graduates of recreation department.** The Online Journal of Recreation and Sport , Vol. 1, Issue 2.
- MILLS, A. E.(1967) **THE DYNAMICS OF MANAGEMENT CONTROL SYSTEMS.** BUSINESS(2) PUBLICATION LTD. LONDON P. 160.
- Ma'mun Attili :2013 ،**Palestinian Security Governance and Legislative Oversight (1996–2005)**. Palestine.
- Elaine Halchin ،2012 :**When Congress Comes Calling: A Primer on the Principles, Practices, and Pragmatics of Legislative Inquiry.** Washington. USA.
- ,Hironori Yamamoto 2007 :**Tools for parliamentary oversight: A comparative study of 88 national parliaments.** Inter-Parliamentary Union.
- The United States Institute of Peace ،2002 : **The reform role of the Legislative Council.** Palestine.

ملحق رقم (1)



الاستبانة في صورتها النهائية

أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا

برنامج الدراسات العليا المشترك

مع جامعة الأقصى

الموضوع/تعبئة استبانة لبحث بعنوان:



”الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي”

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار دراسة بحثية للحصول على درجة ماجستير يقوم الباحث بدراسة "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"، ففي ظل الانقسام الفلسطيني كان لا بد من دراسة الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، وهل قام بالدور المنوط به على أكمل وجه.

عَمَد الباحث إلى تناول هذا الموضوع كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة والقيادة بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة، ضمن البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، لذا نأمل من حضرتكم التفضل بتعبئة البيانات الشخصية، والإجابة على بنود الاستبانة بوضع الرقم من (5-1) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة وتتفق مع وجهة نظركم، علماً بأن رقم (1) هي الدرجة الدنيا ورقم (5) هي الدرجة العليا.

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية بدقة وموضوعية سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، مما سيعود بالنفع والخير لما فيه مصلحة المؤسسة البرلمانية خصوصاً والمجتمع عموماً بإذن الله، علماً بأن هذه البيانات يُراعى فيها السرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: رامي منسي نصار

جوال رقم: 059918988

• **البيانات الشخصية والمؤسسية:**

انثى		ذكر			الجنس
أكثر من 50 عام		50-41	40-31	30 عام فأقل	العمر
وزير أو من في حكمه		عضو مجلس تشريعي		الوظائف السيادية	الوظيفة
دكتوراه		ماجستير	بكالوريوس		المؤهل العلمي
21 سنة فأكثر	20-16	15-11	10-6	5 سنوات فأقل	عدد سنوات العمل

• أسئلة حول الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي:

يرجى التكرم بوضع الرقم من (5-1) أمام كل فقرة حسب تقييمك، علماً بأن رقم (1) هي الدرجة الدنيا ورقم (5) هي الدرجة العليا.

الدرجة	م	الأدوات الرقابية
		السؤال البرلماني
	-1	مارس النواب حقهم في استخدام أداة السؤال البرلماني بشكل ينسجم والقانون.
	-2	استخدام السؤال البرلماني لم يتأثر سلبياً بالانقسام.
	-3	يتعامل الوزير بجدية مع السؤال البرلماني المقدم من النواب.
	-4	الوزراء لا يخفون حقائق مهمة أثناء الإجابة على أسئلة النواب.
	-5	الأسئلة غالباً لا تتحول إلى جلسات استماع.
	-6	البعد الحزبي لم يؤثر في تحويل الأسئلة إلى جلسات استماع.
		الاستجاب
	-7	مارس النواب حقهم في استخدام أداة الاستجاب.
	-8	الانقسام الفلسطيني لم يعيق استخدام هذه الأداة.
	-9	استخدام هذه الأداة كان مهيناً بعيداً عن الحزبية .
	-10	الاستجاب في بعض الحالات أدى إلى حجب الثقة عن أحد الوزراء أو الحكومة بأكملها.
	-11	أداء الوزراء المهني أدى إلى عدم حاجة المجلس لاستخدام هذه الأداة.
		لجان تقصي الحقائق
	-12	شكل المجلس التشريعي لجان تقصي حقائق من خبراء ومختصين للتحقيق في مخالفات جسيمة ارتكبتها السلطة التنفيذية.
	-13	تشكيل لجان تقصي الحقائق في الغالب لم يأخذ طابع حزبي واحد.
	-14	الانقسام لم يلعب دوراً في طبيعة تشكيل هذه اللجان.
	-15	غالباً ما تكمل اللجان عملها وتقدم ملاحظاتها و توصياتها للجنة المختصة.
	-16	يتم التعامل مع تقرير هذه اللجان ببعده وطني بعيداً عن الحزبية.
	-17	يتم إطلاع الجمهور الفلسطيني على نتائج وقرارات لجان تقصي الحقائق.
		حجب الثقة
	-18	سبق وأن جرى حجب الثقة عن أي من الوزراء في الحكومات السابقة.
	-19	سبق وأن حجب المجلس التشريعي الثقة عن حكومة بأكملها.

20-	الانقسام الفلسطيني لم يعيق تفعيل هذه الأداة.
21-	البعد الحزبي ليس له دور في التغافل عن استخدام هذه الأداة.
22-	الأداء الرقابي الفعال للمجلس التشريعي كان له دور في عدم ارتكاب الوزراء مخالفات تستوجب حجب الثقة عنهم.
	الزيارات الميدانية
23-	الزيارات الميدانية من قبل نواب المجلس التشريعي ولجانه للمؤسسات الحكومية كانت بالدرجة الكافية.
24-	الزيارات الميدانية في الغالب تأخذ بعداً رقابياً.
25-	يعطى النواب ملاحظاتهم أثناء الزيارات.
26-	يهتم الوزراء والمسؤولون بملاحظات النواب ويتعاطون معها إيجابياً.
27-	يتابع النواب لاحقاً نتائج تعاطي الوزراء والمسؤولين مع هذه الملاحظات.
28-	الانقسام ليس له تأثير في تحويل الزيارات الميدانية لمجرد علاقات عامة.
	الشكاوي
29-	يتعامل النواب بجدية مع الشكاوي المقدمة من قبل الجمهور.
30-	يتابع النواب الشكاوي ويعملون على حلها باهتمام بالغ.
31-	الانقسام أثر إيجابياً في حل بعض قضايا المواطنين.
32-	البعد الحزبي لم يؤثر في أغلب الأحيان في حل الشكاوي.
33-	الوزراء يتعاملون بجدية مع شكاوي المواطنين المرسلة لهم من قبل النواب.
	الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
34-	يُلزم المجلس التشريعي الحكومة بتقديم الموازنة العامة في موعدها.
35-	يلجأ المجلس التشريعي رغم الانقسام لسحب الثقة من الحكومة إذا فشلت في تقديم الموازنة في مواعيدها القانونية.
36-	يَشترط المجلس التشريعي على الحكومة تقديم الخطة العامة للتممية قبل إقرار الموازنة العامة.
37-	يَعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة سنوياً.
38-	إقرار الموازنة العامة من قبل المجلس التشريعي منسجم بمواد ونصوص القانون.
39-	تلتزم الحكومة بتنفيذ الموازنة كما أقرها المجلس التشريعي.
40-	يُرَاقب المجلس التشريعي حسن تنفيذ الموازنة العامة.

• أسئلة حول تأثير وفاعلية الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني:

الدرجة	العبارات	م
	يعطي الوزراء أهمية للدور الرقابي لنواب المجلس التشريعي.	-1
	اهتمام الوزراء برقابة لجان المجلس التشريعي لا يفوق اهتمامهم بالرقابة الفردية للنائب.	-2
	أثرت الرقابة البرلمانية خلال الانقسام إيجابياً على أداء الوزراء والمسؤولين.	-3
	الأداء الرقابي رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الدوائر الحكومية.	-4
	الحصار لم يؤثر في أداء المجلس التشريعي الرقابي.	-5
	الحروب المتكررة لم تؤثر على أداء المجلس التشريعي الرقابي.	-6
	ساهمت الرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد في قطاع غزة.	-7
	الانقسام ليس له دور في عدم فاعلية الرقابة البرلمانية.	-8
	الأداء الرقابي للنواب في قطاع غزة خلال الانقسام أدى أداء فعال مما يعزز لحكم رشيد.	-9
	ساهم النواب الإناث في تطوير الدور الرقابي للمجلس بما يخص شئون المرأة.	-10
	هناك دراية كافية لطبيعة الأدوات الرقابية المستخدمة في المجلس التشريعي.	-11
	أثرت الدرجة العلمية إيجابياً في تفعيل الأدوات الرقابية.	-12
	التخصص العلمي للنائب يؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي.	-13
	الشخصية القيادية للنائب تؤثر إيجابياً على أدائه الرقابي.	-14
	يلتزم النواب بالقوانين والأنظمة أثناء أداء دورهم الرقابي.	-15
	انتماء النواب والوزراء لحزب واحد أثر إيجابياً في فاعلية الرقابة البرلمانية.	-16
	المواطن هو محل اهتمام عملية الرقابة البرلمانية.	-17
	يتم إعلان نتائج الدور الرقابي للجمهور الفلسطيني.	-18

ملحق رقم (2)
قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	الجامعة
1.	د. أحمد الوادية	أكاديمية الإدارة والسياسة
2.	د. أحمد كلوب	أكاديمية الإدارة والسياسة
3.	د. محمد الجريسي	أكاديمية الإدارة والسياسة
4.	د. رائد قنديل	أكاديمية الإدارة والسياسة
5.	د. محمود الشنطي	أكاديمية الإدارة والسياسة
6.	د. نبيل اللوح	جامعة الأقصى
7.	د. اسماعيل حسونة	جامعة الأقصى
8.	د. أشرف الحناوي	جامعة الأقصى
9.	د. أسامة أبو سلطان	جامعة الأقصى
10.	د. محمد شتيوي	جامعة القدس المفتوحة
11.	أ. أرجوان زحوقة	ديوان الموظفين

ملحق رقم (3)

أسئلة المقابلة



أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا
برنامج الدراسات العليا المشترك
مع جامعة الأقصى



الموضوع/إجراء مقابلة لبحث بعنوان:

”الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي“

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

في إطار دراسة بحثية للحصول على درجة ماجستير يقوم الباحث بدراسة "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني"، ففي ظل الانقسام الفلسطيني كان لابد من دراسة الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، وهل قام بالدور المنوط به على أكمل وجه.

عمد الباحث إلى تناول هذا الموضوع كببحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة والقيادة، بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة، ضمن البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، لذا نأمل من حضرتكم التفضل بالإجابة على أسئلة هذه المقابلة.

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية بدقة وموضوعية سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، مما سيعود بالنفع والخير لما فيه مصلحة المؤسسة البرلمانية خصوصاً والمجتمع عموماً بإذن الله.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: رامي منسي نصار

جوال رقم: 0599189881

أسئلة مقابلة لنيل درجة الماجستير، حول الانقسام السياسي الفلسطيني و الدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة في ظل الانقسام:

- 1- هل أنتم راضون عن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة في ظل الانقسام؟
- 2- هل ترون أن الأدوات الرقابية استخدمت بكفاءة عالية في هذه الفترة؟
- 3- لماذا لم يتم إجراء استجواب لأي من الوزراء خلال مرحلة الانقسام؟
- 4- برأيكم لم يرتكب أي من الوزراء خلال الانقسام مخالفة تستوجب سحب الثقة منه؟
- 5- لماذا كثر اللجوء إلى استخدام جلسات الاستماع بدلاً من الاستجوابات؟
- 6- هل كانت هناك رقابة مالية حقيقية وفاعلة من قبل المجلس التشريعي على السلطة التنفيذية خلال مرحلة الانقسام؟
- 7- هل أثر الانقسام الفلسطيني على أداء النواب الرقابي؟ وعلى استخدام النواب لهذه الأدوات بشكل فاعل؟
- 8- هل لعبت الحزبية دوراً سلبياً في استخدام هذه الأدوات؟
- 9- ما مدى تأثير عدم مشاركة الكتل البرلمانية _ ما عدا كتلة التغيير والإصلاح- في تفعيل المجلس التشريعي على الرقابة البرلمانية في قطاع غزة؟
- 10- هل كان للحصار آثار على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة؟
- 11- هل ترون بأن الحروب المتكررة على قطاع غزة أثرت سلباً على العمل الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة؟
- 12- هل تعتقد أن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة قد ساهم في تعزيز لحكم رشيد؟
- 13- لأي مدى كان للرقابة البرلمانية في قطاع غزة دوراً في محاربة الفساد؟

ولكم جزيل الشكر

ملحق رقم (4)

قائمة بأسماء من أجريت معهم المقابلات

م	الاسم	الوظيفة السيادية	تاريخ إجراء المقابلة
1.	د. أحمد بحر	النائب الأول برئيس المجلس التشريعي	2015/11/30
2.	أ. يحيى موسى	نائب	2015/11/29
3.	أ. هدى نعيم	نائب	2015/12/3
4.	أ. مشير المصري	نائب	2015/11/25
5.	أ. أشرف جمعة	نائب	2015/11/28
6.	أ. جميل المجدلاوي	نائب	2015/12/2
7.	د. محمد الفرا	وزير الحكم المحلي الأسبق	2015/11/24
8.	د. محمد المدهون	وزير الشباب والرياضة الأسبق	2015/12/10
9.	د. باسم نعيم	وزير الصحة الأسبق	2015/11/29
10.	د. إسماعيل محفوظ	رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية	2015/11/29